عناصر العملية الإسنادية بين اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة

إعداد

عبدالله محمد عبدالله الشمراني

المشرف

الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى

قدمت هذه الأطروحة لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

اللغة العربية وآدابها

الجامعة الاردنية

كلية الدراسات العليا

أيار، 2017

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ١٦/١٠/٢٠١٧

نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبد الله محمد عبد الله الشرايري أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

عناصر العملية الإبداعية في الإلقاء اللغوي وأهميتها لقادة

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبد الله محمد الشرايري

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٧/٥/١٦

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة " عناصر العملية الإسنادية بين اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة " وأجيزت بتاريخ 2017/5/3

أعضاء لجنة المناقشة : التوقيع

الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى , مشرفا ..... أستاذ اللغة والنحو

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد , عضوا ..... أستاذ اللغة والنحو

الأستاذة الدكتورة سهى فتحي النعجة , عضوا ..... أستاذ/ اللغة والنحو

الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنة,عضوا خارجيا ..... أستاذ / اللغة والنحو

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠١٧/٥/١٦

الإهداء

إلى والديّ

أطال الله في عمرهما

إلى زوجي الغالية

التي كانت خير معين

إلى أولئك الذين وقفوا بجانبي لإكمال هذه الدراسة

الباحث

عبدالله الشمراني

الشكر والتقدير

أقدم في نهاية هذا العمل العلمي خالص شكري، وعظيم امتناني لمشرفي على هذه الدراسة، وموجهي لكل ما فيه النفع لي ولزملائي، الأستاذ الدكتور: نهاد الموسى، فقد قدم لي الكثير الكثير في مسيرتي البحثية ضمن هذه الدراسة، فجزاه الله خيراً.

كما لا يفوتني أن أشكر العلماء الأجلاء، المناقشين الفضلاء الذين بذلوا الجهد الجهيد في قراءة هذه الدراسة وتمحيصها، وتدقيقها، للوصول إلى غايتي التي تتمثل بإخراج هذه الدراسة على أتم وجه وأكمل صورة، فلهم مني عظيم الشكر وخالص الثناء.

ولا يفوتني أن أشكر كذلك في هذه العجالة كل من أسهم في هذه الدراسة من قريب أو بعيد، وأشكر القسم الأكاديمي وإدارة الجامعة على تعاونهم في مسيرتنا الدراسية كافة، وليس فقط ضمن مرحلة كتابة الأطروحة، فلهم الشكر والتقدير والثناء الجميل على ما قدموه.

الباحث

عبدالله الشمراني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	1
الفصل الأول **المتبقي اللغوي ومستويات اللغة**	4
أولاً : مفهوم المتبقي اللغوي	6
ثانياً: علاقة اللاوعي بقواعد اللغة	9
ثالثاً: مستويات اللغة العربية	10
رابعاً: مفهوم الإسناد وعناصر العملية الإسنادية	14
خامساً: أصالة القاعدة	17
الفصل الثاني **مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الاسمي**	**18**
مفهوم الإسناد الاسمي ومكوناته في العربية	18
مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الاسمي	19
المبتدأ والخبر	20
تعدد الأخبار لمبتدأ واحد	52

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث **مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن النواسخ**	54
مفهوم الناسخ	54
مظاهر المتبقي الأدائي وأصالة القاعدة ضمن النواسخ	55
"كان" وأخواتها	55
الأحرف المشبهة بـ"ليس"	72
"كاد" وأخواتها	76
"إن" وأخواتها	80
"لا" النافية للجنس	87
الفصل الرابع **مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الفعلي**	93
مفهوم الإسناد الفعلي وعناصره	93
مظاهر اللاوعي اللغوي وعناصر الإسناد الفعلي	94
الفاعل	94
نائب الفاعل	99
الخاتمة	102
المصادر والمراجع	103
الملخص باللغة الإنجليزية	111

عناصر العملية الإسنادية بين اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة

إعداد

عبدالله محمد عبدالله الشمراني

المشرف

الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى

الملخص

تنهض هذه الدراسة بالحديث عن بعض المظاهر اللغوية التي لا تخضع للقاعدة التركيبية خضوعاً تاماً، وإنما توصف بأنها خارجة عن أساس القاعدة النحوية التي وضعها النحاة في مرحلة ما من مراحل اللغة، إذ نظروا إلى هذه المظاهر والعناصر التركيبية على أنها شواذ، في حين ترى هذه الدراسة أن هذه العناصر اللغوية ما هي إلا مجموعة من المظاهر المتبقية لآثار اللاوعي اللغوي عند أبناء اللغة.

وهذه المظاهر المتمردة على أساس القاعدة التركيبية ونظامها العام، يُفسر من وجهة نظر فرويدية بحتة، تتمثل بمظاهر اللاوعي اللغوي عند أبناء اللغة الذين يحتكمون إلى قواعد ذهنية ليست على قدر كافٍ من الثبات والاستقرار الموجود في القواعد المقننة والمستقرة التي جاءت فيما بعد، ومن هنا يمكن لنا تفسير هذه المظاهر التركيبية المتمردة انطلاقاً من فكرة اللاوعي الأدائي والمتبقي اللغوي.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم اللاوعي اللغوي، وعناصر المتبقي، ومفهوم العناصر الأسنادية في اللغة العربية، وبيان العلاقة بين فكرة اللاوعي اللغوي وأصل القاعدة النحوية التي يعتمد عليها الدارس، كما هدفت إلى توجيه المكونات التركيبية الشاذة عن القاعدة توجيهاً تركيبياً منطقياً نابعاً من فكرة المتبقي اللغوي.

وتتناول هذه الدراسة الحديث عن مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن عناصر العملية الإسنادية، وما يُلحق بها، إذ تتحدث هذه الدراسة عن هذه المظاهر المتمردة ضمن المبتدأ والخبر، وضمن النواسخ الفعلية والحرفية، وضمن الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وضمن الفعل والفاعل ونائب الفاعل، باعتبار هذه المكونات هي العمد الأساسية في التركيب الإسنادي في العربية.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان من أبرزها أنه كان للاوعي اللغوي دور مهم في تشكيل عناصر التراكيب اللغوية العربية، كما كان لهذا اللاوعي أثر بالغ في تعميق النظرة التفسيرية لأصل القاعدة التركيبية عند النحاة والدارسين، كما ظهر للباحث أن التركيب الاسمي في العربية أكثر خضوعاً لفكرة المتبقي اللغوي واللاوعي اللغويمن الجملة الفعلية، انطلاقاً من كون الجملة الاسمية تخضع لعدد من التحولات والتغيرات التركيبية التي لا تصل إليها الجملة الفعلية، خاصة من جهة النواسخ، إذ إن النواسخ تدخل الجملة الاسمية، ولا تدخل الجملة الفعلية، من هنا فإن الجملة الاسمية أكثر تعلقاً بالمتبقي اللغوي من الجملة الفعلية.

المقدمة:

يمكن للباحث أن ينظر إلى اللغة العربية باعتبارين اثنين، الأول: ما قبل القاعدة، ويشمل العناصر المسموعة عن العرب، وما نُقِل إلينا عنهم من شعر وأخبار، والثاني: ما بعد القاعدة، ويشمل طبيعة تطبيق تلك القاعدة النحوية اللغوية التي وضعها النحاة فيما بعد، والعلاقة بين هاتين المرحلتين مفضية إلى السببية بينهما، فالمرحلة الأولى تعد منبعاً تستقي منه المرحلة الثانية مكوناتها، فالكلام المسموع عن العرب يمثل مادة أساسية للوصول إلى القواعد اللغوية، وما هذا إلا المرحلة الثانية بعينها، فالباحث حينما يريد أن يتحدث عن شيء من مكونات اللغة التركيبية لا بد له من أن ينظر إلى تلك المكونات انطلاقاً من هذين العنصرين.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في بعض مظاهر اللغة العربية التي بدت في بعض الأحيان متناقضة مع اللغة، ومحاولة توجيهها وفق أطر علمية حديثة، كما تكمن أهميتها في أنها تكشف طبيعة الارتباط الذهني لدى أبناء اللغة حين يتأثرون بالأداء اللاواعي للغة، وتحاول من جهة أخرى توجيه تلك الأداءات المتمردة على أسس القواعد اللغوية توجيها متوافقاً مع مبادئ المتبقي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تربط بين عناصر الأداء اللغوي من خلال القاعدة بعناصر الذهن البشري، وربطها ببعض الجوانب النفسية اللاواعية عند الإنسان، وكيفية تفسير كافة الظواهر اللغوية انطلاقاً من هذه الفكرة.

ويشير مفهوم اللاوعي إلى تلك الأداءات اللغوية التي تصدر عن أبناء اللغة قبل استقرار قواعدها الذهنية في أذهانهم، فتتميز تلك الأداءات اللغوية بانحرافها عن القاعدة التي استقرت فيما بعد، وهذا ناجم عن أداء لا واعي من قبل أبناء اللغة في مرحلة زمانية تسبق مرحلة الأداء التقعيدي التام، الذي يتميز هو أيضاً بدقته وموافقته لأصول القواعد التي جرت عليها اللغة، ثم إن هذه الأداءات اللغوية اللاواعية تنتقل إلى مرحلة جديدة من الاستبقاء في جسم اللغة، الأمر الذي يعطيها مزيداً من الابتعاد عن أصالة تلك القاعدة، إذ تصبح من بقايا اللغة التي لم تعد مستعملة في المستوى المعياري للغة.

وقد جاءت الرسالة لتجيب عن التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم اللاوعي اللغوي؟
- ما طبيعة ارتباط المتبقي اللغوي بأساس القاعدة اللغوية من جهة وباللاوعي من جهة أخرى
- ما مظاهر المتبقي اللغوي ضمن عناصر العملية الإسنادية؟

- كيف يؤثر اللاوعي والمتبقي اللغوي في عناصر العملية الإسنادية؟

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- بيان مفهوم اللاوعي اللغوي، وعلاقته بالمتبقي من جهة، وبالقاعدة من جهة ثانية.
- تفسير ملامح اللاوعي اللغوي ضمن عناصر العملية الإسنادية.
- بيان الكيفية التي تقوم عليها أسس اللاوعي اللغوي في الحديث عن عناصر العملية الإسنادية.

وبعد أن اطلع الطالب على موضوع هذه الدراسة عثر على بعض الدراسات التي تناولت الموضوع من بعض جوانبه، ومن بينها:

أولاً : دراسة بعنوان: البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، للطالب: مضيان عواد الرشيدي، وهي رسالة دكتوراه كُتِبت في جامعة مؤتة للعام: 2013م، وتتناول الحديث عن مظاهر المتبقي ضمن مكملات العملية الإسنادية التي تتمثل بالمفاعيل الخمسة، والمشبهات بالمفعول، حالاً وتمييزاً، ونداء، واستثناء، وتبين علاقة تلك الأداءات غير الواعية المرتبطة بالمتبقي اللغوي، وطبيعة تشكيلها قواعدياً.

وما تمتاز به دراستنا هذه عن دراسة الرشيدي أن تلك ضمن العناصر المكملة لعناصر العملية الإسنادية، في حين أن دراستنا هذه تتناول الحديث عن عناصر اللاوعي اللغوي وعلاقته بالعملية الإسنادية ذاتها، وإن كانت الدراستان تتناولان الحديث عن عنف اللغة.

ثانياً: دراسة قامت بها الدكتورة آمنة صالح الزعبي بعنوان: التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، منشورات مجلة جامعة دمشق، 2012م.

ويرتبط هذا البحث بدراستنا من حيث إنه يتناول الحديث عن الذاكرة اللغوية، ودور هذه الذاكرة في التراكيب الثابتة، ومقارنة ذلك بالنظام اللغوي، وهو ما يتدخل في جوانب اللاوعي اللغوي.

وما يميز دراستنا عن هذه الدراسة أن دراستنا تتناول الحديث عن اللاوعي اللغوي بشكل أوسع، كما تتناول الحديث عن عناصر تركيبية متحولة لا عن عناصر ثابتة.

وتعتمد الدراسة للوصول إلى نتائجها على المنهج الآتي:

أولاً : سيتبع الباحث المنهج الاستقرائي في جمع المواضع التي تتعلق بجوانب اللاوعي اللغوي وعلاقته بأصالة القاعدة.

ثانياً: وسيتبع – أيضاً- المنهج الوصفي التحليلي في تناول هذه المواضع وشرحها، وبيان أهميتها ودورها في عناصر التأويل النحوي التي اعتمدها النحاة في نظرتهم لتلك التمردات اللاواعية من اللغة، والمنهج الوصفي التحليلي يقوم على أساس من تحليل المادة، ولا يكتفي بمجرد وصفها وصفاً سطحياً.

ثالثاً: يعتمد الطالب على بعض ملامح اللسانيات النفسية، التي من شأنها أن تتحكم بمسار الحديث عن مسألة اللاوعي اللغوي.

وقسمت الدراسة إلى أربعة فصول وخاتمة جاءت على النحو الآتي:

الفصل الأول: المتبقي اللغوي ومستويات اللغة: ويشتمل على الحديث عن مفهوم المتبقي اللغوي، وربط هذا المفهوم بعنف اللغة، والحديث عن عناصر اللاوعي اللغوي المرتبطة بفكرة المتبقي، والحديث عن فكرة الشذوذ عن القاعدة، وبيان العلاقة بين اللاوعي اللغوي وقواعد اللغة، كما يعرج بالحديث عن مستويات اللغة العربية، والحديث عن أصالة القاعدة وطبيعتها، وبيان مفهوم الإسناد وعناصر العملية الإسنادية.

الفصل الثاني: مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الاسمي، ويشتمل على الحديث عن مفهوم الإسناد الاسمي في العربية، وطبيعته التكوينية، ومن ثم الحديث عن مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن الإسناد الاسمي.

الفصل الثالث: مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن النواسخ، ويتناول الحديث عن مفهوم النواسخ، وطبيعتها، وتسميتها، وأنواعها، والحديث عن مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن هذه العناصر التركيبية.

الفصل الرابع: مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الفعلي، ويشتمل على الحديث عن مفهوم الإسناد الفعلي، ومكونات العملية الإسنادية الفعلية، ومظاهر اللاوعي اللغوي ضمن هذه العناصر الإسنادية.

ثم جاءت الخاتمة مشتملة على مجموعة من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يليها المصادر والمراجع التي اعتمدتها الدراسة.

وقد واجهتني بعض المشكلات والعقبات التي عرقلت سير الدراسة على الوجه المطلوب، كان من أبرزها عدم وجود مادة علمية متناسقة مع الفصلين الثاني والثالث بالنسبة للفصل الرابع، الأمر الذيجعله فصلاً قصيراً إذا قورن بالفصلين السابقين؛ وذلك لقلة النماذج التركيبية التي تنطبق على هذا الفصل.

الفصل الأول

المتبقي اللغوي ومستويات اللغة

أفاد علم اللغة الحديث من مجموعة العلوم الإنسانية، وبعض جوانب العلوم الطبيعية في مزجها ببعض عناصره، من بين ذلك ما استطاع علم اللغة توظيفه من عناصر علم الاجتماع، أو علم النفس، مع الأخذ في اعتبارنا أن هذا التوظيف الذي استطاع أن يصل إليه علم اللغة لعناصر العلوم الأخرى إنما جاء من خلال بعض الحقائق فحسب، دون أن يندفع وراء مناهجها، ودون أن تسيطر تلك المناهج عليه[1].

هذا يعني أن علم اللغة الحديث تأثر بعدد من العلوم الأخرى المحيطة به ضمن الإطار الاجتماعي، أو النفسي، وغيرها، ولكن دون الوصول إلى سيطرة تلك العلوم على منهجه العام الذي يقوم على دراسة اللغة، والوصول إلى غايتها، ولم يكن مفرطاً في الأخذ من تلك العلوم، بالقدر الذيتمكن معه من الإفادة من علم النفس مثلاً، أو علم الاجتماع، أو علم التشريح في وظائف الأصوات، أو الفيزياء مثلاً في علم الأصوات وهكذا، ولكن دون أن يبتعد علم اللغة عن هدفه الأساسي الذي وُجِد من أجله، وهو دراسة اللغة.

وانطلاقاً من هذه الاستفادة التي سعى إليها علم اللغة في العصر الحديث، ظهرت بعض العلوم المركبة الأخرى التي تمزج بين علم اللغة والعلوم الأخرى، مثل علم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم اللغة الرياضي، وهكذا[2]، وجُل هذه العلوم المركبة تسعى إلى إيجاد عناصر الأثر والتأثير بين علم اللغة من جهة، والعلم الآخر من جهة ثانية.

وكما أن علم اللغة استفاد من بعض جوانب علم النفس، فإن علم النفس استفاد أيضاً من بعض منجزات علم اللغة، فعلم اللغة ينظر إلى بعض الأمور المتعلقة بنطق الأصوات، وكيفية تطور الكلام عند الطفل، ومدى تأثير هذه النواحي النفسية في منجزات علم اللغة، في حين نظر علماءالنفس إلى علم اللغة على أنه يقدم تصوراً واضحاً لتطور الأصوات، وكيفية تحويل الإشارات اللغوية المختلفة إلى استجابات عقلية يصدرها المتلقي، هذا هو الأساس التمازجي بين

---

(1) انظر: السعران، محمود: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، 1997م، ص282.

(2) عمر، أحمد مختار: أسس علم اللغة، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الثامنة، 1419هـ، 1998م، ص250.

علم اللغة من جهة، وعلم النفس من جهة أخرى، وهو أساس تمازجي نجده في سائر العلوم الأخرى التي استفاد منها علم اللغة الحديث[1].

وتعد مسألة تعلم اللغة من بين أهم المسائل التي تناولها علم النفس بالبحث والتقصي والدراسة؛ لأنها تعد من المسائل الحيوية عند الطفل، إذ تتخطى هذه المسألة جوانب الإدراك المادية التي يمكن أن نلحظها عند الطفل، لتصل إلى الجوانب المعنوية التي لها دورها في تشكيل عناصر التعلم عند هذا الطفل، ومن هنا كان حقل اللغة من بين أهم الحقول التي ركز عليها علم النفس قديماً وحديثاً[2].

واكتساب اللغة من بين السمات البيولوجية المهمة التي يتميز بها الإنسان عن سائر المخلوقات الأخرى، إذ بهذه السمة البيولوجية يمكننا أن نميز الإنسان عن الحيوان مثلاً، كما أن الجوانب الفكرية والعقلية ميزة بيولوجية أخرى انفرد بها الإنسان عن سائر المخلوقات التي خلقها الله تعالى، وعلم النفس يرتكز على هذه السمة المميزة للإنسان من أجل الوصول إلى كيفية اكتسابها، وتطويرها، عند الإنسان[3].

ويفترض علم النفس أن الطفل يكتسب اللغة من خلال احتكاكه المباشر بالبيئة التي تحيط به، ويتفاعل معها، خاصة إذا اشتملت هذه البيئة على عناصر التحفيز والتدعيم التي من شأنها أن تجعل الطفل سريع الاستجابة اللغوية، ويكون ذلك من خلال تراكمات بيئية متعاقبة في السنوات الأولى من عمر الطفل[4].

وهذه الدراسة تنطلق من بعض النواحي اللغوية النفسية، وتحاول الربط بين بعض منجزات علم النفس بعلم اللغة، خاصة ما يتعلق منها بجانب اللاشعور، وجوانب العقل الباطن، واللاوعي، وتبيين أثرها في عناصر العنف الذي تمارسه اللغة على أبنائها وفقاً لما أشار إليه جان جاك لوسيركل، أو ما يمارسه أبناء اللغة من العنف عليها هي، وذلك في جوانب الإسناد اللغوي، للوصول إلى أثر هذا اللاوعي في عملية التقعيد التي خضعت لها نصوص اللغة العربية.

---

(1) حجازي، محمود فهمي: علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، د.ت، ص50.

(2) انظر: عبد المعطي، حسن مصطفى، وقناوي، هدى محمد: علم نفس النمو، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، د.ت، ج1، ص68.

(3) انظر: صادق، آمال، وأبو حطب، فؤاد: نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة – مصر، الطبعة الرابعة، 2001م، ص30.

(4) عبد المعطي وقناوي: علم نفس النمو، ج1، ص193.

أولاً : مفهوم المتبقي اللغوي

ثمة مجموعة من العناصر التي تدخل في تحديد مفهوم المتبقي، منها ما كان قديماً قدم الدرس اللغوي العربي، ومنها ما هو جديد حادث في علم اللغة المعاصر، وهذه المكونات حين تجتمع بعضها مع بعض تكوّن مفهوم المتبقي اللغوي، إذ يشير المتبقي بداية إلى عناصر الاستعمال المتمرد على أصالة القاعدة التي وضعها اللغويون عموماً، والنحاة خصوصاً، إذ تمثل هذه العناصر اللغوية المتمردة نماذج للأداء اللاواعي من أبناء اللغة لبعض العناصر اللغوية، سواء في العُمَد، أم في سائر المكونات اللغوية الأخرى[1].

وهذه المكونات اللغوية التي تندرج ضمن إطار المتبقي اللغوي ليست جديدة على الدرس اللغوي العربي، بل كانت ماثلة في مصنفات العلماء القدماء، غير أنهم علّلوا لبعضها أنها نشأت نتيجة للضرورة الشعرية التي أتاحت للشاعر في بعض الأحيان أن يخرج على أصالة القاعدة من أجل أن يؤدي نمطـًا لغوياً متماشياً مع الوزن والقافية، غير أن ما نجده من هذه الاستعمالات الخارجة على القاعدة ضمن لغة النثر إلى جوار لغة الشعر يقودنا إلى القول بأن ما جرى عند العرب ليس مقصوراً على جوانب لغة الشعر فحسب، وإنما كان داخلاً ضمن لغة النثر، مما يشير إلى عدم ارتباط هذا الاستعمال المخالف لأصل القاعدة بمسألة الضرورة الشعرية[2].

ومن هنا يظهر لنا أن مفهوم المتبقي اللغوي في عرف اللغويين المحدثين مرتبط بجوانب الاستعمال المتمرد على أصل القاعدة اللغوية، فإن مثل هذه الاستعمالات اللغوية المتمردة تقود إلى بقايا لغوية ذات أهمية بالغة في دراسة مسيرة اللغة[3].

ونجد أنفسنا أمام اختلاط مجموعة من المكونات والمفاهيم ضمن مفهوم المتبقي كما أشرنا أعلاه، ومن بين هذه العناصر ما يُطلق عليه اللاشعور، أو اللاوعي، فإن هذا المكون يشير إلى العقل الباطن في الإنسان، ولا يمكن أن يحس الإنسان بأثره إلا من خلال تشخيص دقيق، يعني ذلك أنه خاضع لعناصر العقل الباطن[4].

---

(1) لوسركل، جان جاك: عنف اللغة، ترجمة: محمد بدوي، مراجعة: سعد مصلوح، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2005م، ص12 - 13.

(2) انظر: عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة السادسة، 1999م، ص163.

(3) الرشيدي، مضيان عواد: البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، إشراف: أ.د. يحيى عبابنة، الكرك – الأردن، 2013م، ص12.

(4) انظر: عمر، أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1429هـ، 2008م، ج1، ص220.

ومن الناحية التنظيرية النفسية فإن فكرة اللاشعور أو اللاوعي فكرة فرويدية بحتة، انطلقت من الإنجازات النفسية التي أنجزها سيجوموند فرويد في علم النفس، وما توصل إليه من نتائج، ومن أبرزها عناصر اللاشعور أو اللاوعي، التي انطلق فيها من تلك المكونات النفسية التي تطرأ على شخصية الإنسان وسلوكاته نتيجة لمجموعة من العناصر المكبوتة داخل العقل الباطن، الذي سماه اللاوعي أو اللاشعور، إذ إن الإنسان يخضع لهذه التصرفات أو التحولات دون قصد منه، وذلك نتيجة لمسايرة هذا العقل الباطن لتلك العناصر اللاشعورية التي تسيطر عليه[1].

ويمثل اللاشعور أو اللاوعي مجموعة من الرغبات المكبوتة، أو الذكريات التي لها أثرها في نفس الإنسان، وعادة ما تكون سلبية، وحينما يقمعها الإنسان تختفي من عقله الواعي، فتصير ضمن دائرة اللاوعي، أو اللاشعور، ويبقى لها تأثيرها في الإنسان خاصة في زلاته وكتاباته، وما شاكل ذلك[2].

ويقول الدكتور أحمد مختار عمر (ت: 2004م) في تعريف اللاوعي بأنه: " يُعبّر به عن مجمل المشاعر والميول والعوامل النَّفسيّة الكامنة في باطن الإنسان والتي لا يعيها الإنسان أي لا يدركها الوَعْيُ- في كامِل وعْيه: يَقِظ- مِنْ دون وَعْي: أي مِنْ دون انتباه"[3].

ويعني المفهوم السابق أن اللاوعي عبارة عن مجموعة من المكونات النفسية الداخلية لدى الإنسان، تتشكل من المشاعر، والأحاسيس، والرغبات التي لم تظهر على الجانب الواعي لهذا الإنسان، وإنما بقيت مكبوتة داخله، لها أثرها الواضح في تصرفاته الواعية.

وينشأ اللاوعي أو اللاشعور ضمن إطار علم النفس الحديث من مجموعة من الرغبات التي لم يستطع الإنسان إشباعها، أو مجموعة من الزلات والأخطاء التي حاول الإنسان إخفاءها عن غيره، الأمر الذي يدفعه إلى كبت هذه العناصر الشعورية، وقمعها، وإدخالها في دائرة العقل الباطن، في محاولة منه للخلاص من هذه العناصر الشعورية التي تغير في شخصيته ومزاجه، ولكن لا تلبث هذه العناصر أن تظهر في حياة هذا الإنسان، وخاصة ضمن الزلات التي يزل بها، أو ضمن عناصره الكتابية أو اللغوية، فإن هذه المجموعة من التعبيرات اللغوية يمكن لها أن تظهر بعض مكونات اللاشعور المكبوت عند هذا الإنسان[4].

---

(1) صادق وأبو حطب: نمو الإنسان، ص121.

(2) عبد التواب، رمضان: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، 1417هـ، 1997م، ص138.

(3) عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ج3، ص2469.

(4) عبد المعطي وقناوي: علم نفس النمو، ج1، ص260.

ونحن هاهنا لا نقصد الفكرة الفرويدية البحتة التي تتعلق بجانب اللاشعور أو اللاوعي، وتشير بدورها إلى مجموعة الرغبات اللاواعية التي كبتها الإنسان وأدخلها رغماً عنها في دائرة العقل الباطن، وإنما نقصد فكرة اللاشعور أو اللاوعي التي تقود إلى ما يطرأ على اللغة من استعمال لغوي غير موافق لما عليه القياس المطرد في لسان العرب؛ وذلك نتيجة لفكرة اللاوعي، وليست المسألة مرتبطة ارتباطاً تاماً بقضية الرغبات المكبوتة، أو الآلام المخفاة.

ومن هنا يظهر لنا الارتباط الوثيق بين فكرة اللاوعي بالمتبقي اللغوي، الذي يشير إلى تلك الاستعمالات اللغوية غير الموافقة لأصالة القاعدة، وهو ما كان قد أشار إليه اللغويون القدماء بأنه جزء من فكرة الشذوذ اللغوي، وهو ما سنحاول الحديث عنه فيما يأتي.

ومصطلح الشذوذ أو الشاذ مصطلح مرن، يشتمل على عناصر كثيرة، كانت في أكثرها تمثل خروقات للقاعدة اللغوية أو النحوية التي وضعها النحاة، إذ إن النحاة وضعوا قواعدهم وفقاً لما قيس عند العرب من الكلام، فما كان مقيساً جعلوه في القاعدة، وما لم يكن مقيساً سموه شاذاً، ونعتوه بأنه خارج على القاعدة، أو بالشذوذ، أو بالقلة، إلى غير ذلك من النعوت التي نجدها في مصنفات النحاة واللغويين[1].

فمصطلح الشاذ عن القاعدة، أو مصطلح القلة، أو الندرة الذي نجده عند النحاة القدماء ما هو إلا إشارة إلى تلك الاستعمالات اللغوية التي سُمعت عن العرب، غير أن هذه الاستعمالات لا تنضوي تحت القاعدة النموذج التي وضعها هؤلاء النحاة، بل كانت مغايرة لتلك القاعدة، خارجة على نظامها، الأمر الذي جعلهم يصفونها بالشذوذ أو الخروج عن القاعدة، وهذا ما يلتقي مع فكرة المتبقي من حيث أنه مخالف للقاعدة التي وُضعت أصلاً للاحتكام إليها فيما يُسمع من كلام العرب، فهذه القاعدة وإن كانت متماشية مع قياس لغة العرب، إلا أنها غير متماشية مع الطبيعة التقعيدية الخاصة بالشمول، فالقاعدة ليست شاملة لكل الاستعمالات اللغوية التي سُمعت عن العرب، وإنما هي موافقة لأكثر تلك الاستعمالات اللغوية التي نطق بها العرب على ألسنتهم.

ومن هنا يظهر لنا تلك العلاقة الوثيقة بين عناصر المتبقي من جهة، وعناصر اللاوعي، واللاشعور، والشذوذ اللغوي، أو الخارج عن القاعدة، فجميعها تقود إلى استعمالات لغوية متمردة

---

(1) انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2008م، ج2، ص23، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1416هـ، 1995م، ج2، ص367.

على أصالة القاعدة التي جاء بها اللغويون والنحاة انطلاقاً من استقرائهم لكلام العرب، ووضعهم القواعد وفقاً لما هو مقيس من كلامهم[1].

ثانياً: علاقة اللاوعي بقواعد اللغة

تبين لنا سابقاً أن اللاوعي يمثل مجموعة من العناصر غير الواعية التي يكبتها الإنسان في عقله الباطن، وتلك العناصر اللاواعية تكون في أكثرها متعلقة بجوانب الرغبات التي لم يصل الإنسان فيها إلى حد الإشباع، ومجموعة من الشهوات التي لم تكن لتتاح لهذا الإنسان، الأمر الذي يؤدي به إلى كبت تلك الرغبات، وطرحها من مستوى العقل الظاهر، أو الوعي، إلى مستوى العقل الباطن أو اللاوعي، وهذا ما هو إلا كبت ظاهر لهذه الرغبات، غير أنها تبقى ماثلة في اللاوعي، وتؤثر في بعض سلوكات الإنسان من غير أن يقصد ذلك، ويمكن الاستدلال على هذه العناصر المكبوتة من خلال زلات اللسان، أو الأنماط الكتابية والتعبيرية بأشكالها المختلفة والمتعددة[2]، كالمقالات، والخواطر، والنتاجات الأدبية والشعرية.

وحين ننظر إلى هذه الفكرة من منظور لغوي بحت، فإننا لا نقصد هذا المعنى الحرفي النفسي لمفهوم اللاوعي، وإنما نقصد مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي تخرج من أبناء اللغة دون أن تكون خاضعة لنمطية القاعدة التي اهتدى إليها النحاة واللغويون فيما بعد، أي أن هذا اللاوعي اللغوي يختص بجانب مجموعة من الاستعمالات اللغوية التي لم يحتكم فيها الناطقون بالعربية إلى قاعدة لغوية رصينة يستطيعون من خلالها الوصول إلى الاستعمال اللغوي السليم، وإنما نطقوا بها على سليقتهم وسجيتهم.

إذ عُرف عن العرب أنهم يأتون بالكلام على سليقتهم، وعلى سجيتهم، دون أن يحتكموا إلى قاعدة ما، أو قانون ما، وإنما يأتون بالكلام على ما اعتادوا عليه، وهو ما كان سبيلاً لوصف بعض هذه الاستعمالات اللغوية بالشذوذ انطلاقاً من مخالفتهم لهذه السجية والسليقة، وليس هذا الأمر مقصوراً على اللغة المعيارية فحسب، بل هو داخل ضمن إطار اللهجات المنبثقة عن هذه اللغة المعيارية، فالحجازيون لا يحققون الهمز مثلاً، فهذه سجيتهم وسليقتهم اللغوية، فإذا حققوا الهمزة سموه نبر الحجازيين، أي تحقيقهم الهمز لما فيه من خروج على سليقتهم اللغوية[3].

---

(1) انظر: الرشيدي: البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية، ص12.

(2) انظر: صادق وأبو حطب: نمو الإنسان، ص121.

(3) انظر: الصالح، صبحي إبراهيم: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1379هـ، 1960م، ص78.

يقول شوقي ضيف (ت: 1426هـ)متحدثاً عن الخليل بن أحمد، ومبيّناً دور السليقة اللغوية في الوصول إلى القواعد، وما خالف هذه السليقة وُصف بالشذوذ: " فكل حكم نحوي وكل أصل لا يلقى إلقاء، وإنما يلقى ومعه برهانه من كلام العرب الموثوق به وأشعارهم. فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة، إذ لا بد لها من الاطراد على ألسنة العرب، فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذا، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل"[1].

ومن هنا فإن فكرة التقعيد عند العرب خاضعة للنماذج المسموعة عنهم، وإن كانت تلك النماذج غير مطردة في بعض الأحوال، وإن أي استعمال لغوي خارج على النمطية المطردة التي يقول بها العرب يعد شاذاً عن القاعدة، وخارجاً على أصالتها، مما يجعل هذه النماذج الشعرية تندفع نحو الأداء اللاواعي من أبناء اللغة، وكما أشرنا من قبل فإن اللاوعي هاهنا لا يقصد به اللاوعي النفسي الذي جاء به فرويد ومن تبعه من علماء النفس، إنما القصد من اللاوعي مجموعة الاستعمالات اللغوية التي لم يع العربي لطبيعة اطرادها في اللغة، فنطق بها على غير اطرادها في اللسان العربي، الأمر الذي أدخلها ضمن دائرة اللاوعي اللغوي.

ويظهر لنا تلك العلاقة الوثيقة بين اللاوعي اللغوي والقاعدة اللغوية، فمجموعة الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع للقاعدة تندرج تحت اللاوعي، بمعنى آخر أن هذه الاستعمالات اللغوية المخالفة لنمطية القاعدة لا تنضوي تحتها انضواءً مباشراً، وإنما تنفرد عنها بوصفها عنصراً غير خاضعاً لجبرية هذه القاعدة، ويمكن النظر إليهاوفقاً لمنظور آخر مختلف عن ذلك المنظور الذي يُنظر به إلى تلك الاستعمالات اللغوية الأخرى التي تنضوي تحت القاعدة الأصيلة، غير أن ذلك لا ينفي وجود الوعي الذهني لدى المتكلم بسليقته.

ثالثاً: مستويات اللغة العربية:

لا يقف أمر المتبقي اللغوي أو الأداء اللاواعي لعناصر اللغة عند مستوى بعينه، أو عند ألفاظ بعينها، وإنما يدخل المتبقي اللغوي جسم سائر المستويات اللغوية بأشكالها المختلفة، إذ إن لكل مستوى من هذه المستويات بعض الخروقات التي لا تنضوي تحت نمطية القاعدة وجبريتها، الأمر الذي يذهب بها إلى جسم المتبقي اللغوي.

---

(1) شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، د.ت، ص47.

وفكرة المستويات تنبع من طبيعة تقسيم اللغة إلى مجموعة من المكونات التقسيمية التي من شأنها أن تتيح المجال أمام الدارسين لدراسة عناصر اللغة كلاً على حدة، دون النظر إلى العناصر الأخرى في اللغة، وهذه المستويات لا تنفصل انفصالاً تاماً عن بعضها بعضاً، بل هناك تقاطع واسع بينها، والتقاء كبير ضمن مفرداتها وتطبيقاتها، فالمستوى الدلالي يتأثر بالمستوى التركيبي، والمستوى الصرفي يتأثر بالمستوى الصوتي وهكذا، فأي مستوى من مستويات اللغة تندرج تحته مجموعة من المكونات التي تشير إليه، وتدل عليه[1].

ونحن هاهنا لا نقصد بمستويات اللغة تلك المستويات الاجتماعية التي تقسم فيها اللغة إلى معيارية، أو أدبية، أو عامية، إلى غير ذلك من التقسيمات الخاضعة لمجموعة العناصر الاجتماعية التي تؤثر في سير اللغة، بل نقصد ذلك التقسيم المنوط بجوانب التكوين اللغوي للغة، سواء في نواحيها التركيبية، أو الصوتية، أو البنيوية، وهي اللغة المكتسبة عند أبناء اللغة منذ طفولتهم الأولى دون التأثر بسائر المؤثرات الأخرى، فالطفل يكتسب لغته بشتى مستوياتها منذ السنوات الأولى من عمره[2].

وهذه المستويات التي نتحدث عنها في هذا الموضع تتمثل بالمستوى الصوتي، والمستوى البنيوي، والمستوى التركيبي، والمستوى الدلالي، والمستوى المعجمي، إذ يشير المستوى التركيبي إلى العناصر التركيبية التي تتكون منها الجملة العربية، سواء في شكلها الفعلي، أم في شكلها الاسمي، أم فيما يطرأ على هذين الشكلين من تحولات تركيبية، فإن هذه العناصر تُبحَث ضمن إطار المستوى التركيبي في اللغة[3].

هذا يعني أن كافة الأشكال التركيبية التي نراها في الكلام العربي إنما هي داخلة ضمن إطار هذا المستوى اللغوي، وهو المستوى التركيبي، وهو مدار البحث في هذه الدراسة، فالإسناد وعلاقاته المختلفة تظهر ضمن هذا المستوى اللغوي.

ويخضع المستوى التركيبي في اللغة العربية – كما هو الحال في المستوى البنائي الصرفي والصوتي – إلى عناصر شكلية ضمن الوحدات الكلامية، يعني ذلك أن أشكال الكلام المختلفة هي التي تحدد طبيعة التركيب، كما أن لها أثراً بالغاً في التحكم بدلالته، فشكل الوحدة الكلامية

---

(1) انظر: حجازي: علم اللغة العربية، ص109.

(2) انظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص12.

(3) انظر: بشر، كمال: دراسات في علم اللغة، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، د.ت، ص8 – 9.

وعناصرها الشكلية المكملة لها من حركات وسكنات هي التي تحدد طبيعة علاقاتها في سياق الحديث، أو في مكونات الكلام، علاوة على قيمتها الدلالية التي ترتبط بها[1].

وهذه المستويات اللغوية تظهر ضمن عناصر اللغة المكتوبة، كما تظهر ضمن عناصر اللغة المحكية، إلا أن اللغة المحكية تعد أكثر أهمية، لما لها من دور فاعل في التأثير ضمن هذه العناصر التركيبية من علاقات الأصوات بعضها مع بعض، أو من حيث عناصر التنغيم الصوتي ضمن الكلام، فكل هذه العناصر التي تؤثر في الجانب التركيبي لا نجدها ضمن اللغة المكتوبة، وإنما نسمعها ضمن اللغة المحكية[2].

هذا هو المستوى اللغوي مدار البحث في هذه الدراسة، وهو ذو ارتباط وثيق بعناصر المتبقي اللغوي، ومكونات الأداء اللاواعي من أبناء اللغة، إذ ثمة مكونات كثيرة ضمن هذا المستوى التركيبي عامة، وضمن عناصر الإسناد خاصة خاضعة لتأثير المتبقي اللغوي، ومكنونات اللاوعي التي تسيطر على طبيعة الأداء اللغوي غير الخاضع لجبرية القاعدة النحوية.

أما المستوى الثاني من مستويات اللغة العربية خاصة، واللغات عامة فهو المستوى الصرفي، أو المستوى البنائي، وهو ذلك المستوى الذي يهتم بأشكال الوحدات الكلامية في اللغة، فينظر إلى أوزانها، وما يطرأ عليها من تحولات بنائية، وما يجري بينها من علاقات وتبادل أثر وتأثير، كل هذا خاضع للشكل البنائي للوحدة الكلامية، فكل ما يطرأ من تحول على بنية الكلمة الشكلية يُدرس ضمن إطار المستوى الصرفي[3].

وتتداخل عناصر المستوى الصرفي كما تداخلت عناصر المستوى التركيبي لتشكل معاً مزيجاً حيوياً يقود إلى تأثر بعض العناصر التركيبية مع بعضها الآخر، فالحركات مثلاً لها دورها في المستوى التركيبي، ولها دورها الآخر في المستوى الصرفي، ولها دور ثالث ضمن المستوى الصوتي، فهي وإن كانت متشابهة في شكلها الصرفي، إلا أنها تتمازج مع عناصر أخرى لتقود إلى قيمة لغوية ضمن المستويات اللغوية الأخرى[4].

أما المستوى الصوتي فهو ذلك المستوى الذي يقوم فيه الدارس بتحليل أصوات اللغة الكلامية التي ينطق بها في أي لغة كانت، سواء أكانت العربية أم غيرها، ويتناول هذا المستوى

---

(1) انظر: حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة، 1426هـ، 2006م، ص163.

(2) بشر: دراسات في علم اللغة، ص265.

(3) انظر: حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص104.

(4) انظر: بشر: دراسات في علم اللغة، ص201.

الحديث عن عناصر الصوت والتصويت في اللغة، وبيان مكونات علم الأصوات وعلم الصوتيات، من النحيتين التجريدية والتجريبية[1].

كما يتناول المستوى الصوتي الحديث عن علاقات هذه الأصوات اللغوية مع بعضها، وكيف أنها تتبادل على المستوى الوظيفي، إذ إن هذه الأصوات تتأثر بتجاورها وتقاربها وتمازجها، ولا بد لهذا الأثر من البحث والتقصي، ولا يكون ذلك البحث والتقصي إلا داخل المستوى الصوتي، ووفقاً لمعطياته[2].

أما المستوى الدلالي، فهو الذي يعالج جوانب المعنى التي تصل إليها التراكيب والأبنية والأصوات، يعني ذلك أن المستوى الدلالي يمثل مجموعة من النتائج المعنوية التي يستطيع المتلقي أن يفهمها من خلال تراكيب الكلام، مع الأخذ في اعتبارنا أن العلامات الشكلية التي ربما قادت إلى دلالة ما لا يشترط أن تكون حتمية، فلا عبرة للتراكيب أو أشكال الوحدات الكلامية في بعض الحالات الدلالية[3].

أما المستوى المعجمي، فهو ذلك المستوى الذي يعالج مسائل المعاني المجردة للوحدات الكلامية، وينظر إلى الوحدة الكلامية وهي منبتة من سياقاتها، ويبين جذور تلك الوحدات الكلامية، فيتمازج هذا المعنى مع سائر المستويات اللغوية الأخرى، لتكون مع بعضها عنصراً دلالياً واضحاً في العبارة اللغوية[4].

هذا يعني أن عناصر هذا المستوى اللغوي تسير جنباً إلى جنب مع عناصر النحو أو الصرف، أو الصوت لتصل بالمتلقي إلى الدلالة المخصوصة من العبارة اللغوية، ولا بد لعناصر المستوى المعجمي أن تحدد طبيعة هذا المعنى المرتبط بالتراكيب النحوية، والبنى الصرفية، والتشكيلات الصوتية[5].

ومن خلال ما سبق يمكننا أن نقول إن العناصر اللغوية التي تدخل ضمن هذه المستويات اللغوية لها ارتباطها بعناصر المتبقي اللغوي، فالمتبقي اللغوي ذو تجذر واضح في هذه العناصر، ويمكننا أن نصل إلى مظاهره ضمن جميع هذه المستويات، ولكن بنسب متفاوتة، فلا يمكن القول بأن مظاهر المتبقي اللغوي، وعناصر اللاوعي عند أبناء اللغة تتماثل في جميع هذه المستويات،

---

(1) انظر: حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص67.

(2) ليونز، جون: اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، د.ت، ص123.

(3) انظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص175.

(4) انظر: حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص337.

(5) انظر: السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص194.

بل نقول بأنها موجودة ولكنها في المستوى التركيبي أكثر ظهوراً من غيره من المستويات اللغوية الأخرى، وهو ما ستبينه الدراسة في فصولها المقبلة إن شاء الله تعالى.

رابعاً: مفهوم الإسناد وعناصر العملية الإسنادية

وتنهض هذه الدراسة بالحديث عن آثار اللاوعي اللغوي في النماذج الإسنادية العربية، وعلاقتها بأصالة القاعدة اللغوية، لذا فلا بد لنا من بيان مفهوم الإسناد، والحديث عن عناصر هذه العملية الإسنادية.

يبين ابن فارس في مقاييس اللغة أن الإسناد مأخوذ من الأصل اللغوي "سند"، وهو أصل لغوي واحد يدل على معنى انضمام الشيء إلى الشيء، يقال:سندت إلى الشيء سنوداً، واستندت إليه استناداً، والمسند: الدهر؛ لأن بعضه متضام إلى بعضه الآخر، والسند: الرجل القوي، الذي يعتمد عليه، أي تسند إليه الأمور[1].

ويقول ابن منظور في مفهوم الإسناد في اللغة: "السَّنَدُ: ما ارتفع من الأرض في قِبَل الجبل أو الوادي، والجمع أَسْنَادٌ، لا يكسّر على غير ذلك. وكلّ شيء أَسْنَدْتَ إليه شيئًا، فهو مُسْنَد. وقد سَنَدَ إلى الشيء يَسْنِد سُنُوداً واسْتَنَدَ وَتَسانَدَ وأَسْنَدَ وأَسْنَدَ غيره. ويقال: سَانَدْتُهُ إلى الشّيء فهو يَتَسانَدُ إليه أي أَسْنَدْتُهُ إليه"[2].

ومن هنا فإن المعنى اللغوي للإسناد يتمثل بانضمام الشيء إلى الشيء، وضم أجزاء الشيء بعضها مع بعض، ومنه الدهر قيل له المسند؛ لأن أيامه تنضم بعضها، ومن هنا سمي بالمسند، والإسناد سبيل لضم الأجزاء بعضها مع بعض بعضاً.

وبعد أن وضّحنا مفهوم الإسناد في اللغة، نبين فيما يلي مفهومه في الاصطلاح، إذ يقول الشريف الجرجاني: "الإسناد: في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه. وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء"[3].

---

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1399هـ، 1979م، ج3، ص105.

(2) ابن منظور. أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين: لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، 1414هـ، 1993م، ج3، ص220.

(3) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف: كتاب التعريفات، ضبطه وحققه: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ، 1983م، ص23.

ويتبين لنا من خلال كلام الجرجاني السابق أن مفهوم الإسناد يرتبط بانضمام الكلمة إلى الكلمة، ولا يقف الأمر عند ذلك، فإن هذا الانضمام لا بد أن يصحبه تمام في المعنى، وصحة في العبارة، فإذا لم تصح العبارة اللغوية، ولم تستقم في معناها، فلا قيمة لهذا الإسناد، أي أنه لا بد من وجود المعنى الذي يرتبط بهذه العبارة المتضامة بعضها مع بعض كي يستقيم الإسناد على حقيقته اللغوية النحوية التركيبية.

وهذا المعنى الذي بيّناه من قبل يوضحه السيوطي (ت: 911هـ) بعبارته: " الإسناد: نسْبَة أحد الجزئيين إلى الآخر ليُفيد المخاطَب فائدة يصح السّكوت عليهَا"[1].

فتعريف الإسناد عند السيوطي كما نرى لا يختلف كثيراً عن تعريفه عند الشريف الجرجاني، فالقصد في نهاية المطاف نسبة الأجزاء الكلامية بعضها مع بعض، وبيان المعنى المنوط بها، وصحة المعنى الموقوف عليه، فإذا اجتمعت هذه العناصر كلها اجتمع لدينا تركيب إسنادي مستقيم في معناه ومكوناته، وهو ما أشار إليه كل من الجرجاني والسيوطي سابقاً.

ولا يختلف أصحاب اللغة والنحو في تعريف الإسناد عن أصحاب معاجم المصطلحات، فهذا سيبويه (ت: 180هـ) يقول في بيان مفهوم المسند والمسند إليه باعتبارهما العنصرين الأساسيين في تشكيل الإسناد في اللغة: " وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌ من الآخر في الابتداء"[2].

ويبين المبرد (ت: 285هـ) أن الإسناد ما لا يغني واحد من المسند والمسند إليه عن الآخر، ويضرب لذلك أمثلة مشابهة لتلك التي ضربها سيبويه من قبل، إذ إن هذا الإسناد يتوجب عليه أن يشتمل على معنى محدد يصل إليه المتلقي من خلال هذه الوحدات الكلامية المتضام بعضها إلى بعض، ولا يقف أمر هذا الإسناد عند هذا الحد، بل إن ما كان أصله مبتدأً وخبراً أو فعل وفاعل

---

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2004م، ص80.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الثالثة، 1408هـ، 1988م، ج1، ص23.

يبقى صالحاً لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه، مثل: كان وأخواتها، و"إنّ" وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجحان والشروع، و"ظن" وأخواتها، وغيرها من نواسخ الابتداء[1].

فمفهوم الإسناد عند علماء اللغة والنحو لا يختلف عنه عند علماء المعاجم والمصطلحات، إلا أن علماء اللغة والنحو كانوا يضعون شيئاً من التفصيل عند حديثهم عن معنى هذا المصطلح، ويقسمون حديثهم عنه إلى مسند ومسند إليه، باعتبارهما عنصري العملية الإسنادية اللذين لا بد منهما لتشكيل عناصر هذا الإسناد.

أما منظور علماء اللغة المحدثين إلى عناصر الإسناد التي يتكون منها الكلام فلا يقتصر على جانب المسند والمسند إليه، على أنهما عُمَد الكلام، بل يتعدى الأمر لإدخال عناصر أخرى تكمل العملية الإسنادية، فالمستوى التركيبي يتمثل بذلك المستوى اللغوي الذي يمكن تحليل العناصر الداخلة في تشكيله إلى مسند ومسند إليه، ومكملات للعملية الإسنادية، على أساس أن هذه المكملات لا يتم المعنى إلا بها، ولا تصل الدلالة إلا من خلالها، ومن هنا سُميت مكملات للعملية الإسنادية[2].

ومن هنا يظهر لنا مفهوم الإسناد ومكوناته في اللغة، وهذه الدراسة ستسعى إلى الحديث عن مظاهر المتبقي اللغوي ضمن الإطارين الآتيين:

الإطار الأول: وهو إطار الإسناد الاسمي في العربية، ويندرج ما يطرأ على المبتدأ والخبر من تحولات، وما يطرأ عليهما أيضاً بدخول عناصر النواسخ، إذ ستنظر هذه الدراسة إلى هذه المكونات على أنها الميدان الحقيقي لفكرة المتبقي اللغوي ضمن هذا الإسناد.

الإطار الثاني: وهو إطار الإسناد الفعلي، ويشتمل على الحديث عن مظاهر المتبقي اللغوي، وعناصر اللاوعي ضمن الجملة الفعلية، بما يطرأ عليها أيضاً من تحولات، سواء في بنية أفعالها الشكلية، أم في البناء للمجهول أو البناء للمعلوم.

---

(1) انظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، د.ت، ج4، ص126.

(2) عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص195.

خامساً: أصالة القاعدة

تعتمد اللغة في بدايتها على مجموعة من القواعد الذهنية غير المدونة، التي يقيس بها أبناؤها كلامهم، ويحتكمون إليها في الوصول إلى صحة ما يقولونه من خطئه، وما كانت تلك القواعد إلا مجموعة من الملحوظات الذهنية التي أشبه ما تكون بعناصر تقييمية لما درج على ألسنة العرب، والتي يعرفها أبناء اللغة، ويقيسون عليها كلامهم، وكان لهذه الملحوظات دورها في توجيه السليقة العربية إذا أخطأت نحو الصواب، ومن بين تلك الملحوظات ما نجده في قصة لعمر بن الخطاب – رضي الله عنه – حين أتى على قوم يرمون فيخطئون الرمي، فسألهم: لِمَ تخطئون رميكم؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين إننا قوم متعلمين، فقال: لخطؤكم في رميكم أهون علي من خطئكم في لسانكم[1].

فكما بيّنا، فإن هذه الدراسة تبحث في مظاهر المتبقي اللغوي، وعناصر اللاوعي اللغوي، وأثرهما في تشكيل القاعدة، وبيان علاقة هذه العناصر المتمردة على القاعدة بأصالة هذه القاعدة.

فقد كان الأصوليون العرب يضعون قواعدهم وفقاً لما يطرد من كلام العرب[2]، ولكنهم فسحوا لما لم يطّرد حيزاً من القبول، وإنْ انتبهوا إليه وصنفوه تصنيفاً أدنى، وبعض ما خرج عن الاطراد ربما كان من مظاهر تطورت إلى أن صارت الظاهرة فيها في طورها اللاحق أغلب وأشجع،ولم يضعوها وفقاً لما كان عليه الحال في كل شاهد مسموع، أو لغة منقولة، إذ لو كان الأمر على ذلك لأصبح أمر تأصيل اللغة أمراً شبه مستحيل، ولا طائل منه.

ومن هنا فإن هذه الخروجات اللغوية على القواعد إنما جاءت منافية لأصالة القاعدة، وهذا التنافي بينها وبين أصالة القاعدة ما هو إلا نتيجة للأداء اللاواعي من أبناء اللغة لبعض مظاهر الإسناد، على اعتبار وضوح المعنى والدلالة حتى باختلال هذا الشرط المتعلق بصحة التركيب الإسنادي.

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة، د.ت، ج3، ص249، وانظر: الرافعي، مصطفى صادق: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، د.ت، ج1، ص154.

(2) انظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق وشرح: محمود فجال، وسمى شرحه: الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1409هـ، 1989م، ص224.

الفصل الثاني

مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الاسمي

تتكون الجملة العربية من نظامين أساسيين من حيث الجملة الإخبارية، فهي إما أن تكون جملة اسمية، مكونة من مبتدأ وخبر، أو أن تكون جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، وهذه الأركان تعد عمدة في التركيب اللغوي، والعمدة لا يصح حذفها أو الاستغناء عنها ضمن التركيب، ولا يكون الحذف إلا في حالات محددة تُقدّر فيها تلك العمد بطريق يمكن معه أن توصف بأنها موجودة، فالتقدير يغني عن الذكر في بعض الأحوال، ومن هنا فإن المبتدأ والخبر والفاعل بوصفهما لا يمكن الاستغناء عنهما في التركيب اللغوي المخصوص، فإنها عمدة، كما أن اسم "كان" و"إنّ" و"ظنّ"، و"لا" النافية للجنس، و"كاد" وأخواتها، والحروف المشبهات بـ "ليس" وخبرها جميعاً تعد عمدة؛ وذلك لوقوعها من التركيب في منزلة مشابهة لمنزلة المبتدأ والخبر من الكلام، وحقّ هذه العُمَد الرفع[1].

مفهوم الإسناد الاسمي ومكوناته في العربية:

يشير مصطلح الإسناد في النحو العربي إلى علاقة تركيبية بين عنصرين، يسمى أحدهما مسنداً، ويسمى الثاني مسنداً إليه، وتربط بينهما علاقة تركيبية عامة، سواء أكان التركيب اسمياً أم فعلياً، ولا يغني أحدهما عن الآخر، بل كل منهما يسهم في تمام المعنى والفائدة اللغوية[2].

ويتكون التركيب الإسنادي الاسمي في العربية من ركنين أساسيين هما: المبتدأ والخبر، وقد سماهما سيبويه بالاسم المبتدأ والمبني عليه[3]، فهما مدار الحديث في الجملة الاسمية، كما يرتبط بهما بعض التراكيب اللغوية النحوية، مثل النواسخ، "كان" وأخواتها، و"إنّ" وأخواتها وهكذا، فإن هذه النواسخ تدخل تحت باب الإسناد الاسمي في الجملة الاسمية[4].

---

(1) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، د.ط، ود.ت، ج1، ص359.

(2) سيبويه: الكتاب، ج1، ص23.

(3) المرجع السابق.

(4) انظر: المبرد: المقتضب، ج4، ص126.

ويرتبط المسند والمسند إليه ببعضهما ارتباطاً دلالياً معنوياً وثيقاً ضمن تركيب الكلام، إذ لا يستغني أحدهما عن الآخر، وكل منهما يكمل المعنى، فالمبتدأ في الجملة الاسمية يسمى مسنداً إليه؛ لأن تمام المعنى والفائدة تتحصل في الخبر، ومن هنا سُمي الخبر مسنداً لأن المعنى أسند إليه، وذلك في نظام معكوس عن الجملة الفعلية، إذ إن الفعل في الجملة الفعلية يسمى مسنداً، والفاعل مسنداً إليه[1].

وفي هذا الفصل سنتحدث عن أهم مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن التركيب الإسنادي الاسمي في العربية، وخاصة في المبتدأ والخبر، في حين سنخصص الحديث في الفصل الثالث عن مظاهر اللاوعي اللغوي في النواسخ.

مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الاسمي:

يأتي التركيب الاسمي في العربية مكوناً من قسمين أساسيين هما: المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد ألف الاستفهام، أو حرف النفي رافعة لظاهر، نحو: زيد قائم، وأقائم الزيدان، وما قائم الزيدان[2]، أما الخبر فهو: لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه، لفظًا نحو: زيد قائم، أو تقديرًا نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه[3].

وثمة أسس عامة وضعها النحاة للتركيب الاسمي المكوّن من المبتدأ والخبر، وحين وجد هؤلاء النحاة ابتعاد بعض المظاهر اللغوية عن أساسها الموضوع لها، أخذوا بردّ تلك العناصر الخارجة عن قواعدهم وأسسهم العامة إلى أصل تلك القاعدة عبر وسائل التعليل والتأويل والتفسير، وهكذا رُدَّت كثير من المسموعات اللغوية، إلى أصل القاعدة دون النظر إلى طبيعة هذا التركيب الجديد الذي يختلف تماماً عما عليه الحال في التركيب الأساسي للكلام، وفي الصفحات المقبلة سيكون الحديث منصباً على بعض هذه النماذج التركيبية المتعلقة بعناصر الإسناد الاسمي، التي يمكن لنا أن ننظر إليها وفقاً لمنظور اللاوعي اللغوي وعلاقته بأصل القاعدة.

---

(1) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص173.

(2) الجرجاني: التعريفات، ص197.

(3) المرجع السابق، ص96.

المبتدأ والخبر:

والمبتدأ هو الركن الأول الأساسي في تركيب الجملة الاسمية، إذ لا يُتصور وجود جملة اسمية من غير مبتدأ يُبنى عليه الكلام، ويكون عمدة في تركيب الجملة، والمبتدأ اسم مجرد عن العوامل اللفظية، ويكون مسنداً إليه، وهو إما أن يكون اسماً أو صفة واقعة بعد الاستفهام، أو حرف نفي، شريطة أن يأتي بعدها مرفوع بها، نحو: زيدٌ كريمٌ، وأقائمٌ الزيدان[1].

أما الخبر فهو الركن الثاني في تشكيل الجملة الاسمية، وهو في موقعه لا يُستغنى عنه ضمن هذا التركيب، إذ تقع الفائدة به، فالخبر اسم مجرد مسند إلى ما تقدمه – المبتدأ –لفظاً أو تقديراً[2].

وأول هذه المسائل التي خضعت لعناصر اللاوعي اللغوي ما يرتبط بالعلامة الإعرابية التي تدخل المبتدأ، وتكون علماً عليه، فالمبتدأ حقه الرفع، وذلك لتعرّيه من العوامل اللفظية، وبقاؤه معمولاً للعوامل المعنوية، فكان الرفع حقه، كما أن الخبر مرفوع كذلك[3].

وقد ارتفع المبتدأ بالابتداء، أو بتعريه عن العوامل اللفظية، أو بالخبر، فكلها آراء ذُكِرت في كتب النحاة، لا حاجة بنا هنا لإعادتها، فليس من جدوى تُستفاد من ذلك، إنما يهمنا أن المبتدأ مرفوع[4].

يمثل الحكم بالرفع على المبتدأ أصلًا تقعيديًا تسير عليه قواعد النحويين التي تمر بنا منذ بدايات الدرس النحوي، ولكنْ ثمة تمرد على هذا الأصل، مما يشي بوجود عناصر المتبقي اللغوي ضمن هذه القاعدة النحوية التي تظهر ملزمة إلى حدّ ما، وذلك أنه قد يأتي المبتدأ مجروراً فيقال مثلاً :بحسبِك درهم، فالباء زائدة، وليس لها عمل سوى تغيّر الحركة، وتبقى "حسبك" مجرورة لفظاً مرفوعة محلاً على أنها مبتدأ، إذ بذلك قال النحويون[5].

---

(1) الجرجاني: التعريفات، ص197.

(2) السيوطي: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص81.

(3) ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض ـ السعودية، الطبعة الأولى، 1999م، ص263.

(4) انظر: ابن الوراق: علل النحو، ص187، و الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2003م، ج1، ص38.

(5) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1993م، ص425.

ودخول الحرف الزائد وهو الباء على المبتدأ لم يكن حائلاً دون استحقاقه للرفع، وكذلك فإن الأمر ذاته متعلق بدخول "مِنْ" الزائدة بشرطها على المبتدأ، بل تعدى الأمر إلى أكثر من ذلك، فصار المبتدأ يُجر لفظاً بحرف غير زائد، مثل قولنا: رب رجلٍ يقبلُ إلينا، فـ "رُبَّ" ليست زائدة، ولكنها لم تُخرج المبتدأ عن استحقاقه للرفع، وكذلك الحال مع واو "رُبَّ"[1].

وهذا الحكم يقع للمبتدأ إذا لم يتبع الجار والمجرور معرفة، أما إذا كان الاسم الذي يلي الجار والمجرور معرفة نحو: بحسبك زيدٌ، فإن "زيدٌ" تتعين على أنها مبتدأ، ويكون الجار والمجرور في موضع الخبر، أما إذا كان الاسم نكرة نحو: "درهم"فإنه يبقى خبراً، ويكون المبتدأ معرفة بالإضافة إلى الكاف، هذا ما ذكره المرادي في شرحه[2].

يمثل الكلام السابق ما يحكم به على المبتدأ إذا سُبِق بحرف جر زائد، وذلك أنه يحكم عليه بالرفع محلاً، وهذا الحكم ناشئ من الطبيعة التقعيدية الملزمة التي وضعها النحاة، إذ إنه من حق المبتدأ الرفع وليس أي شيء آخر، فلما وُجدت بعض الاستعمالات اللغوية للمبتدأ في موضع الجر، كان لا بد من تأويل هذا الجر، إذلا يجوز أن يكون المبتدأ مجروراً، فكان التأويل متعلقاً بزيادة حرف الجر ذاك، وبقاء المبتدأ مرفوعاً محلاً على الرغم من وجود علامة الجر على آخره.

ونشير هنا إلى مسألة أخرى ذات ارتباط بنشأة الكلام اللغوي، وهي مسألة اللاوعي، إذ سبقت هذه المرحلة مرحلة التقعيد اللغوي، ومرحلة استقرار القواعد الذهنية في أذهان ابناء اللغة، ففي بادئ الأمر لم تكن القواعد الذهنية مستقرة، مما كان له دور في مظاهر اللاوعي اللغوي، ومظاهر المتبقي، فقبل استقرار تلك القواعد الذهنية كانت الأداءات اللغوية لا تخضع خضوعاً تاماً ملزماً لعناصر الإسناد الحقيقية التي استقرت فيما بعد، فظهرت بعض الاستعمالات اللغوية التي لا تنطبق تماماً على نمطية القاعدة التي أقرها النحاة فيما بعد، وإنما خرجت عنها، وتمردت عليها، نتيجة لأدائها أداءً لاواعياً من أبناء اللغة، واعتمادهم في ذلك الأداء على نماذج تقعيدية غير مستقرة، فدفعت هذه الأداءات اللغوية المتمردة عن أصالة القاعدة إلى جانب المتبقي اللغوي، وجعلت من اللاوعي اللغويسبيلاً في بقائها في جسم اللغة غير خاضعة تماماً لعناصر التقعيد الجبرية التي وُضِعت فيما بعد.

---

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1998م، ج3، ص1080.

(2) المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الأولى، 2008م، ج1، ص189.

ومن مظاهر هذا الأداء اللاواعي في اللغة، والمرتبط بعناصر التقعيد ضمن المبتدأ والخبر، ما جاء في تقسيم المبتدأ إلى نوعين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، ولهذا الأخير شروط، نذكرها لاحقاً[1].

ومن الشواهد التي اشتملت على مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر قول الشاعر:[2]

خَلِيْلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

فالشاهد في هذا البيت الشعري قوله: ما وافٍ بعهدي أنتما، إذ جاء المبتدأ "وافٍ"، والفاعل الذي سد مسد الخبر هو الضمير "أنتما"، فاكتفى هذا المبتدأ بهذا الفاعل دون الخبر.

ومن شروط الابتداء بهذه المشتقات التي تأخذ فاعلاً يسد مسد الخبر أن يكون هذا المشتق مسبوقاً باستفهام أو نفي أو شبههما، فإذا لم يُسبق هذا المبتدأ بنفي أو استفهام فإنه لا يحسن عدّه مبتدأ[3].

ومثل هذه الحالة التي يأتي فيها الضمير هو الفاعل الذي يسد مسد الخبر وقع الخلاف بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون لا يرون أن الضمير يصلح أن يكون فاعلاً سد مسد الخبر، بل يتوجب أن يكون مبتدأً مؤخراً، والصفة المشتقة التي تصدرت الجملة في موضع رفع خبر مقدم، في حين أن البصريين يرون أن ذلك جائز؛ لأنهم يجيزون مجيء الضمير من الصفة على من هو له، وبهذا كان قياسهم صحيحاً، كما استدلوا بالسماع، ومن بين المسموعات التي استدلوا بها هذا البيت، وسواه من الأبيات الشعرية التي سُمِعت عن العرب[4].

---

(1) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ، 1990م، ج1، ص268 – 269.

(2) هذا البيت بغير نسبة في: ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2004م، ج1، ص299، وأبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، د.ت، ج3، ص255، وابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، د.ت، ج1، ص189.

(3) ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد جمال الدين بن مالك: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1420هـ، 2000م، ص75.

(4) انظر: أبو حيان: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص255.

وأياً يكن الأمر بالنسبة لما يعلله النحاة السابقون لهذا البيت ونظائره من الأبيات الشعرية الأخرى، والنماذج المسموعة عن العرب التي جاء فيها المبتدأ مشتملاً على فاعل سد مسد الخبر، فإننا ضمن هذه الدراسة نشير إلى جانب اللاوعي اللغويالمرتبط ارتباطاً وثيقاً بجانب المتبقي للغوي، وذلك كله يدخل شيئاً من التحول في طبيعة القاعدة النحوية التي ترتكز عليها مثل هذه النماذج السماعية عن العرب.

إن ما جرى في هذا الشاهد الشعري وما يشاكله من الشواهد اللغوية الأخرى التي جاء فيها المبتدأ ذا فاعل سَدَّ مسَدَّ الخبر مرتبط بجانب اللاوعي اللغوي، فإن أصل القاعدة يقول بأن المبتدأ لا بد له من خبر، هذا هو الأصل التركيبي الذي اعتمده النحاة في الوصول إلى تثبيت قواعدهم الذهنية، وهذا الأصل الذي استطاعوا أن يستقوه من النصوص العربية التي ُنقلت إلينا بالسماع، فالمبتدأ لا بد له من خبر.

ولما وجد هؤلاء النحاة أن بعض النماذج المسموعة عن العرب لم تتفق تماماً مع هذه القاعدة، إذ خالف نحو: أقائم الزيدان، أصل القاعدة التي توجب أن يكون الضمير المرتبط باسم الفاعل مطابقً للاسم الظاهر، لم يجدوا بداً من تأويل مثل هذه النماذج المسموعة عن العرب، فجعلوا المبتدأ في هذه الحالة مشتملاً على فاعل يسد مسد الخبر.

وما طرأ في اللغة ضمن هذا الإطار متعلق بناحية الأداء اللاواعي لأبناء اللغة، ففي الوقت الذي كانت فيه القواعد الذهنية غير مستقرة استقراراً تاماً، بل كان العرب يتكلمون لغتهم وفقاً لسليقتهم التي يعرفونها، النابعة من أداء عقلي منتظم، إلا أن ذلك لم ينفِ بعض ارتكاسات الذاكرة، ومن هنا كانت تراكيبهم تخرج عن إطارها الذهني المقيس، فتأتي تلبية للمعاني، وطواعية لبعض مظاهر اللاوعي اللغوي، فالمتكلم بالعربية حين أراد أن يأتي بالجملة الاسمية على هذا النحو لم يأخذ في اعتباره أنها خارجة على نمطية القاعدة النحوية التي اعتادت عليها السليقة اللغوية الذهنية، فجاءت مثل هذه النماذج اللغوية ذات الطابع المتمرد على أصل القاعدة، فكان لها أثرها في جسم اللغة.

وإن نظر بعض الباحثين إلى مثل هذه الشواهد اللغوية على أنها مظهر من مظاهر الشذوذ، فإن ذلك ليس ما نريد قوله في مثل هذه الحالة، وإنما نقول بأن هذه المظاهر اللغوية خضعت لعناصر المتبقي اللغوي، ومظاهر اللاوعي اللغوي، ثم بقيت في جسم اللغة العربية متمردة على النمطية الذهنية التي كانت القواعد الذهنية تسير وفقها ووفق رتابتها.

وفي صعيد متصل بالمسألة السابقة، فثمة بعض الأمور التي اشترطها النحاة في جواز مجيء الابتداء والخبر على هذه الهيئة المتمثلة بمجيء الفاعل مغنياً عن الخبر، وهو شرط

الإغناء، إذ لا بد أن يغني الفاعل عن الخبر في المعنى، ويحسن السكوت عليه، فلو لم يكن ذلك فلا يمكن عدّ هذا الفاعل مغنياً عن الخبر، وذلك نحو: أقائم أبواه زيدٌ، ففي هذه الحالة لا يتم المعنى عند الوقوف على "أبواه"، على اعتبار أنها فاعل لاسم الفاعل "قائم"، ولا بد من مجيء "زيدٌ" لتمام المعنى، ومن هنا كان "زيدٌ" مبتدأ، و"أقائم أبواه" خبر مقدم[1] .

هذا يعني أنه ضمن إطار هذا الشرط لا يمكن أن نعد "أقائم أبواه زيد" من قبيل إحلال فاعل المشتق محل الخبر، إذ إنه لا يجوز الوقوف عليه على اعتبار المعنى والتركيب، فالتركيب يؤيد أن يكون "زيدٌ" مبتدأ، والمشتق وفاعله في موضع الخبر، فما دام هذا الشرط لم يتحقق لم يجز عدّ"أبواه"فاعلاً سد مسد الخبر[2].

واعتبار "زيدٌ"في هذا النمط التركيبي مبتدأً قال به أكثر النحويين، اعتماداً على أساس متمثل بعدّ الخبر مشتقاً وهو "قائم" والمبتدأ معرفة وهو "زيدٌ" ومن هنا كان الراجح في ظنهم أن "زيدٌ" في موضع المبتدأ، في حين أن ابن مالك لم يرَ هذا الرأي، إذ إنه يعد "قائم" مبتدأ مرفوع، و"أبواه" مرفوع بـ "قائم" على أنه فاعل، و"زيدٌ" خبر مرفوع، وبهذا تستقيم الجملة عند ابن مالك من الجهة التركيبية[3].

إن الشروط التي وضعها النحاة في جواز مجيء الفاعل ساداً مسد الخبر في نحو الجملة السابقة مكتملة، وذلك باستثناء الشرط المتعلق بالإغناء، أي أنه لا بد من أن يكون الفاعل مغنياً في المعنى عن تكملة للإخبار، فالمعنى يكون واضحاً بناء على التركيب المتعلق بالفاعل فحسب، أما إذا نظرنا إلى الجملة السابقة فإن المعنى لا يمكن أن يكتمل من غير وجود خبر تالٍ لـ "أبواه"، ومن هنا فقدت هذه الجملة التركيبية شرطها المرتبط بالإغناء، ولا يمكن الوقوف على الفاعل بتمام المعنى، لذا لم يصلح أن تكون هذه الجملة خاضعة للنمطية التركيبية التي وضعها النحاة[4].

---

(1) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص362.

(2) انظر: ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله: شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، د.ت، ج1، ص331.

(3) انظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1081، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص255.

(4) انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج1، ص188.

ولقد أشار أكثر النحاة إلى هذه الفرعية من فرعيات القاعدة، وبيّنوا ما يقع فيها من خلل تركيبي لو عُدّ الفاعل ساداً مسد الخبر، ومن بينهم ابن عقيل[1]، وناظر الجيش[2]، والجوجري[3]، وغيرهم من النحاة والعلماء.

يمكننا القول بناء على ما سبق أن جملة "أقائم أبواه زيدٌ" لم تأتِ وفقاً لما استقر من القواعد لدى النحويين بالنسبة لمجيء الفاعل ساداً مسد الخبر، والسبب في ذلك أن المعنى والتركيب لا يعضده، مما يعني أن هذا النمط التركيبي خارج على الطبيعة التي أرادها النحاة لمثل هذه القاعدة.

إن هذا الخروج لهذا التركيب اللغوي في العربية يعد نموذجاً لتمرد العناصر اللغوية على أصل القاعدة، وهذا التمرد لا ينشأ عادة إلا بسبب وجود بعض المظاهر اللواعية للغة، فالمتكلم بعناصر اللغة جاء بها وفقاً لنماذج غير واعية في بداية الأمر، يعني أنه اتخذ من القواعد الذهنية غير المستقرة سبيلاً لإنتاج مثل هذه النماذج اللغوية التركيبية، ثم أخذت هذه القواعد بالاستقرار، وأخذت طريقها نحو التقعيد، ولكن بعض هذه الاستعمالات اللغوية لم تكن قابلة للخروج من جسم اللغة، وكان ثمة بعض التأثير المباشر لعناصر اللاوعي في تشكيل مكونات الجملة والكلام العربي، فبقيت مثل هذه النماذج اللغوية على حالها دون أن تتدخل القاعدة في نفيها والخلاص منها، فما هي إلا أدلة على وجود عناصر اللاوعي اللغوي، والبقايا اللغوية ذات الطبيعة المرتبطة بالأداء اللاواعي.

أما العنصر الثاني من عناصر الجملة الاسمية فهو الخبر، إذ يشير معنى الخبر إلى لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه، لفظًا نحو: زيد قائم، أو تقديرًا نحو: أقائم زيد، وقيل: الخبر ما يصح السكوت عليه، وهو يحتمل الصدق والكذب[4].

---

(1) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحاري وشركاؤه، القاهرة – مصر، الطبعة العشرون، 1400هـ، 1980م، ج1، ص189.

(2) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد: تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1428هـ، ج2، ص849.

(3) الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – السعودية، الطبعة الأولى، 1423هـ، 2004م، ج1، ص354.

(4) الجرجاني: التعريفات، ص96.

فهذا العنصر الثاني المكون للجملة الاسمية، وللتركيب الإسنادي الاسمي في العربية، وهو خاضع لكثير من التقلبات في الجملة التي لا يخضع لها المبتدأ، بل يتوقف أمر الابتداء عند الأسماء المفردة، في حين قد يأتي الخبر شبه جملة، وجملة فعلية أو اسمية[1]، فهو خاضع لعناصر التقلب التركيبي التي لا نجدها في المبتدأ بوصفه مكوناً أولاً في الجملة الاسمية.

ومن المسائل التي خرجت في نظامها العام عن طبيعة التقعيد التركيبي عند النحاة ما يرتبط بمجيء الخبر مشتقاً دالاً على معنيين أو أكثر في آن واحد، كقولنا: هذا حلوٌ حامضٌ، أي أن المتكلم لا يريد أن ينفي عن الشيء صفة الحلاوة، ولا يريد أن يثبت له صفة الحموضة، فجاء بهذين الاسمين معاً، فكانا بمثابة الخبر الواحد للمبتدأ[2].

فإن الخبر على هذه الطريقة يشير إلى اجتماع الطعمين معاً، أو اجتماع الصفتين معاً، دون أن تطغى إحدى هاتين الصفتين على الأخرى؛ لذا جاء الخبر على هذه الهيئة[3].

هذا يعني أن هذين اللفظين "حلو حامض" يشكلان الخبر بمجموعهما، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فلا يمكن عدّ الأول خبراً دون الثاني، كما لا يمكن عدّ الثاني خبراً دون الأول، وهكذا، وهذا عموم مذهب البصريين[4].

وقد تعرّضت هذه المسألة لخلاف كبير بين النحاة، يمكننا القول بأنه خلاف لم ينتهِ بنتيجة حاسمة، على ما أوضحه السيوطي في الهمع، ولبيان هذا الخلاف وآراء النحاة فيه نورد نص السيوطي وإن كان طويلاً شيئاً ما، وذلك إذ يقول: "ولو تعدد الخبر المشتقّ والجميع في المعنى واحد، نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، ففيه أقوال، قال الفارسي: ليس فيه إلا ضمير واحد يحمله الثّاني؛ لأن الأول تَنَزَّل من الثّاني منزلة الجزء، وصار الخبر إنّما هو بتمامها، وقال بعضهم: يقدر في الأول لأنّه الخبر في الحقيقة، والثّاني كالصفة له، والتقدير: هذا حلوٌ فيه حموضة، وقال أبو حيّان: الّذي أَختارُهُ أن كلاً منهما يحمل ضميرا لاشتقاقهما، ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حياله؛ لأن المقصود جمع الطعمين، والمعنى: أن فيه حلاوة وحموضة، وقال صاحب البديع: الضّمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام، كأنّك قلت: هذا مزٌّ؛ لأنه لا يجوز خلو الخبرين من

---

(1) انظر: حسن، عباس: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت، ج1، ص479.

(2) انظر: سيبويه: الكتاب، ج2، ص83.

(3) المبرد: المقتضب، ج4، ص308.

(4) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، د.ت، ج1، ص151.

الضّمير؛ لئلّا تنتقض قاعدة المشتقّ، ولا انفراد أحدهما به؛ لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضمير واحد؛ لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران؛ لأنه يصير التقدير: كله حلوٌ كله حامضٌ، وليس هذا الغرض منه، قال أبو حيّان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما، نحو: هذا البستان حلو حامض رمانه، فإن قلنا: لا يتحمّل الأول ضميرا، تعين أن يكون الرّمّان مرفوعا بالثّاني، وإن قلنا:يتحمّل، كان من باب التّنازع، ولتعارض أدلّة الأقوال سكت عن الترجيح"[1].

يشير لنا كلام النحاة السابق إلى حالة تركيبية لم تأتِ موافقة لما عليه أصول القواعد الذهنية والمنطقية التي وضعها النحاة أنفسهم، فهم يرون أن الأولى مجيء الخبر على هيئة مفردة أو جملة، في حين أن هذه الجمل يأتي فيها الخبر دالاً على معنى واحد لا يمكن فصله عن المعنى الثاني، فلا يمكننا القول بأن جملة "هذا حلو حامض" من قبيل أن "حلو" هو الخبر، و"حامض" تابع له، أو هو بمثابة الصفة له، فالمعنى مكون من اللفظين معاً، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ومن هنا نشأ التغاير في آراء العلماء.

وما نشير إليه في هذه الحالة التركيبية لا يختص بجانب ترجيح قول على آخر، ولا يختص بجانب الأخذ برأي أحد النحاة، بل نشير في هذه المسألة إلى موضع اللاوعي اللغوي من نشأة مثل هذه النماذج اللغوية التي لم تخضع خضوعاً تاماً لعناصر الإلزام التقعيدي التي جاء بها النحاة، وإنما كانت هذه النماذج اللغوية ناتجة عن بقايا في جسم اللغة لا دور لها في منطقيتها وقياسها.

تنقلنا فكرة اللاوعي اللغوي إلى تلك الحقبة التي كان ينطق العرب فيها بجملهم وتراكيبهم اللغوية دون أن يستندوا إلى قواعد مدونة مقننة، وإنما كانت منطوقاتهم اللغوية خاضعة للقواعد الذهنية التي ترسخت في أذهانهم نتيجة لمكونات اللغة المستعملة في حياتهم اليومية، ومن ثم أخذت هذه القواعد الذهنية تتبلور في أذهانهم بشكل ملزم، حتى انتهت بمظاهر التقعيد التي نراها في كتب النحاة ومصنفاتهم.

وعلى الرغم من حضور القواعد الملزمة التي جاء بها النحاة، فإن اللغة احتفظت ببعض النماذج الخارجة عن القاعدة، والمتمردة على الأصول العامة التي وضعها النحاة، فكانت تلك النماذج الخارجة والمتمردة عبارة عن بقايا لآثار اللاوعي اللغوي الذي كان حاضراً في اللغة إبان اعتماد أبنائها على القواعد الذهنية غير المستقرّة، وغير الملزمة.

---

(1) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص366.

والأصل في الخبر إذا كان جملة، أن تكون جملة إخبارية وليست جملة طلبية، فلا يقع الخبر من قولنا: زيدٌ اضربْ، غير أنه ثمة بعض الشواهد اللغوية التي جاء فيها الخبر جملة إنشائية[1]، كقول الشاعر:[2]

قَـلْـبُ مَـنْ عِيـلَ صَـبْرهُ كَيـفَ يَـسْلو صَـــــالِيًا نَـــــارَ لَوْعَـــــةٍ وغَـــــرَام

ويبين ابن هشام أنه في مثل هذه الحالة التي يأتي فيها الخبر جملة طلبية، نحو: محمدٌ اضربهُ، وكذلك النهي، نحو: محمدٌ لا تقتله، والدعاء، نحو: زيدٌ اللهم ارحمهُ، ففي هذه الحالات يترجح نصب الاسم المتقدم على الرفع؛ لأن الرفع يفضي إلى الإخبار بجملة طلبية، ويصف هذا الإخبار بأنه مخالف للقياس، أي إنه لا يقول به، يعني أن النصب في نحو ذلك كله أرجح من الرفع تخلصاً من الإخبار بالجملة الطلبية[3].

ويبين الأزهري أن الأولى في قياس العربية ألا يُخبر بالجملة الطلبية، بل يأتي الخبر بجملة مفيدة للصدق أو الكذب، فالخبر يحتمل الصدق والكذب، في حين أن الإنشاء لا يحتمل ذلك، مما يعني أن الأولى مجيء جملة الخبر خبرية وليست طلبية أو إنشائية عموماً[4].

وأكثر النحاة على أن الإخبار بالجملة الطلبية غير جائز، وكذلك بالجملة الإنشائية كالقسم والاستفهام، في حين أنه لا يجوز الإخبار بجملة النداء، هذا في أرجح آرائهم على ما بيّن السيوطي[5].

ونشير في هذه المسألة إلى ناحية متعلقة بالشواهد اللغوية، فإن السيوطي الذي قال بجواز الإخبار بالجملة الإنشائية اعتمد على مجموعة من الشواهد اللغوية التي جاء فيها الخبر جملة إنشائية، يعني أنها إما طلبية أو ناهية، أو جملة قسم، وهكذا، والبيت الشعري الذي أوردناه أول هذه المسألة أحد الأدلة التي اعتمدها القائلون بذلك.

---

(1) انظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج2، ص971.

(2) البيت لرجل من طيء، انظر: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص310، وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص27، والسيوطي: همع الهوامع، ج1، ص368.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة – مصر، الطبعة الحادية عشرة، 1383هـ، ص193.

(4) انظر: الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ، 2000م، ج1، ص445.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص368.

وبعيداً عن مظاهر هذا الاختلاف اللغوي، فإنه لا يمكننا إنكار تلك الشواهد التي نُقِلت عن العرب، وجاء فيها الخبر جملة إنشائية ولو على ظاهره، فإن هذه الشواهد تقودنا إلى بعض مظاهر اللاوعي اللغوي.

كان من المفترض ألا يأتي الخبر جملة إنشائية، وأن يقتصر الحال على مجيئه جملة إخبارية؛ على اعتبار أن الخبر يحتمل الصدق والكذب، في حين أن الإنشاء لا يحتمل ذلك، ومن هنا رأى بعض النحاة أنه لا يصح مجيء الخبر جملة إنشائية.

غير أن ذلك ينتقض بوجود الشواهد، فما هذه الشواهد إذن؟

كما أشرنا أن البداية كانت توجب أن يأتي الخبر جملة خبرية، في حين أن العرب كانوا ينطقون تراكيبهم وجملهم وفقاً لمجموعة من القواعد الذهنية التي لم تصل إلى حد الاستقرار الذي يفضي إلى معرفة دقيقة بعناصر التركيب، فكانوا ينطقون بالخبر مرة جملة إخبارية، وأخرى إنشائية، ثم بعد استقرار قواعدهم، وانتقالها من المرحلة الذهنية البحتة، إلى المرحلة التقعيدية المنظمة، أخذت مثل هذه الاستعمالات اللغوية تبتعد عن مستويات اللغة، ولكن تركت خلفها مجموعة من البقايا اللغوية ذات الاتصال المباشر بذلك الأداء المتمرد على القاعدة، هذه البقايا ما هي إلا إشارات واضحة لعناصر اللاوعي اللغوي عند أبناء اللغة.

ومن المظاهر المرتبطة باللاوعي اللغوي ضمن الجملة الاسمية المرتبطة بالخبر ما كان من عود الضمير من الخبر إلى المبتدأ، إذ إن بعض التراكيب الاسمية تستوجب عودة الضمير من الخبر إلى المبتدأ، فيقال مثلاً : السمنُ منوان بدرهم، والأصل أن يقال: منوان منه بدرهم؛ لأن "منه" تشتمل على ضمير عائد من الخبر على المبتدأ المتقدم عليه، غير أن هذا الاستعمال منقول عنهم بالحذف على نحو ما ذكرنا[1].

يشتمل الاستعمال اللغوي السابق على حذف للضمير العائد من الخبر على المبتدأ، وهو قولنا: السمن منوان بدرهم، والتقدير: منوان منه، إذ حينما حُذفت شبه الجملة من الجار والمجرور أفضى ذلك إلى حذف الضمير العائد على المبتدأ، وهذا هو موضع الشاهد في هذا التركيب.

وسبب الحذف في هذا التركيب الاسمي عائد إلى العلم بهذا المعنى، إذ ليس هناك من معنى يُستفاد من زيادة شبه الجملة "منه" في التركيب كي تُراد، فلما كان هذا المعنى معلوماً في التركيب حُذفت شبه الجملة ومعها الضمير العائد على المبتدأ[2].

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص302.

(2) ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ط، ود.ت، ص27.

وعلى الرغم من أن هذا الحذف الذي طال الضمير العائد على المبتدأ في الجملة الاسمية، فإنه لا بد من تقديره في بيان المعنى؛ لأنه إذا لم يُقدرْ هذا الضمير العائد على المبتدأ بقي المبتدأ بلا عائد، وهو ما لا يجوز في هذا النمط من التركيب[1].

يبين ابن يعيش هذه الحالة التركيبية التي يُحذف فيها الضمير العائد على المبتدأ من الجملة الاسمية الواقعة خبراً، إذ يوضح أنه إذا كان موضع الضمير معلوماً في الكلام فلا ضير من حذفه، كقولهم: "السّمن منوان بدرهم" فـ "السمن" مبتدأ، و"منوان" مبتدأ ثان، و"بدرهم" خبر المبتدأ الثاني، و"المنوان" وخبره خبر المبتدأ الأوّل. والعائد محذوف تقديره: منوان منه بدرهم. فموضع "منه" المحذوف رفع لأنّه صفة لـ "منوين"، وفيه ضميران: أحدهما مرفوع يعود إلى الموصوف، وهو المنوان، والثاني الهاء المجرورة، وهي تعود إلى السمن. لا بد من هذا التقدير لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ، ولم يّتصل به. وساغ حذف العائد هاهنا لأنّ حصول العلم به أغنى عن ظهوره، وذلك أن السمن هنا جنس، وما بعده بعض من الجنس، وإنّما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس، يقابل كلّ مقدار منه بمقدار من الثمن، فكأنّه قال: "السمنّ كلّه منوان منه بدرهم". ولولا هذا التقدير لكان المعنى أنّ السمن كلّه منوان، وأنّه بدرهم، والمراد غير ذلك[2].

فهذا الحذف الذي طرأ على تركيب الجملة الاسمية ليس حذفاً عشوائياً دون تقدير في تركيب الكلام، وإنما يُقدر الضمير العائد على المبتدأ ضمن هذا التركيب، فيقال "منوان منه"، وهذا الضمير رابط عائد إلى المبتدأ الأول، وهذا الحذف لا يطال بعض مظاهر التركيب الاسمي لعلاقتها بالضمير علاقة وثيقة، فإذا حُذِف الضمير أفضى ذلك إلى اختلال في المعنى، كقولك: الرغيفُ أكلتُ، وأنت تريد: أكلتُ منه، ففي هذه الحالة لا بد من وجود شبه الجملة مع الضمير لبيان المعنى المراد[3].

وكما أسلفنا في بداية هذه المسألة، فإن وجود الضمير العائد إلى المبتدأ من الخبر أمر ذو أهمية بالغة مرتبطة بجانب المعنى، إذ من شأن هذا الضمير أن يربط المبتدأ بالخبر ربطاً دلالياً وثيقاً، إلا أن بعض المظاهر التركيبية في اللغة لم تأتِ وفقاً لهذه القاعدة، نحو: السمن منوان بدرهم.

---

(1) انظر: الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص185.

(2) ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي: شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2001م، ج1، ص233.

(3) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص369.

والقياس في هذه الجملة أن تكون: السمن منوان منه بدرهم، لبيان تخصيص السمن من سائر جنسه، فلماذا حُذف الضمير في هذا التركيب؟

يعود السبب في ظن الباحث إلى فكرة اللاوعي اللغوي التي ترتبط بالاستعمالات اللغوية غير الخاضعة خضوعاً تاماً لجبرية القاعدة، إذ كانت تلك الاستعمالات شائعة في اللغة قبل تنظيم قواعدها وتقنينها، وبعد أن استقرت هذه القواعد بقيت هذه الاستعمالات والشواهد اللغوية في جسم اللغة دون تحول أو تبدّل، وإنما انتقلت إلى ما يمكن لنا أن نسميه بالمتبقي اللغوي، فهذا الاستعمال "السمن منوان بدرهم" مرتبط بفكرة الأداء اللاواعي للغة قبل تقعيد القواعد وتقنينها، وبقاء هذا الاستعمال في جسم اللغة وشواهدها.

وكما هو معروف فإن الخبر يأتي مفرداً وجملة، وقد تكون هذه الجملة جملة اسمية، ويصلح أن يحذف المبتدأ الثاني إذا كان ضميراً عائداً على المبتدأ الأول، نحو قولنا مثلاً : زيدٌ هو قائمٌ، إذ يصلح أن يقال: زيدٌ قائمٌ[1]، ومن الشواهد على هذا الحذف ما جاء في قول الشاعر:[2]

إن يَقْتُلُوك فَإن قَتلك لم يكن عارا عَلَيْك وَرب قتل عَار

والشاهد في هذا البيت قوله: ورب قتلٍ عارُ، والتقدير: ورب قتل هو عار، إذ لا بد أن يوصف المبتدأ بهذه الجملة، ومن هنا حُذِف الضمير سماعاً من هذا الشاهد[3].

وقد استدل الكوفيون بهذا الشاهد على اسمية "ربَّ" وذلك أنهم جعلوا "عارُ" خبر لها، والصواب أن "عارُ" خبر لمبتدأ ثانٍ محذوف تقديره: هو عارُ[4].

وفي مثل هذه الجملة الاسمية، لا بد من الإشارة إلى أن الصواب والأصل ألا يحذف العائد على المبتدأ وهو الضمير؛ لأن هذا العائد فيه زيادة في المعنى والربط بين مكونات الكلام

---

(1) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1118.

(2) الشاهد بغير نسبة في: المبرد: المقتضب، ج3، ص66، والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص364، وابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج3، ص175، وقد ذكر في حاشية كتاب تمهيد القواعد لناظر الجيش أن البيت لثابت قطنة في رثاء يزيد بن المهلب، ج6، ص3019.

(3) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة السادسة، 1985م، ص653.

(4) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج6، ص3019.

المختلفة، إلا أن ذلك لم يمنع من حذف هذا العائد في مثل هذه الجملة، وهذا الحذف شاذ عند البصريين، إلا أنه قياسي عند الكوفيين[1].

يبدو لنا من خلال هذه الحالة الإسنادية التي وردت في الشاهد الشعري السابق أن هذا الشاهد لم يخضع تماماً لمعايير القاعدة النحوية التي وضعها النحاة لبناء الجملة الاسمية، خاصة ما يتعلق منها بعودة الضمير على المبتدأ، فالقاعدة الأصيلة تقول بأن الضمير لا حذف له، بل يجب ذكره انطلاقاًمن علاقته بالاسم الذي أُضمر عنه، وهذه هي الفائدة التي تستفاد من عودة هذا الضمير.

ولكن هذا الشاهد لا بد أن يُفسر تفسيراً نحوياً لغوياً، فما دام الصواب ألا يحذف الضمير، فلماذا حُذِف في هذا الموضع وما سواه من المواضع المشابهة؟

يمكن لنا أن نفسر هذا الحذف الطارئ على تركيب الجملة الاسمية المشتملة على ضمير عائد على المبتدأ بفكرة اللاوعي اللغوي، انطلاقاً من أن الكلام العربي حينما بدأ بدأ دون قواعد ناظمة له، ودون قوانين صارمة تجبر المتكلم على التقيد بها، فكان العرب ينطقون الكلام على سليقته دون قاعدة تحكمه، ومن هنا خرجت بعض الاستعمالات اللغوية التي لا تنضوي تحت القاعدة الصارمة التي وُضِعت فيما بعد، الأمر الذي دفع بهذه النماذج المسموعة عن العرب إلى التلاشي من الجانب الاستعمالي المنظم، والبقاء في جسم اللغة على وجه الحصر، ومن هنا دخلت في دائرة المتبقي اللغوي.

ومما يرتبط بأحوال الضمير التابع للخبر في الجملة الاسمية ما كان من جواز حذف الضمير الواقع في موضع المفعول به لفعل تام متصرف في الخبر، إذ يجوز حذفه إذا كان المبتدأ "كلٌّ"[2].

ومن الشواهد على هذه الحالة التركيبية ما جاء في قراءة ابن عامر الشامي لقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[3].

---

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف: تخليص الشواهد وتخليص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1986م، ص160.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص312.

(3) سورة النساء، آية: 95.

فقد قرأ ابن عامر: وكلٌّ وعدَ اللهُ الحسنى، برفع "كلٌّ"، وهذا الرفع على الابتداء، وبقاء الفعل "وعدَ" من دون ضمير عائد في موضع المفعول به، في حين قرأ سائر القراء "وكلاً وعد الله الحسنى"، بنصب "كلاً "[1].

ويبين النحاة أن القاعدة النحوية التي تنظم هذا الحذف ترتبط بطبيعة المبتدأ نفسه، أي إنه إذا دل المبتدأ على العموم، أو كان لفظه لفظ "كل" فإنه يصح حذف الضمير العائد عليه من الخبر إذا كان الفعل الذي يشتمل عليه الخبر فعلاً تاماً متصرفاً[2].

ووفقاً لقراءة ابن عامر الشامي السابقة فإن "كلٌّ" مبتدأ مرفوع، وجملة: وعد الله الحسنى، في موضع الخبر، والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير المحذوف، والتقدير فيه: وعده الله الحسنى، غير أن هذا الرابط حُذف من تركيب هذه الجملة[3].

لم يقع هذا الحذف في الجملة الاسمية السابقة إلا وفقاً للشرط المتقدم وهو مجيء المبتدأ بلفظ "كل"، وكذلك فإن الحذف حذف جوازي وليس ملزماً، بمعنى أنه لقائل أن يقول: وكل وعده الله الحسنى، دون أن يحذف الهاء من الفعل التي هي في موضع المفعول به[4].

يتبين لنا من خلال ما سبق من حديث عن هذه القاعدة التركيبية النحوية، أنه لا يصلح أن يحذف العائد من الخبر إذا كان الخبر جملة فعلية، خاصة إذا كان ذلك العائد وهو الضمير مفعولاً به، ولا يمكن وقوع ذلك إلاإذا كان المبتدأ لفظاً دالاً على العموم، مثل لفظ "كل" الوارد في القراءة القرآنية الكريمة، فقد وُجِّهت قراءة ابن عامر السابقة على حذف المفعول به الذي ارتبط بالفعل "وعد".

وهذا الحذف الطارئ على تركيب الجملة الاسمية السابقة مرتبط بفكرة الشذوذ عند النحاة، إذ الأصالة عندهم تقتضي ألا يُحذف العائد بوصفه رابطاً بين المبتدأ والخبر، ولكن ما سُمع عن العرب ومن بينه هذه القراءة الكريمة جعلهم يفكرون في تفسير دقيق لما حدث فيها، فأولوها على الجواز والشذوذ.

---

(1) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي: معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1991م، ج3، ص54، و ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد: حجة القراءات، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت ـ لبنان، د.ت، ص698.

(2) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص39 – 40.

(3) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج1، ص197.

(4) الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1998م، ج1، ص184.

غير أننا في هذه الدراسة نرى أن ما طرأ على هذا التركيب الاسمي في قراءة ابن عامر الشامي ما هو إلا مظهر من مظاهر اللاوعي اللغوي، فإن حذف ضمير المفعول به من الفعل "وعد" جاء نتيجة لأداء غير واعٍ من أبناء اللغة، الذين نطقوا بمثل هذه النماذج اللغوية قبل جبرية القواعد وصرامتها، فكان أن ظهرت بعض هذه الاستعمالات اللغوية، التي ما لبثت أن ابتعدت وتلاشت عن الاستعمال الدقيق في اللغة، وصارت جزءاً من المتبقي اللغوي.

وقد يحل محل الرابط اسم الإشارة، فيكون الرابط بين الخبر والمبتدأ السابق عليه اسم الإشارة، على الرغم من أن الأصل في الربط بين المبتدأ والخبر الضمير، إذ يقدر محذوفاً إذا لم يكن مذكوراً في الكلام[1].

إلا أن اسم الإشارة ينوب عن هذا الرابط الأصيل – الضمير – ومن الشواهد عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾[2]، فالرابط: ذلك، وهو اسم إشارة جاء في موضع الضمير، ومنه قوله سبحانه أيضاً: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾[3]، فالرابط: أولئك، وهو اسم إشارة في موضع الضمير، ومنه قوله سبحانه: ﴿ وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا ﴾[4]، فالرابط هو: أولئك، وهو اسم إشارة كما هو واضح لنا.

اشتملت الآيات الكريمة السابقة على جمل اسمية رُبط بين الخبر والمبتدأ فيها باسم الإشارة، في حين أن الأصل أن يُربط بينهما بالضمير، ولو لم يكن هذا الضمير مذكوراً فإنه يقدر تقديراً في الكلام، إلا أن اسم الإشارة في الآيات السابقة قد ناب مناب هذا الضمير.

ولا بد من وجود الرابط بالضمير أو بما ينوب عنه في الجملة الاسمية؛ لأن الخبر متحد مع المبتدأ في المعنى؛ لذا يجب أن يعود على المبتدأ شيء من الخبر للدلالة على الاتحاد في هذا المعنى، كالضمير مثلاً، أو ما ينوب عنه كاسم الإشارة[5].

---

(1) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص372.

(2) سورة الأعراف، آية: 26.

(3) سورة الأعراف، آية: 36.

(4) سورة الإسراء، آية: 36.

(5) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص311.

وتقدير اسم الإشارة نائباً مناب الضمير الرابط بين المبتدأ والخبر آتٍ من طبيعة المعنى المتماسكين المبتدأ والخبر، إذ لا بد من هذا الرابط، فإن لم يكن موجوداً لفظاً قُدِّر تقديراً، أو ناب شيئ منابه[1]، كما هو الحال مع أسماء الإشارة في الآيات الكريمة السابقة.

وعلى الرغم من أن كثيراً من النحاة ذكروا أن اسم الإشارة قد ينوب عن الضمير في الربط بين المبتدأوالخبر، فإننا نجد أن ابن السراج يرى أن اسم الإشارة يأتي زائداً في هذه التراكيب، وأن الرابط هو الضمير مقدراً[2].

تبين لنا من خلال ما ذكرناه سابقاً أن الأصل مجيء الضمير رابطاً بين الخبر والمبتدأ الذي سبق، وذلك استناداً لطبيعة المعنى المتضام بينهما، والدلالة المتكاملة، ولكن إذا لم يُذكر هذا الضمير فإنه يتوجب على النحوي تقدير ضمير محذوف عائد على هذا المبتدأ أو أن يضع شيئاً نائباً مناب هذا الضمير المحذوف، كما هو الحال مع اسم الإشارة.

ويرى الباحث أن الأمر مرتبط بفكرة اللاوعي اللغوي، فحينما وضع النحاة هذه القاعدة التي تقول بأن الرابط بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية يتوجب أن يكون ضميراً، ثم لم يجدوا ذلك حتمياً في جميع الشواهد التي وردت عليهم من العرب، قالوا بنيابة بعض الألفاظ عن هذا الضمير، والسبب عائد إلى طبيعة الجبرية التقعيدية التي يرونها في قواعدهم النحوية.

ولكن ما الذي دفع العرب لينطقوا بعض الجمل دون رابط الضمير بين الخبر والمبتدأ؟

يرى الباحث أن ذلك مرتبط بفكرة اللاوعي اللغوي، حيث كان العرب يحتكمون إلى قواعد ذهنية غير مستقرة حينما يتكلمون جملهم وتراكيبهم، وكانت بعض هذه التراكيب بشكل لا إرادي تخرج عن النمطية الشائعة في كلامهم، وهو ما خالف القياس المسموع عنهم، ثم حينما وُضِعت القواعد كان لهذه الاستعمالات غير الواعية موضعاً ضمن البقايا اللغوية غير الناضجة في استعمالات أبناء اللغة المختلفة.

وما زلنا في حديثنا عن حذف الضمير العائد على المبتدأ من الخبر، ومن بين المواضع التي يُحذف فيها هذا الضمير ما كان من تكرار المبتدأ بلفظه، ففي هذه الحالة فإن الضمير يُحذف من الكلام[3].

---

(1) شاهنشاه، أبو الفداء إسماعيل بن علي: الكناش في فني النحو والصرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 2000م، ج1، ص147.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص257.

(3) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد: نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1992م، ص159.

نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[1].

فالشاهد في الآية الكريمة السابقة حذف الضمير العائد على المبتدأ وهو "الحاقة"، والسبب مرتبط بتكرار لفظ المبتدأ نفسه في الخبر، وهو قوله: ما الحاقة.

لقد طرأ هذا الحذف على الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ في هذا التركيب اللغوي نتيجة لمعنى التفخيم والتعظيم المرتبط بالمعنى، فإن المبتدأ يتكرر لفظه في الخبر إذا دل على تفخيم وتعظيم، مثل قولنا: زيدٌ قامَ زيدٌ، فهذا السياق سياق تفخيم وتعظيم، لذا حُذِف الضمير من الخبر، بسبب تكرار لفظ المبتدأ نفسه في الخبر[2].

ففي الآية الكريمة السابقة لم يشتمل الخبر على ضمير عائد إلى المبتدأ، وهو الأصل في التركيب الاسمي، والسبب أن الخبر مشتمل على لفظ المبتدأ نفسه، فأغنى ذلك عن وجود الضمير العائد إلى المبتدأ من الخبر، وهو كثير في كلام العرب، مسموع في الشعر والنثر[3].

وحذف الضمير من الخبر إذا تكرر لفظ المبتدأ في الخبر واحدة من الحالات التي أجاز فيها النحاة إنابة شيء من الخبر عن الضمير العائد إلى المبتدأ، كما أشرنا من قبل في حديثنا عن نيابة اسم الإشارة عن هذا الضمير، فتكرار لفظ المبتدأ نفسه في الخبر للتعظيم والتفخيم أغنى عن وجود الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ[4].

إن القاعدة الأصيلة في اللغة تقول بأن الخبر لا بد له من ضمير يرتبط به عائد إلى المبتدأ السابق عليه، وهذا الضمير له دوره المهم في ربط عناصر الجملة الاسمية ببعضها بعضاً، إلا أن بعض الشواهد اللغوية – ومن بينها هذه الآية – جاءت غير مشتملة على هذا الضمير، فكان لا بد من تأويل هذه الشواهد التي لا تشتمل على الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ.

وهذا التأويل تمثل بأن الخبر مشتمل على لفظ المبتدأ نفسه، ومن هنا لم يكن حاجة لوجود هذا الضمير، فالرابط بين المبتدأ والخبر ضمن هذا التركيب متمثل بتكرار لفظ المبتدأ نفسه.

ووفقاً لهذه الدراسة فإن مثل هذه النماذج اللغوية تفسّر في ضوء اللاوعي اللغوي الذي يقود إلى المتبقي اللغوي، والقصد هنا أن العرب حينما كانوا يتكلمون لغتهم، كانوا يتكلمونها وفقاً لما

---

(1) سورة الحاقة، آية: 1 – 2.

(2) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، عمان – الأردن، ودار الجيل، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1409هـ، 1989م، ج2، ص658.

(3) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص77.

(4) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص372.

تمليه سليقتهم الذهنية، بعيداً عن القواعد المنظمة والمقننة، وذلك نتيجة لما استقر في أذهانهم من عناصر القياس الذهني لديهم، غير أن هذه القواعد الذهنية لم تكن على قدر كبير من الإلزامية التي تظهر في القواعد اللغوية المنظمة والمقننة، فكانت بعض الاستعمالات اللغوية التي لا تدخل ضمن القواعد الحتمية الجبرية التي جاءت فيما بعد، مما دفع بهذه الاستعمالات اللغوية إلى حيّز المتبقي اللغوي، وانضوائها تحت فكرة اللاوعي اللغوي.

وقد اختلف النحاة من قبل في الخبر الظرف، هل المقدر اسم الفاعل أم الفعل إذا لم يصح أن يكون الظرف خبراً، أي هل التقدير: زيدٌ مستقر في الدار، أم: زيد يستقر في الدار، وذلك على اعتبار اسم الفاعل خبراً، أو الفعل هو الخبر، بصرف النظر عن الظرف الموجود في الجملة[1].

ومن الشواهد على مجيء اسم الفاعل مصرّحاً به مع الخبر الظرف قول الشاعر:[2]

لَـكَ العِـزُّ إنْ مَـوْلاك عَـزَّ وَإِنْ يَهُـن فَأَنْـتَ لَـدى بُحْبُوحَـةَ الْهُـوْن كَـائِنُ

فالشاهد في البيت السابق يتمثل بقوله: فأنت لدى بحبوحة الهون كائنُ، إذ ذكر اسم الفاعل مع الظرف الواقع خبراً، وهو: لدى بحبوحة الهون.

وهذه المسألة تشتمل على شيء من الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، فقد انقسموا إلى قسمين، الأول: يرى بأن المقدر هو الفعل، والثاني: يرى بأن المقدر هو اسم الفاعل، واستدل القائلون بهذا القول على صحة ما ذهبوا إليه بهذا البيت الشعري المشتمل على اسم الفاعلمصرّحاً به مع شبه الجملة الظرفية التي في البيت[3].

وقد أشار ابن يعيش نقلاً عن ابن جني إلى أن هذا الأصل – اسم الفاعل أو الفعل – يجوز إظهاره، نحو قولنا مثلاً: زيدٌ في الدار مستقر[4]، غير أن ابن هشام الأنصاري نقض هذا القول لابن يعيش وذكر أن هذا الأصل صار أصلاً مرفوضاً، وما دام استغنى عنه المتكلم في كلامه،

---

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص317.

(2) الشاهد بغير نسبة في: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص211، وناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج2، ص1000، و العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، شرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1431هـ، 2010م، ج1، ص517.

(3) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1123، وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص58.

(4) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص232.

فإنه لا ينطق به بعد ذلك، إلا إذا كان سؤالاً : هل استقر زيدٌ عندك؟ فأجاب: زيدٌ مستقر عندي، ففي هذه الحالة يجوز إظهار هذا الأصل[1].

يمكننا القول بأن مجيء شبه الجملة الظرفية أو الجار والمجرور في موضع الخبر لا يجعلها خبراً، وإنما تكون متعلقة بخبر محذوف، وهذا ما اتفق عليه النحاة، وإنْ اختلفوا في تقدير هذا المحذوف أهو اسم الفاعل أم الفعل، وأياً يكن فإن الأولى بهذا المحذوف ألا يُذكر في الكلام، بل يبقى مقدراً، هذا ما أشار إليه ابن هشام في كلامه السابق.

إلا أن الشاهد النحوي الذي ذُكر على ألسنة النحاة المشتمل على اسم الفاعل مع الظرف، وهو قوله:فأنت في بحبوحة الهون كائن، صار دليلاً عندهم على جواز ذكر هذا المحذوف، والأولى عدم ذكره.

ولكن يشير الباحث في هذا الموضع إلى فكرة اللاوعي المرتبطة بالاستعمالات اللغوية التي لم تستحكم منها القاعدة النحوية استحكاماً وثيقاً، نتيجة لوجود بعض المسموعات اللغوية عن العرب التي لا تنضوي ضمن إطار القاعدة النحوية، وقد نشأت هذه الاستعمالات اللغوية في جسم اللغة نتيجة للأداء اللغوي غير الواعي، الذي كان نتيجة لعدم استقرار تلك القواعد، واحتكام العرب إلى القواعد الذهنية التي لا تخلو من شيء من التجاوزات، وذلك نتيجة لعدم استقرار تلك القواعد، ومن ثم أصبحت تلك الاستعمالات اللغوية ضمن دائرة المتبقي اللغوي الناشئة عن الاستعمالات اللغوية غير الواعية.

ومن المشهور في الجملة الاسمية أنه لا يصح الإخبار بالظرف عن اسم العين، فلا يجوز أن يقال:زيدٌ اليومَ، سواء أكان الظرف منصوباً أو حتى مرفوعاً؛ والسبب في ذلك عائد إلى أن الفائدة لا تتم في هذا التركيب[2].

غير أنه سُمع عن العرب بعض التراكيب التي أُخبِر فيها عن الاسم العين بالظرف، وذلك نحو قول امرئ القيس: اليومَ خمرٌ، وغداً أمرٌ[3].

---

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص582.

(2) ابن الأثير الشيباني، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد: البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ، ج1، ص76.

(3) هذا المثل مشهور في كلام العرب، وهو منقول عن امرئ القيس بن حجر الكندي، قاله حينما جاءه خبر قتل والده، ومعناه: اليوم شرب وخمر ولهو، وغداً يكون الجد والاجتهاد، انظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم: مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ط، ود.ت، ج2، ص417 – 418.

والشاهد في هذا المثل المنقول عن امرئ القيس قوله: اليوم خمر، وغداً أمر، فالتقدير فيه: خمرٌ اليومَ، وأمرٌ غداً، على تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً كونه ظرفاً.

وهذا الإخبار بالظرف عن اسم العين لا يكثر في كلام العرب، بل إن الغالب في كلام العرب أنه لا يصح الإخبار بالظرف عن اسم العين، وإذا وقع هذا النوع من الإخبار فإنه يكون بدليل على ما هو محذوف[1].

وهذه النماذج التي وردت عن العرب مخبراً عن اسم العين بالظرف كان لا بد لها من التأويل كي تنضوي تحت القاعدة النحوية التي وضعها النحاة، وهذا التأويل متمثل بتقدير شيء محذوف، فالتقدير في عبارة امرئ القيس السابقة: اليوم شرب خمر، وغداً حدوث أمر، وبذا تستقيم العبارة وفقاً لمعطيات القاعدة النحوية[2].

يقول أبو حيان الأندلسي عن هذا النمط من المسموعات عن العرب: "ذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرًا عن الجثة[3] من غير تفصيل، سواء كان الظرف منصوبًا أم كان مجرورًا بـ"في"، وتأولوا ما ورد من قولهم: اليوم خمر، وغدا أمر، والهلال الليلة، والربط شهري ربيع، والطيالسة ثلاثة أشهر، والصيد شهري ربيع، وزيد حين بقل وجهه، وزيد حين طَرّ شاربه[4]، والجباب شهرين، والثلج شهرين، والحجاج زمان ابن مروان، ومتى أنت وبلادك، وشأني إذا أردت نجيعًا"[5].

ويظهر لنا من خلال الحديث السابق أن أصل القاعدة النحوية التي وضعها النحاة يقول بأنه لا يصح أن يأتي الخبر ظرفاً عن الاسم العين، ولكن حينما أراد النحاة أن يطبقوا هذه القاعدة على سائر المسموعات التي وردت عن العرب وجدوا أن بعضها لا ينطبق تماماً على هذه القاعدة، وأن بعض النماذج المسموعة عن العرب جاء الخبر فيها ظاهراً بالظرف عن الاسم العين، فدفعهم ذلك إلى تأويل تلك العبارات بما يتفق وطبيعة القاعدة النحوية التي وضعها هؤلاء النحاة.

ولكن علينا أن نشير في هذا الصدد إلى فكرة اللاوعي اللغوي التي تدور حولها دراستنا هذه، إذ من المعروف أن القواعد المنظمة والمقننة ظهرت في الدرس اللغوي النحوي بعد وقت ليس بالقصير من نشأة اللغة، فقد كان العرب ينطقون كلامهم وفقاً لسليقتهم، ووفقاً لمجموعة ذهنية

---

(1) ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص320.

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص351.

(3) يراد بالجثة الجامد.

(4) المعنى: زيد كازرجلاً حين طر شاربه، وفيه إخبار بالزمان عن الذات.

(5) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ج3، ص1123.

من القواعد يحتكمون إليها، غير أن هذه القواعد الذهنية لم تكن مستقرة بالقدر الذي يمكن معه إصدار أحكام قاطعة على استعمالات اللغة اليومية عند العرب، الأمر الذي دفع بعض الأنماط الاستعمالية إلى الابتعاد عن القياس الذهني للكلام العربي، فكان ذلك سبيلاً لظهور بعض المسموعات اللغويةالتي لا تنطبق تماماً على القاعدة النحوية، وإنما هي عبارة عن استعمال غير واعٍ من قبل أبناء اللغة نتيجة لعدم استقرار القواعد، وهذا ما حصل مع هذه النماذج المسموعة من مثل: اليوم خمر، وغداً أمر، فقد ظهرت هذه الاستعمالات اللغوية قبل نضوج القواعد النحوية نضجاً تلماً يمكن معه القول بأن الكلام المسموع كله عن العرب خاضع لهذه القواعد الملزمة.

ومن ناحية أخرى، فإن من المعروف أن الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، غير أنه سُمع عن العرب استعمالهم لبعض الجمل الاسمية من غير خبر، وإنما يأتي اسم نائباً عن هذا الخبر، نحو قولهم:زيدٌ سيراً، أي سار سيراً، فناب المصدر عن الخبر، وقد ينوب الحال كذلك، كما ينوب المفعول به[1].

ومن الشواهد اللغوية على نيابة الحال عن الخبر ما جاء في قراءة قوله سبحانه وتعالى:

﴿ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[2].

فقد قرأ علي بن أبي طالب – رضي الله عنه -: ونحن عصبةً بالنصب، والمعنى: ونحن نجتمع عصبة[3].

والشاهد في هذه القراءة القرآنية الكريمة أن "عصبةً" جاءت منصوبة على الحال، وقد أغنت عن خبر المبتدأ "نحن" السابق عليها.

ينوب المصدر الصريح عن الخبر في أصل هذه القاعدة النحوية، إلا أن بعض ما سُمع عن العرب لم يكن بالمصدر الصريح، وإنما جاء بغير ذلك، كأن يكون حالاً، ففي هذه الحالة تنوب الحال عن الخبر أيضاً، وتقاس على المصدر الصريح، ومنه هذه القراءة التي نُسبت لعلي بن أبي طالب[4].

ولا بد من تقدير ينقل الجملة من طبيعتها الظاهرية إلى الطبيعة التركيبية المعهودة عن الجملة الاسمية، إذ إن التقدير في قولهم مثلاً :زيد قائماً، هو:زيدٌ برز قائماً، أو ثبت قائماً، كما أن

---

(1) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص235 – 236.

(2) سورة يوسف، آية: 8.

(3) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين: مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، 1420هـ، ج18، ص423.

(4) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص235 – 236.

التقدير في القراءة الكريمة السابقة: ونحن نجتمع عصبةً، بنصب عصبة على الحال نائباً عن الخبر[1].

يظهر لنا من خلال ما سبق أن القاعدة الأساسية التي يسير عليها النحاة في تركيب الجملة الاسمية متمثلة بمجيء الخبر بعد المبتدأ، وقد ينوب عن الخبر بعض المكونات التركيبية الأخرى، كالمصدر الصريح، أو الحال، أو المفعول به، وهذه النيابة تكون بتقدير الفعل، نحو: زيدٌ قائماً، تقديرها: زيدٌ ثبت قائماً، وبذا تستقيم الجملة الاسمية تركيبياً.

ومن بين تلك الأحوال التي تنوب فيها بعض مكونات الجملة عن الخبر ما كان من قراءة علي بن أبي طالب – كرم الله وجهه - حيث قرأ: ونحن عصبةً، بالنصب على الحال، نيابة عن الخبر، والتقدير: ونحن نجتمع عصبةً.

ويرى الباحث وفقاً لمعطيات اللاوعي اللغوي أن مثل هذه الاستعمالات اللغوية نشأت في ظل اللاوعي اللغوي، إذ إن الأصل أن يأتي الخبر بعد المبتدأ، وليس هناك شيء ينوب عنه في تركيب جملته، ولكن حينما سُمعت بعض الاستعمالات اللغوية التي تخلو من الخبر، ولا بد من تأويلها قيل بجواز نيابة شيء ما من تركيب الجملة عن الخبر.

وما جرى في هذه الجمل ما هو إلا نتيجة لاعتماد العرب بداية على قواعد ذهنية غير ثابتة في عقولهم، يقيسون بها ما يقولونه من الكلام، ومن هنا تنشأ بعض الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع خضوعاً تاماً لعناصر القاعدة اللغوية، انطلاقاً من عدم احتكام قائليها إلى قاعدة لغوية ملزمة جبرية، ومن ثم ذهبت هذه الاستعمالات اللغوية إلى مكون المتبقي اللغوي.

ومما يرتبط بفكرة الاستعمال اللاواعي في اللغة ما جاء في حديث النحاة عن جواز الابتداء بالنكرة، إذ إن الأصل في القاعدة النحوية التركيبية أن يكون المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، ولا يصح الابتداء بالنكرة إلا بدافع تركيبي آخر، أو لفائدة تقتضيها تلك النكرة دون المعرفة، ومن هنا يصح الابتداء بالنكرة وفقاً لذلك[2].

ومن مواضع جواز الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة ذاتها وصفاً، أي أن تكون وصفاً لموصوف سابق، كالصفة المشبهة مثلاً [3].

---

(1) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1136.

(2) انظر: المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص480.

(3) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص381.

ومن الشواهد عليه ما جاء في قول العرب: ضَعِيف عاذ بقرملة[1]، والقصد في هذا المثل حيوان ضعيف عاذ بضعيف مثله، فالقرملة شجرة ضعيفة.

فقد ساغ الابتداء بالنكرة في هذا المثل عن العرب بسبب وجود الوصف "ضعيف"، إذ هو وصف لمحذوف، والتقدير: حيوان ضعيف عاذ قرملة، فكان هذا الوصف سبيلاً لجواز الابتداء بالنكرة[2].

وبناء على هذا التقدير في المثل السابق، يمكننا أن نلحظ أن المبتدأ هو المحذوف، وأن صفة المبتدأ هي التي بقيت في تركيب الكلام، إذ إن التقدير: حيوان ضعيف، أو رجل ضعيف، ومن هنا كانت هذه الصفة دليلاً على وجود المبتدأ النكرة، وليست هي النكرة بحد ذاتها[3].

جاز الابتداء بالنكرة في المثل العربي السابق؛ لأن هذه النكرة تمثل وصفاً لموصوف هو في الحقيقة المبتدأ، فلما حُذف قامت هذه النكرة مقامه، ولم يكن ذلك إلا سبيلاً لجواز الابتداء بالنكرة.

ومن ذلك أيضاً أن تكون النكرة في موضع الدعاء، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾[4]، وقوله أيضاً: ﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾[5]، فقد جاز الابتداء بالنكرة في هذه الآيات الكريمة لوقوعها في موقع الدعاء[6].

اشتملت الآيات السابقة على نكرة بُدئ بها الكلام، وهي: سلام، وويل، وهاتان الكلمتان نكرتان، غير أن مسوغ الابتداء بهما كان متمثلاً بالدعاء، فكل آية من الآيتين السابقتين جاءت في سياق دعاء، فجاز الابتداء بالنكرة لفائدة هذا الدعاء في التركيب اللغوي الاسمي السابق[7].

وقد جاز الابتداء بهذه النكرة ضمن سياق الدعاء؛ لأن معنى الدعاء يأخذ معنى الفعل، وبذا يتخصص معنى هذه النكرة وفقاً لارتباطها بسياق الدعاء في الآية القرآنية الكريمة، وجاز بذلك الابتداء بها نكرة؛ لأن معنى الدعاء منحها تخصيصاً يميزها عن سائر النكرات الأخرى اللواتي لا يرتبطن بعناصر دلالية كالدعاء مثلاً [8].

---

(1) انظر المثل في: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص325.

(2) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1100.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص609.

(4) سورة الصافات، آية: 130.

(5) سورة المطففين، آية: 1.

(6) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص382.

(7) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج3، ص330.

(8) انظر: ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج1، ص148.

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الآيتين الكريمتين جاز الابتداء فيهما بالنكرة لارتباط النكرة بمعنى يوازي معنى الفعل، وهو معنى الدعاء، فمجيء الدعاء ضمن هاتين الآيتين دليل على تخصيص تلك النكرة بالمعنى، مما يمنحها مزيداً من التميز عن النكرة التي لا ترتبط بالدعاء مثلاً، فساغ الابتداء بها ضمن هذه الآية الكريمة.

ومن ذلك أيضاً أن تكون النكرة معطوف عليها بنكرة أخرى، نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ۗ وَٱللَّهُ غَنِىٌّ حَلِيمٌ ﴾[1]، فقد جاز الابتداء بالنكرة: قول"، هاهنا لأنه عطف عليه قوله: "مغفرة"، فكان ذلك مسوغاً للابتداء بالنكرة[2].

فالشاهد في الآية القرآنية الكريمة السابقة يتمثل بالابتداء بالنكرة، وهي قوله: قولٌ، إذ تميزت هذه النكرة بارتباطها بعنصر العطف، الذي منحها شيئاً من الاختصاص، وأضاف إليها معنى جديداً أسهم في الحكم عليها بجواز الابتداء بها، انطلاقاً من ارتباطها بعنصر العطف الذي منحها دلالة أخرى، فصار المعنى: قول معروف ومغفرة...، أي: أمثل من غيرهما[3].

وجاز الابتداء بالنكرة في هذه الآية الكريمة لوجود العطف، ولكن ثمة شرط آخر وهو أن يصح الابتداء بأحدهما – أي المتعاطفين – فإن أحدهما لا بد أن يصح فيه الابتداء، ومن هنا جاز تعاطفهما والابتداء بالنكرة وفقاً لذلك[4].

ومسوغات الابتداء بالنكرة في كتب النحو كثيرة، وكلها تفضي إلى معنى واحد؛ لذا نكتفي بهذا القدر من النماذج، وما سوى ذلك فمقيس عليه[5].

ووفقاً لهدف هذه الدراسة في البحث عن مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن المرفوعات في العربية، فإن جميع مسوغات الابتداء بالنكرة من مظاهر اللاوعي اللغوي، إذ إن أصل القاعدة النحوية الابتداء بالمعرفة، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولكن حينما جاءت هذه النكرات في موضع المبتدأ اضطر النحاة لتفسيرها تفسيراً يتوافق مع طبيعة القواعد التي وضعوها في اللغة.

يمكن لنا القول بأن أصل التركيب الاسمي في العربية متمثل بمجيء المبتدأ معرفة، والخبر نكرة، هذا هو التركيب القياسي في العربية، غير أن بعض الشواهد اللغوية خرجت عن أصلها من

---

(1) سورة البقرة، آية: 263.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص382.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ص610.

(4) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص193.

(5) لمزيد من مسوغات الابتداء بالنكرة انظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 1997م، ج1، ص302.

مجيء المبتدأ معرفة، فجاء المبتدأ نكرة، فلجأ النحاة إلى تأويل هذه النكرة وسبب وجودها في موضع المبتدأ، فكان أن تحدثوا عن بعض مسوغات الابتداء بالنكرة.

غير أن هذه الدراسة تقول شيئاً آخر، وهو أن العرب قد عرفوا في أذهانهم أن المبتدأ معرفة، ولكن هذه القاعدة لم تكن مستقرة بالقدر الذي تصبح معه مطردة اطراداً تاماً، وإنما كانت مجرد قاعدة ذهنية خاضعة لبعض عناصر التحول، فكان العرب ينطقون ببعض الجمل والمبتدأ فيها نكرة، ثم حينما جاء النحاة وأرادوا أن يضعوا القواعد الملزمة للغة، وجدوا هذه الشواهد اللغوية التي خرجت فيها عن أصالة القاعدة، فما كان منهم إلا أن أولوها على مسوغات الابتداء بالنكرة.

وما دفع العرب للنطق بهذه التراكيب الاسمية التي جاء فيها المبتدأ نكرة هو اللاوعي اللغوي بمعنى أنهم نطقوا هذه الجمل انطلاقاً من القاعدة الذهنية التي استقرت في أذهانهم، ودون النظر إلى إلزامية القاعدة التالية، ومن هنا خرجت هذه التراكيب الاسمية متمردة على حتمية القاعدة اللغوية وجبريتها، وجاءت ضمن سياق دلالي مختلف، مما جعلنا نحكم عليها باللاوعي اللغوي، ومن ثم ذهبت هذه الاستعمالات اللغوية نحو دائرة المتبقي.

ومن جانب آخر فإن المبتدأ يتقدم وجوباً على الخبر، وذلك في بعض الحالات التي يذكرها النحاة، ومن بينها أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، إما بـ "ما" و "إلا"، أو بـ "إنَّما"، نحو: وما زيدٌ إلا صديقٌ، وإنما الحقُّ مبينٌ[1]، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[2]، وقوله أيضاً: ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ ﴾[3].

غير أن هذه القاعدة تحمل شيئاً من مظاهر التمرد، وثمة شواهد لا تنطبق تماماً على هذه القاعدة، بل فيها شيء من الانحراف عن حتمية القاعدة وجبريتها، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر:[4]

فَيا رَبِّ هَلْ إلا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيهم وَهَلْ إلا عَلَيكَ المعُوَّلُ

---

(1) انظر: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص298.

(2) سورة آل عمران، آية: 144.

(3) سورة هود، آية: 12.

(4) ينسب البيت في المصادر التراثية للكميت، إلا أني لم أعثر عليه في ديوانه، انظر البيت في: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص341، ويعقوب، إميل بديع: المعجم المفصل في شواهد العربية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ، 1996م، ج6، ص309،

والشاهد في هذا البيت قوله: هل إلا بك النصر يرتجى، وقوله: وهل إلا عليك المعول، إذ الأصل أن يتقدم المبتدأ على الخبر.

ويؤول هذا التقديم للخبر على المبتدأ من قبيل الضرورة الشعرية، إذ احتاج الشاعر لهذا التقديم، ومن هنا خرج عن أصل القاعدة التي تفرض عليه أن يتقدم المبتدأ على الخبر لاتصال الأخير بـ "إلا"[1].

والأصل في هذا التركيب أن يكون على: هل النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، ولكن هذا التركيب لم يأتِ وفقاً لأصالة القاعدة، وإنما جاء خارجاً عليها من قبيل الضرورة[2].

وقد نشأ هذا التأويل عند النحاة لمخالفة القاعدة الأساسية التي وُضعت لتقديم المبتدأ على الخبر وجوباً، ففي هذه الحالة كان لا بد من تقديم المبتدأ وجوباً على الخبر، إلا أنه تأخر عنه من باب الشذوذ[3].

وكما اتضح لنا من خلال كلام النحاة السابق فإنهم قد أرجعوا هذا الاستعمال اللغوي المسموع عن العرب إلى فكرة الضرورة والشذوذ عن القاعدة، وهذا التأويل هو الملجأ الذي التجأ إليه النحاة عموماً في توجيه الشواهد اللغوية الخارجة عن حتمية القاعدة التي وضعوها للغة أصلاً، الأمر الذي جعل فكرة اللاوعي اللغوي لا تظهر في كلامهم وتوجهاتهم اللغوية عامة.

ويمكننا أن نوجه هذا الشاهد المسموع عن العرب وفقاً لما تقتضيه ملامح اللاوعي اللغوي المرتبط بفكرة المتبقي، فإن العرب قبل وضع القواعد اللغوية الصارمة نطقوا بلغتهم كما استقرت في أذهانهم، غير أن هذا الاستقرار الذهني للقواعد التركيبية للغة لم يصل إلى حد القياس الحتمي على سائر أنماط الاستعمال اللغوي للكلام، مما دفعهم للنطق ببعض الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع خضوعاً تاماً لحتمية القاعدة التي جاءت فيما بعد، وذلك ناشئ من طبيعة التعامل اللاواعي مع اللغة، إذ إن التعامل اللاواعي يجعل من هذه الاستعمالات اللغوية نمطاً من أنماط التمرد على القاعدة، أو على اللغة بذاتها، ويأخذ بهذه المسموعات اللغوية نحو دائرة المتبقي اللغوي.

---

(1) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص483.

(2) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج1، ص207.

(3) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص386.

وكما أن للمبتدأ أحوال يتقدم فيها وجوباً على الخبر، فإن الخبر كذلك يتقدم وجوباً في بعض الحالات التركيبية على المبتدأ، ومن ذلك ما سُمع عن العرب من الأمثال التي لا مجال للتحويل فيها والتبديل، وهو قولهم مثلاً : في كل وادٍ بنو سعد[1].

فالشاهد في المثل السابق المسموع عن العرب يتمثل بتقديم الخبر على المبتدأ، وهو: في كل وادٍ، والمبتدأ: بنو سعد.

وليس في هذا التركيب ما يلزم المتكلم بتقديم الخبر على المبتدأ من الناحية التركيبية العامة، إذ إن المبتدأ ليس نكرة كي يتقدم عليه الخبر وجوباً، بل هو معرفة، غير أن ما جعل هذا الخبر يأخذ صفة التقديم الوجوبي على المبتدأ أنه ورد ضمن إطار لغوي مسموع متمثل بالمثل العربي، فإن سماع هذا المثل بهذه الصيغة التركيبية هو الذي جعل الخبر واجب التقدم على المبتدأ انطلاقاً من طبيعة النقل والسماع[2].

امتنع الخبر في هذا التركيب من التأخر عن المبتدأ لسبب سماعي بحت، وهذا السبب بعيد عن الطبيعة التقعيدية التركيبية الملزمة في العربية، فإن هذه الأمثال لا يدخلها التغيير أو التبديل، فليس لأحد أن يقول:بنو سعد في كل وادٍ، بل يؤخذ هذا المثل كما سُمع عن العرب تماماً دون تغيير في صيغته وتركيبه؛ لذا أصبح بمثابة التقديم الوجوبي للخبر على المبتدأ[3].

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن فكرة السماع والنقل عن العرب هي التي حالت دون تقديم هذاالمبتدأ على خبره، بل جعلت من الخبر متقدماً وجوبياً على المبتدأ، وذلك انطلاقاً من فكرة السماع التي تحتم على اللغويين أخذ المسموع كما هو عن العرب.

ولكن ما الذي دفع الناطق بهذا المثل لأن يأتي به دون تأخير للخبر على المبتدأ؟

هذا ما يفسره الاستعمال اللاواعي للغة وقواعدها، فالمتكلم باللغة حين بدأ نطق تراكيبها نطقها وفقاً لمنظومة من القواعد الذهنية العقلية التي لا تتسم بالاستقرار الملزم كما هو الحال في القواعد النحوية المدونة لدى النحاة، وذلك أن هذه القواعد الذهنية تخضع لبعض الخروجات التي تنشأ نتيجة لأداء غير واعٍ لمكونات اللغة وتراكيبها، فالعربي حين ينطق بهذا التركيب ينطق به وفقاً لما تمليه القاعدة الذهنية التي لا تتسم بالاستقرار التام، ومن هنا تظهر بعض الاستعمالات

---

(1) انظر المثل في: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ط، ود.ت، ج1، ص61.

(2) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1107، وأبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج3، ص351.

(3) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص387.

اللغوية المتمردة على أصل القاعدة، ولا يمكن لنا بحال من الأحوال التخلص من هذه المسموعات التي يُحتج بها في الكلام العربي، بل لا بد لنا من تأويلها، وهذه الدراسة تؤول مثل هذه الاستعمالات اللغوية انطلاقاً من فكرة الاستعمال اللاواعي للغة.

وتشير القاعدة النحوية كذلك بالنسبة للجملة الاسمية إلى أن الخبر يجب أن يُحذف مع لولا الامتناعية، كقولنا مثلاً : لولا محمد لهلك الناس، والتقدير في هذا التركيب: لولا محمد موجود لهلك الناس، إذ يُحذف الخبر وجوباً عند النحاة في مثل هذا التركيب[1].

ولكن وضع النحاة لهذا الحذف الوجوبي شرطاً متمثلاً بلزوم كون الخبر كوناً مطلقاً، أما إذا كان كوناً مقيداً فلا بد من ذكر الخبر لتمام المعنى والفائدة[2].

ومن الشواهد المسموعة عن العرب التي جاء فيها الخبر كوناً مقيداً ما ورد عن النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم –أنه قال مخاطباً عائشة – رضي الله عنها -: "لولا قومُكِ حديثٌ عهدهم بكفر..."[3].

فالشاهد في الحديث الشريف السابق متمثل بقوله:لولا قومك حديث، إذ ورد الخبر صريحاً في الحديث، على الرغم من مجيء "لولا" الامتناعية في بداية الجملة.

ويبين لنا أبو حيان الأندلسي أن ثمة من النحاة من يقول بأن الخبر في مثل هذا التركيب محذوف، إذ لا يمكن أن يكون الخبر هاهنا إلا كوناً مطلقاً، في حين اختار ابن مالك أن يأتي الخبر على نوعيه: خبر كون مطلق، وخبر كون مقيد، وفي النوع الثاني يجوز التصريح بلفظ الخبر في التركيب[4].

غير أن مثل هذه الشواهد المسموعة عن العرب لم تجعل بعض النحاة يقتنعون بجواز مجيءالخبر كوناً مقيداً، وقالوا بأن الجملة التي تلي المبتدأ، والتي تُوجّه على أنها خبر إنما هي في موضع الحال، فقوله: حديث عهدهم... في موضع الحال وليست في موضع الخبر[5].

---

(1) انظر: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص276.

(2) انظر: ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص87.

(3) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، بالإضافة إلى ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2001م، ج1، ص37، حديث رقم: 126.

(4) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1089.

(5) المرادي: أبو محمد حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1992م، ص600.

وعموماً فإن ابن مالك قد اختار أن يصح مجيء الخبر كوناً مطلقاًأو كوناً مقيداً، ووفقاً لطبيعة مجيء هذا الخبر يمكن أن نحكم عليه مع "لولا"الامتناعية التي يُحذف معها الخبر وجوباً في حال دلت على كون مطلق[1].

ولكن علينا أن ننظر إلى مثل هذه الشواهد بمنظور مختلف عما عما نظر به القدماء، فقد تحدثوا في جواز مجيء الخبر كونمطلقاً أو مقيداً قليلاً وكثيراً، وبيّنوا سائر الأحوال المرتبطة بهذا الخبر، ولكن ما يهمنا في هذا السياق أن الأصل في الخبر مع "لولا"الامتناعية أن يكون كوناً مطلقاً، وبناء عليه يُحذف من تركيب الكلام، ويبقى المبتدأ وحده، وهذه القاعدة تمثل أساساً تركيبياً ننطلق منه في تحليل التراكيب الاسمية المرتبطة بـ "لولا" الامتناعية.

ويظهر للباحث أن ما جرى في هذه الحالة ذو ارتباط وثيق بفكرة اللاوعي اللغوي، فما دام الأصل مجيء الخبر محذوفاً مع "لولا" الامتناعية، فكيف تؤول الشواهد التي ُذكر فيها الخبر صراحة كما لاحظنا؟

أشرنافيما سبق لفكرة الاستعمال غير الواعي للغة وتراكيبها، وذلك انطلاقاً من طبيعة تركيب الكلام المعتمدة على معطيات القواعد الذهنية العقلية التي ربما توصف بأنها قواعد غير ثابتة، وغير مستقرة؛ لذا نجد بعض التمردات الاستعمالية على هذه القواعد الذهنية، ومجيء بعض ملامح التركيب المتمرد، وما ذاك إلا بسبب هذه القواعد الذهنية التي لا تحمل صفة الإلزام والحتمية على المتلقي؛ لذا تنشأ هذه التمردات.

ثم بقيت هذه النصوص المسموعة عن العرب على حالها ذاك، بعيدة عن الاندثار والاختفاء من جسم اللغة، ويمكن لنا تسميتها بالمتبقي اللغوي الناشئ عن طبيعة الاستعمال اللاواعي لتراكيب اللغة ومفرداتها.

ومن الشواهد التي حُذف فيها الخبر وجوباً ما جاء في قول العرب: حسبك ينم الناس[2].

تحدث سيبويه عن هذا الشاهد المسموع عن العرب، وبيّن أن هذه حروف تنزل منزلة الأمر والنهي؛ لأنها تشتمل على معنى الأمر والنهي، فقد جعل "حسبك" حرفاً[3].

---

(1) انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص251 – 252.

(2) انظر هذه العبارة في: سيبويه: الكتاب، ج3، ص100، وابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص36.

(3) سيبويه: الكتاب، ج3، ص100.

وقد بيّن ابن السراج أن الخبر في هذا التركيب محذوف وجوباً، وذلك أنك لا تقول مثل هذه العبارة إلا لشخص تكلم أو فعل شيئاً، فتقول له: حسبك، أي يكفيك ما فعلت، فالخبر هاهنا محذوف[1].

ولكن ذلك لا ينفي وجود معنى الأمر أو النهي في مثل هذه التراكيب، فإشارة سيبويه السابقة واضحة لمعنى الأمر والنهي في مثل هذه الأسماء والتراكيب[2]، ومما يؤيد فكرة الأمر أو النهي في هذا التركيب اللغوي مجيء الفعل المضارع مجزوماً، إذ إن الفعل "ينم"جاء مجزوماً لاشتمال كلمة "حسبك" على معنى الأمر[3].

يتحدث ابن يعيش عن هذه الحالة التركيبية في العربية مبيّناً ما فيها من معنى الأمر، وإعرابها المتمثل بالابتداء، يقول: " ومن ذلك قولهم: "حسبك ينم الناس"، معنى "حسبك" هنا الأمر، أي: اكتف، واقطع، ومثله: "كفيك"، و"شرعك"كلّها بمعنى واحد، وكذلك "قدك"، و"قطك" كلّه بمعنى "حسب". وقولهم: "حسبك ينم الناس"كأنّ إنسانًا قد كان يكثر الكلام ليلاً، ويصيح بحيث يقلق من يسمعه، فقيل له ذلك، أي: اكتف واقطع من هذا الحديث، فإن تفعل ينم الناس، ولا يسهروا. و"حسبك" هنا مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف لعلم المخاطب به، وذلك أنه لا يقال شيء من ذلك إلا لمن كان في أمر قد بلغ منه مبلغًا فيه كفاية، فيقال له هذا ليكفّ ويكتفي بما قد علمه المخاطب، وتقدير الخبر: "حسبك هذا، أو حسبك ما قد علمته"، ونحو ذلك"[4].

يتبين لنا مما سبق أن هذا التركيب المسموع عن العرب جاء لأداء معنى الأمر، وهو في طبيعته اسم، وهذا الاسم في موضع المبتدأ، والخبر قد حُذِف وجوباً لعلم المخاطب به، فلا غاية ترتجى من ذكر هذا الخبر ضمن هذا التركيب الاسمي، ومن هنا حُذِف هذا الخبر وجوباً، وهذا يقودنا إلى ملمح آخر في التقسيم، ويتمثل بأعراف السياق، ودلالات الخطاب، إذ تنتظم هذه العناصر مع علم المخاطب بهذه العناصر وفقاً للسياق ودلالات الخطاب.

ويظهر لنا بناء على ذلك أن هذا الخبر المحذوف إنما حُذِف بهدف دلالي أراده المتكلم، وهو علم المتلقي بفكرة الخبر التي يريدها هذا المتكلم، ومن هنا حُذِف الخبر، ومن جهة ثانية بقيت فكرة الأمر ماثلة في ذهن أبناء اللغة، فحملوا معنى الأمر على هذا التركيب، الأمر الذي دفعهم لجزم الفعل المضارع الذي جاء بعده من قبيل جواب الأمر.

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص36.

(2) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج3، ص305.

(3) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص173.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص276.

ولكن علينا أن نربط هذا الاستعمال المسموع عن العرب بفكرة اللاوعي اللغوي، فإن هذا التركيب جاء نتيجة لعدم قدرة القواعد الذهنية غير الحتمية على إلزام المتكلم للإتيان بالخبر على نمطيته التركيبية، وإنما اكتفى بالمبتدأ تمرداً منه على أصل التركيب التقعيدي للغة.

وبعد أن جاءت القواعد الملزمة والصارمة للغة، بقيت هذه الاستعمالات ماثلة في جسم اللغة، انطلاقاً من نشأتها وفقاً لظروف استعمالية خاصة، واندرجت تحت فكرة اللاوعي اللغوي.

ومن بين الأمور المتعلقة بالخبر ما يرتبط بدخول الفاء في الخبر، إذ إن الأصل عدم دخول الفاء، وما ورد من شواهد تؤول على حذف الخبر، خاصة إذا اشتمل الخبر على "أل" الدالة على مستقبل عام[1].

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، وقوله كذلك: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[3].

فالشاهد في هاتين الآيتين دخول الفاء في الخبر.

ويبين سيبويه أن التقدير مخالف لما عليه ظاهر الكلام في الآيتين الكريمتين، إذ التقدير عنده: الزانية والزاني فيما يتلى عليكم فاجلدوا، أو فيما فُرض عليكم، فهذا التقدير هو الذي يقع موقع الخبر، وليس الخبر "فاجلدوا"؛ والفاء عنده لا تدخل على الخبر في هذا التركيب[4].

فالفاء هنا دخلت في تقدير الكلام؛ لأنها جُعِلت جواباً لماأُضمِر من قولنا: ومما نقص عليكم الزانية والزاني فاجلدوا...، والسارق والسارقة فاقطعوا....[5].

ويمكن أن يؤول دخول الفاء في الخبر ضمن الآيتين السابقتين على أن "أل" التعريف التي دخلت بمنزلة "الذي، والتي" فإن من مواضع دخول الفاء في الخبر أن يُسبق بـ "الذي أو التي"؛

---

(1) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص403.

(2) سورة النور، آية: 2.

(3) سورة المائدة، آية: 38.

(4) سيبويه: الكتاب، ج1، ص142 – 143.

(5) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص498.

لأنهما تحملان معنى الأمر أو الشرط أو الدعاء؛ لذا حسُن أن تدخل الفاء في الخبر، وهو منظور آخر لتأويل دخول الفاء في الخبر[1].

وبناء على ما سبق يمكن لنا أن نلحظ أن دخول الفاء في الخبر أمر طارئ عليه، ولا تدخل هذه الفاء إلا وفقاً لبعض الشرائط التي تجعل التركيب مستقيماً، من بينها أن يكون دالاً على وصف عام، كما في الآيتين الكريمتين[2].

في حين ذهب الأخفش إلى أن دخول الفاء في الخبر عام ليس له شرط ولا قيد[3]، وقد استدل لهذا المذهب بقول الشاعر:[4]

وقائلـــةٍ: خَـــوْلانُ فـــانْكِحْ فتـــاتَهُمْ وأكْرومَـــةُ الحَيَّيْـــين خِلُّـــوٌ كمـــا هيـــا

غير أن سيبويه نظر إلى هذا البيت وأمثاله من الشواهد التي دخلت فيها الفاء على الخبر دون سبب بالحذف، وهو تقدير "هذه" قبل خولان، والتقدير: هذه خولان فانكح فتاتهم، فـ "خولان" على هذا خبر وليست مبتدأ[5].

وما يفيدنا في هذا الحديث ما يتعلق بفكرة واحدة متمثلة بارتباط هذه المظاهر التركيبية المتعلقة بالخبر بفكرة اللاوعي اللغوي، إذ إن الأصل مجيء الخبر بغير فاء، وهو الأصل الذي أشار إليه النحاة فيما سبق من كلام، غير أن هذا الأصل لم يكن ملزماً في استعمال سائر التراكيب اللغوية، فظهرت بعض هذه التراكيب التي تمردت على القاعدة، وخرجت عن أصالتها، وهي تلك التراكيب التي دخلت الفاء فيها على الخبر، فكان ذلك مدعاة لكونها من المتبقي اللغوي، وناشئة عن بعض مظاهر اللاوعي.

وقد وقعت هذه الحالات التركيبية قبل صرامة القاعدة، في الوقت الذي اعتمد فيه أبناء اللغة على مجموعة القواعد الذهنية غير المستقرة في إصدار تراكيبهم اللغوية، فهذه المظاهر اللاواعية نشأت نتيجة لتلك القواعد الذهنية غير المستقرة، وغير الصارمة، الأمر الذي جعل مثل هذه الاستعمالات تتمرد على طبيعة التراكيب القياسية لدى النحاة فيما بعد.

---

(1) ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج1، ص86.

(2) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1141.

(3) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص406.

(4) البيت لعدي بن زيد العبادي: ديوانه، جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد، بغداد – العراق، 1965م، ص84.

(5) انظر: سيبويه: الكتاب، ج1، ص139، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص273.

تعدد الأخبار لمبتدأ واحد:

الأصل في التركيب اللغوي الاسمي أن يأتي لكل مبتدأ خبر، غير أنه سُمع عن العرب مجموعة من النماذج اللغوية التي جاء فيها الخبر متعدداً لمبتدأ واحد، نحو قولنا: هذا حلوٌ حامضٌ[1].

ومن الشواهد عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[2].

فالشاهد في الآيات الكريمة السابقة تعدد الخبر لمبتدأ واحد وهو "هو"، إذ جاء الغفور: خبر أول، والودود خبر ثانٍ، وذو العرش، خبر ثالث، والمجيدُ خبر رابع، وفعالٌ خبر خامس.

وعلى الرغم من جواز جعل جميع هذه المرفوعات أخباراً كما أشار محيي الدين درويش في إعرابه للآيات الكريمة، إلا أنه ذكر أن "فعالٌ" خبر لمبتدأ محذوف عند الزمخشري والفراء، وذلك لأنها نكرة محضة، ولأنها دالة على التكثير، ومن هنا حسن أن يُقدر لها مبتدأ دون سواها، وهذا لا ينفي اعتبارها خبراً خامساً للمبتدأ الأول[3].

وقد بيّن ابن يعيش أن تعدد الخبر لا يقود إلى التناقض فيه، وإنما الخبر المتعدد يشير إلى إخبار للمبتدأ نفسه ولكن بمجموع الخبرين، فقولنا مثلاً : هذا قائمٌ قاعدٌ، يعني أنه راكع، فكان الخبر مفرداً ناشئاً عن مجموع الخبرين السابقين[4].

وهذا التعدد الذي يطرأ على الخبر إنما يجيء بصورة التعاطف بين أجزائه، أو بغير عطف، فيكون التعدد في اللفظ والمعنى[5]، وذلك مثل آيات البروج السابقة.

جاءت الآية الكريمة السابقة متعددة الخبر بغير عطف، فقد كان كل جزء من جزئي الخبر مرتبطاًارتباطاً مباشراً بالمبتدأ الأول، أما إذا كان الكلام عن تعدد للخبر بعطف فإنه يكون مثل قولنا: زيدٌ فقيهٌ وشاعرٌ، فقد عُطِف الخبر الأول على الخبر الثاني في هذه الجملة[6].

---

(1) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص46.

(2) سورة البروج، آية: 14–16.

(3) درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص – سوريا، ودار اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق سوريا، وبيروت – لبنان، الطبعة الرابعة، 1415هـ، ج10، ص435.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص249–250.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل، ج1، ص326.

(6) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص87.

وقد عبّر ابن هشام الأنصاري عن أصالة مجيء الخبر مفرداً دون تعدد في العربية، فذكر أن الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي للمبتدأ خبر واحد، ولا يتعدد الخبر، ومن قال بعدم جواز تعدد الخبر أضمر مبتدأً لكل خبر تالٍ، فقال في الآية الكريمة، وهو الغفور، وهو الودود، وهو ذو العرش، وهكذا، وذلك خروجاً من تعدد الأخبار لمبتدأ واحد[1].

ونشير هنا إلى فكرة أساسية وردت عند النحاة الذين تحدثوا عن فكرة تعدد الأخبار، وهي أن الأصل في مجيء الخبر مفرداً دون تعدد، إلا أن بعض الشواهد اللغوية جعلتهم يقولون بهذا التعدد للخبر، على الرغم من أن بعضهم أوّل هذه الشواهد وفقاً لاجتماع معناها على خبر واحد.

أما هذه الدراسة فتعنى بفكرة اللاوعي اللغوي، وانطلاقاً من هذه الفكرة يمكن لنا أن نفسر هذه الحالة التركيبية في العربية، فإن الأصل أن يأتي الخبر مفرداً لكل مبتدأ، إلا أن هذا الأصل كان معتمداً على قاعدة ذهنية عقلية غير مستقرة لدى العرب، أي إن أبناء اللغة تكلموا بهذه التراكيب وفقاً لما استقر في أذهانهم من قواعد النحو غير الملزمة، وإنما كانت تلك القواعد التي قاسوا بها كلامهم نابعة من أذهانهم وعقولهم التي قاست كلام العرب على عمومه واطراده، وبناء عليه فإن بعض الاستعمالات اللغوية خرجت عن أصل القاعدة اللغوية انطلاقاً من عدم استقرار تلك القاعدة، وعدم حتميتها ولزومها، فنشأ هذا الاستعمال نتيجة لوجود اللاوعي اللغوي عند هؤلاء العرب،ومن ثم جاءت هذه القواعد الملزمة وأصبحت مقياساً يقيس به العرب كلامهم صواباً وخطأً.

ويحسن بنا في نهاية هذا الفصل أن نورد مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها، وهي على النحو الآتي:

أولاً : يرتبط اللاوعي اللغوي بمظاهر الاستعمال المتمرد على القاعدة عموماً، سواء أكان هذا التمرد في المبتدأ، أم في الخبر، أم فيما يتعلق بهما.

ثانياً: كانت مظاهر اللاوعي اللغويماثلة جلياً في الخبر؛ لأنه أكثر تحوّلاً من المبتدأ، وتطرأ عليه بعض التفصيلات القواعدية التي لا تطرأ على المبتدأ، ومن هنا كانت مظاهر اللاوعي اللغوي فيه أظهر من المبتدأ نفسه.

ثالثاً: يتلخص الأثر الاستعمالي لمظاهر اللاوعي اللغوي في التركيب الأساسي للجملة الاسمية باعتباره نمطاً من أنماط التحول التركيبي ضمن هذه الجملة، مع الأخذ في الاعتبار كون تلك التحولات ناشئة عن خروجات متمردة عن القاعدة الأصلية التي افترضها النحاة لهذه الجملة.

---

(1) ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص124.

الفصل الثالث

مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن النواسخ

تطرأ على الجملة الاسمية في العربية بعض الحالات التركيبية التي تخرجها عن طبيعتها التركيبية العامة، وهذه الحالات التي تطرأ عليها ترتبط بمجموعة من العناصر التركيبية التي نطلق عليها اسم النواسخ، وهي عناصر داخلة على الجملة الاسمية، سنعرض للحديث عن أهم مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة التي ترتبط بهذه النواسخ ضمن هذا الفصل.

مفهوم الناسخ:

يشير مصطلح النواسخ إلى مجموعة من الوحدات الكلامية التركيبية التي تدخل على الجملة الاسمية خاصة دون الجملة الفعلية، فتغير في علامتها الإعرابية، وتحوّل في حكمها ومعناها، وهي أفعال ناسخة تتمثل بـ "كان" وأخواتها، و"كاد" وأخواتها، و"ظن" وأخواتها، وحروف ناسخة، وهي: "إنّ" وأخواتها، والحروف المشبهة بـ "ليس"، و"لا" التي لنفي الجنس[1].

وإذا دخل شيء من النواسخ على الجملة الاسمية، فإنه يبطل عمل الابتداء، فلا يعود الابتداء يعمل في المبتدأ والخبر، وإنما يصبح العامل فيهما هذا الناسخ الجديد، وهذا أحد الأسباب التي سُميت لأجله هذه العناصر بالنواسخ[2].

ولهذه النواسخ عمل في الجملة الاسمية، إذ تحوّل معنى الابتداء إلى معنى مختلف جديد، وهي في مجموعات: كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وكاد وأخواتها، وظن وأخواتها[3].

وقد سُميت بالنواسخ؛ لأنها تنسخ حكم الجملة الاسمية، وتغير في حركتها الإعرابية، فتنصب المبتدأ مثلاً أو تنصب الخبر، ونتيجة لهذا التغيير الداخل على تركيب الجملة الاسمية سُميت بالنواسخ[4].

---

(1) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص302.

(2) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1388.

(3) انظر: الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر: دليل الطالبين لكلام النحويين، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1430هـ، 2009م، ص42.

(4) انظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1304، والعنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى: المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، 1428هـ، 2007م، ص71.

ويناقش هذا الفصل ما وقع من مظاهر اللاوعي اللغوي ضمن هذه المكونات التركيبية في الجملة الاسمية، ويبين أهم تلك الشواهد والنماذج المسموعة عن العرب التي تناولت الحديث عن النواسخ، ومن هنا سينقسم الحديث عن هذه المظاهر طبقاً للتقسيم المعتاد من النحاة، "كان" وأخواتها، و"إنّ" وأخواتها، و"كاد" وأخواتها، و"ظنّ" وأخواتها، والحروف المشبهة بـ "ليس"، و"لا" النافية للجنس.

مظاهر المتبقي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن النواسخ:

"كان" وأخواتها:

تدخل "كان" وأخواتها على الجملة الاسمية، فتنسخها عن أصلها المرتبط بالابتداء، وتدخل شيئاً من التحويل في بنيتها الإعرابية، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، نحو: كان زيدٌ قائماً[1].

هذه الحالة التركيبية هي الأصل في "كان" وأخواتها، غير أنه سُمع عن العرب بعض الشواهد التي جاء فيها الاسم والخبر مرفوعان، من ذلك قول الشاعر: [2]

إِذا مُتّ كَانَ النَّاس صِنْفان شامِتٌ وَآخر مُثْنٍ بِالَّذِي كنتُ أَصْنَعُ

والشاهد في هذا البيت مجيء اسم "كان" وخبرها مرفوعين، وهو ما يخالف القاعدة التركيبية التي وُضعت لهذا النوع من التراكيب في العربية.

وقد وجّه سيبويه هذه الشواهد التي جاء فيها اسم "كان" وخبرها مرفوعين على أن هناك إضمار في "كان" في موضع اسمها، والمبتدأ والخبر جملة اسمية في موضع نصب خبر "كان"[3].

وما انطبق على "كان" في البيت السابق ينطبق على سائر أخواتها من جواز إضمار ضمير الشأن فيها، فالتقدير: كان هم الناس صنفان، فتكون الجملة الاسمية على ذلك في موضع نصب خبر "كان"[4].

---

(1) ابن جني: اللمع في العربية، ص36.

(2) الشاهد للعجيز السلولي، انظر: السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص99.

(3) سيبويه: الكتاب، ج1، ص71، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص352.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص338.

وهذا التأويل لرفع اسم "كان" وخبرها تأويل البصريين، أما الكوفيون فقد رأوا أن "كان" في مثل هذه الشواهد زائدة ولا عمل لها بسبب زيادتها؛ لذا تبقى الجملة على حالها من رفع المبتدأ ورفع الخبر، ولا يظهر عمل "كان"؛ لأنها زائدة[1].

وتأويل البصريين الذي سقناه من قبل هو تأويل جمهور النحاة على ما ذكر السيوطي في الهمع، غير أن تأويل الكوفيين نُقل عن الكسائي وابن الطراوة، إذ يرون أن "كان" ملغاة في هذا التركيب ولا عمل لها البتة[2].

وبصرف النظر عن تأويلات النحاة السابقة لهذا التركيب المتمرد على القاعدة النحوية الأصلية في "كان"وأخواتها، إذ إن الأصل في هذا التركيب يقضي بأن يأتي الخبر منصوباً، إلا أنه جاء مرفوعاً على غير ما استقرت عليه القاعدة النحوية.

وهذا التمرد على القاعدة النحوية في ظن الباحث مرتبط بفكرة اللاوعي اللغوي لا أكثر، وليس هناك من ضمير شأن في موضع رفع اسم "كان"، بل إن العرب حين نطقوا بمثل هذه التراكيب جاؤوا بها وفقاً لقواعد ذهنية لم تكن متصفة بالصرامة واللزومية التي اتصفت بها القواعد من بعد تقنينها على أيدي النحاة؛ لذا كانت بعض الاستعمالات اللغوية تتمرد على القاعدة، وتخرج عن نمطية القاعدة الذهنية التي اعتمدها العرب في نطقهم أول الأمر.

وانطلاقاً من الاستعمال غير الواعي لبعض مظاهر القواعد النحوية نشأت مثل هذه النماذج الاستعمالية المتمردة على القاعدة، فكان لها دورها في تأويل ملامح هذه الظاهرة، وكان لها تصنيفها الداخل ضمن إطار المتبقي اللغوي.

ومن بين أخوات كان" ما يدخلها النفي، وهي: ما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وهذا النفي الذي يسبق الفعل الناقص لا يشترط فيه أن يكون حرفاً فحسب، بل قد يأتي فعلاً أو اسماً[3].

ومن الشواهد على مجيء النفي بالفعل قول الشاعر: [4]

لَـــــيْسَ يَنْفَـــكُّ ذَا غِنًـــى وَاعْتِـــزَازٍ كُـــــلُّ ذِي عِفَّـــــةٍ مُقِـــــلٍّ فَقُـــــوْعِ

فالشاهد فيه قوله: ليس ينفك، فقد جاء النفي بالفعل الناقص "ليس" ولم يأتِ بحرف النفي "لا"، أو "ما".

---

(1) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص98 – 99.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص409 – 410.

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص334.

(4) الشاهد بغير نسبة في: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص679.

ومقتضى الأمر أنه يجب أن تسبق هذه الأفعال بنفي، وما دامت "ليس" تأخذ معنى النفي في الكلام، فإنها حلت محل أداة النفي، وبناء عليه يبقى التركيب سليماً، وقد يأتي النفي كذلك ببعض الأسماء مثل "غير" التي تأخذ معنى النفي، فتحل محل "ما" النافية التي تدخل هذه الأفعال الناقصة[1].

ولا يقف الأمر عند الفعل الناقص "ليس"بل قد يكون الفعل دالاً على النفي فيأخذ الحكم نفسه، مثل الفعل "قلما" فإنه يدل على النفي، فإذا سبق أحد هذه الأفعال أخذ حكم النفي[2].

وهذه المواضع التي جاء فيها النفي بالفعل أو بالاسم أخذت معنى النفي لفظاً وتقديراً، إذ ثمة مواضع في اللغة سنشير إليها لاحقاً يأتي فيها النفي تقديراً لا لفظاً، فالنفي إما لفظي أو تقديري مع هذه الأفعال الناقصة[3].

ولا بد لنا في هذا الموضع من ربط هذه الاستعمالات اللغوية التركيبية بفكرة اللاوعي اللغوي انطلاقاً من طبيعة تمرد هذه الأنماط اللغوية على أصالة القاعدة التي وضعها النحاة لهذا الشأن، فإن القاعدة الأصيلة تقول بأن "لا" النافية "أو "ما" النافية هي التي تدخل الأفعال "زال، وبرح، وفتئ، وانفك"، وأن هذا النفي لا يفارق هذه الأفعال الناقصة.

غير أن الاستعمال اللغوي العربي لم يأتِ موافقاً تماماً لما عليه أصل هذه القاعدة، وإنما جاء مخالفاً لها من جهة الأداة النافية التي تسبق هذه الأفعال، إذ جاءت "ليس" التي تحمل معنى النفي قبل هذه الأفعال، فحلت محل "ما، ولا" النافيتين.

وما هذا الاستعمال المخالف لما عليه أصل القاعدة، والمتمرد على القوانين الصارمة التي وضعها نحاة العربية إلا بسبب اعتماد العرب في بادئ الأمر على قواعد ذهنية لا تتصف بقدر كبير من الصرامة والإلزامية، بل هي قواعد ذهنية مرنة، يمكن للمتكلم الخروج عنها، والتمرد عليها، انطلاقاً من طبيعتها الفضفاضة، وهذا ما يرتبط باللاوعي اللغوي، فالناطق ينطق بمثل هذه الاستعمالات اللغوية بطريقة غير واعية؛ لعدم وجود قاعدة صارمة ملزمة تحتم عليه عدم الخروج عنها، وبعد أن جاءت هذه القاعدة كانت الاستعمالات المتمردة قد خُزنت في جسم اللغة، وصارت مرتبطة بفكرة المتبقي اللغوي.

---

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص119.

(2) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج1، ص230.

(3) انظر: الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج1، ص220.

وما زلنا نتحدث عن فكرة النفي التي تسبق مجموعة من الأفعال الناقصة من أخوات "كان"، إذ إن النفي قد يكون ملفوظاً كما هو الحال في الأمثلة السابقة، وقد يكون مقدراً، فلا يُلفظ، وإنما يُعلم من سياق الكلام[1].

ومن الشواهد عليه قوله سبحانه وتعالى: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ﴾[2].

والشاهد فيه قوله: تفتأ تذكر يوسف، أي: لا تفتأ تذكر يوسف، فالنفي في هذه الآية مقدر وليس ملفوظاً.

يقول السيوطي في تفسير هذه الآية الكريمة مشيراً إلى الفعل "تفتأ" بقول عن ابن عباس: " وأخرج ابن الأنباري والطستي عن ابن عبّاس - رضي الله عنهما - أن نافع بن الأزرق قال له: أخبرني عن قوله "تفتأ تذكر يوسف"، قال: لا تزال تذكر يوسف. قال: وهل تعرف العرب ذلك قال: نعم"[3].

فهذا النفي في الآية الكريمة السابقة وإن كان لم يُلفظ إلا أنه في حكم الملفوظ، إذ إن عدم ذكره لا يعني عدم وجوده، بل إن المعنى يؤيد أن يكون النفي مضمراً، فالتقدير: ما تفتأ، أو: لا تفتأ[4].

ويبين ابن يعيش أن القسم الذي سبق الفعل الناقص قد حَلَّ محَلَّ النفي، فإن قوله: تالله، عوض مكان هذا النفي، أي إن المقسم في تقديره النفي، فقولك: تالله تفتأ ً، كأنه يقول لا تفتأ ً؛ لأن القسم يحمل دلالة تأكيدية تشبه النفي في المقسم عليه[5].

وتجدر الإشارة ضمن هذا الشاهد اللغوي لفكرة اللاوعي اللغوي، انطلاقاً من أصالة القاعدة التي وضعها النحاة لهذه الأفعال الناقصة التي يسبق النفيُ الفعلَ فيها، هذا هو الأصل.

---

(1) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص277.

(2) سورة يوسف، آية: 85.

(3) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين: الدر المنثور، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ط، ود.ت، ج4، ص571.

(4) ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج1، ص469.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص287.

غير أنه سُمع بعض الشواهد التي لم يُذكر فيها نفي، وإنما جاء الفعل مثبتًا، وهذا الإثبات فيه لا يعني أن النفي ليس موجوداً وفقاً لتفسير النحاة لهذا الفعل، وإنما هو مقدر.

وهذه الدراسة تقتضي أن يكون النفي محذوفاً تماماً، وهو ليس بحكم المذكور، وما وقع في مثل هذه الشواهد مرتبط بفكرة اللاوعي اللغوي، انطلاقاً من القواعد الذهنية غير الملزمة التي سارت عليها اللغة قبل التقعيد، فكانت مساحة الاستعمال اللغوي أكبر من تلك التي كانت بعد وجود القواعد، ثم جاء القرآن الكريم موافقاً لما عليه لسان العربية من الخروج على نمطية هذه القواعد، والتمرد على تراكيب الأصالة اللغوية، التي أصبحت فيما بعد تسمى بالمتبقي اللغوي.

والأصل في هذه الأفعال التي يسبقها النفي أن يكون النفي متصلاً بها اتصالاً مباشراً، إلا أن هذا الأمر لم ينطبق على سائر مظاهر الاستعمال اللغوي عند العرب، فثمة بعض الشواهد التي جاءت فيها أداة النفي منفصلة عن الفعل، ومنها قول الشاعر: [1]

وَلا أَرَاهَا تَزَال ظَالِمَةً تحْدِث لِي قَرْحَةً، وَتَنْكَؤُهَا

فالشاهد في البيت السابق قوله: ولا أراها تزال، إذ إن الأصل أن يقول: أراها لا تزال، بحيث يكون النفي متصلاً بالفعل الناقص اتصالاً مباشراً.

وهذا الفصل بين أداة النفي والفعل المنفي بعدها من المظاهر الغريبة في التركيب النحوي ضمن باب "كان" وأخواتها، إلا أنه مسموع عن العرب، وما ورد عنه من شواهد إنما جاءت غير موافقة لما عليه القياس العام لنفي هذه الأفعال الناقصة[2].

وقد ترتبط هذه الظاهرة التركيبية في النحو العربي بـ "ظن" وأخواتها، فقد أشار النحاة إلى جواز الفصل بين أداة النفي والفعل المنفي بعدها بفاصل إذا كان ذلك الفاصل من باب "ظن" وأخواتها[3].

وقد عدّ ابن هشام الأنصاري الفعل "أراها" في البيت الشعري السابق من قبيل الفصل المعترض بين أركان الكلام، فإنه قد يقع الاعتراض بين الفعل وما يسبقه، مثل: قد، وسوف،

---

(1) ابن هرمة، إبراهيم: ديوانه، تحقيق ودراسة: محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف – العراق، 1389هـ، ص48.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص335.

(3) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1161.

والنفي كذلك، وهذا البيت من قبيل اعتراض الفعل "أراها" بين النفي والفعل بعدها[1]، ولم يكن حديثه مختصاً بـ "زال"وحدها فعلاً ناقصاً.

فالنفي في البيت السابق وإن كان قد دخل على الفعل "أراها" إلا أنه مختص بالفعل "تزال"، غير أن الفعل "أراها" فصل بين النفي والمنفي[2].

ويرتبط هذا الشاهد من وجهة نظر الدراسة بفكرة اللاوعي اللغوي، انطلاقاً من طبيعته المتمردة على أصالة القاعدة اللغوية، فالقاعدة اللغوية الأصيلة تقول بأن الأولى في هذه الحالات التركيبية ألا يُفصل بين أداة النفي والفعل الناقص بعدها بفاصل، ولكن هذا الشاهد قد خالف القاعدة التركيبية الأصيلة، فجاء الفعل "أراها"فاصلاً بين النفي والمنفي.

وهذا الاستعمال للغوي المسموع عن العرب جاء متمرداً عن القاعدة اللغوية نتيجة أن العرب اعتمدوا في كلامهم قبل تقعيد القواعد على مجموعة من القواعد الذهنية غير المستقرة التي قاسوا عليها كلامهم عامة، ولما كانت تلك القواعد الذهنية لا تتصف بقدر كافٍ من الصرامة والحتمية في استعمال تراكيب اللغة، ظهرت مجموعة من التراكيب الخارجة على نمطية الكلام العربي عموماً، وذلك لاتصالها بفكرة اللاوعي اللغوي، بمعنى أن تلك القواعد الذهنية تمنح المتكلم فرصة الخروج على قياس الكلام العام عند العرب، ليأتي بنمط مخالف أو متمرد، ولا يكون ذلك إلا نتيجة لفكرة اللاوعي اللغوي في هذه الاستعمالات المخالفة لنمطية القاعدة وحتميتها.

وقد تدخل بعض الأفعال مدخل "كان" وأخواتها وإن لم يُعهد عليها ذلك، إلا أن هناك من الشواهد اللغوية ما يشير إلى دخولها الجملة الاسمية، ورفع المبتدأ ونصب الخبر، من ذلك الفعلان: ونى، ورام[3].

ومن الشواهد على مجيئهما ناقصين قول الشاعر:[4]

إِذا رُمْـــت مِمّـــن لَا يَـــريمُ مُتَيَّمًـــا سُـلُوّاً فقـد أَبْعَـدْتَ فـى رَوْمِـك المرمَـى

فالشاهد في البيت السابق قوله:رمت سلوّاً، فقد رفع الضمير على أنه اسم "رام"، ونصب "سلوّا" على أنه خبرها.

---

(1) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص513.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص411 – 412.

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص334.

(4) البيت بغير نسبة في: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص412، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج7، ص75.

وهذا الاستعمال الناقص لهذين الفعلين غريب جداً في النحو العربي، حتى إن أبا حيان الأندلسي وصف هذا الاستعمال بالغرابة، وذكر أنه لا يكاد النحاة يعرفونها إلا من اعتنى بالبحث عن الغريب، واستقراء ما جاء من كلام العرب غريباً[1].

بمعنى أن هذا الاستعمال غريب في كلام العرب، وهو نادر، حتى إنه لا يكاد يُحفظ عن هذا الاستعمال إلا هذا الشاهد، وهو في إعمال "رام" كما رأينا، إذ جاءت ناقصة، ولم تكن تامة، فدخلت على المبتدأ والخبر، وعملت فيهما العمل الذي يقع من "كان" وأخواتها[2].

وحين ننظر في هذا البيت نجد أنه قد خالف بعض ملامح الأصالة في التقعيد النحوي العربي، انطلاقاً من فكرة ربط بعض الأفعال بـ "كان" وأخواتها، على الرغم من أنها لا تنطبق عليها تماماً، فالفعلان: ونى، ورام، لا تنطبق عليهما شروط نقص الأفعال في "كان" وأخواتها على النحو الذي تنطبق فيه تلك الشروط على سائر أفعال هذا الباب، فمن هنا ظهرت ملامح مخالفة القاعدة الأصيلة في هذين الفعلين.

ونربط ما وقع في الفعلين "ونى، ورام" بفكرة اللاوعي اللغوي، فحينما كان اعتماد العرب على مجموعة القواعد الذهنية غير المستقرة في قياس تراكيبهم، وصناعة كلامهم، خرجت بعض استعمالاتهم عن الأصالة التي وضعوها لتلك التراكيب، نتيجة لعدم قدرة القواعد الذهنية على الصرامة مقارنة بالقواعد المقننة، فظهرت مجموعة من هذه الاستعمالات اللغوية ذات الطبيعة المتمردة على القواعد، وارتبطت بالمتبقي اللغوي، إذ هي عبارة عن بقايا لقواعد ذهنية غير ملزمة للمتكلم، ولما جاء التقعيد الملزم الصارم لمظاهر الاستعمال في اللغة، كان لا بد من إدراج هذه المظاهر الاستعمالية ضمن دائرة الحديث عن شواذ التراكيب في العربية، دون أن يعرفوا أن هذه المظاهر ما هي إلا بقايا لعناصر المتبقي اللغوي الناشئ عن الاستعمال غير الواعي للغة.

وقد نظر النحاة إلى بعض الأفعال في العربية من منظور دلالي معنوي، فألحقوها بـ "صار" في معناها؛ إذ هي تدل على ما تدل عليه "صار" من معنى، ومن بين تلك الأفعال: آضَ، وآلَ، ورجع، وغيرها[3].

---

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص125.

(2) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1073.

(3) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص413.

ومن الشواهد المسموعة عن العرب التي جاء فيها الفعل "آضَ" بمعنى "صار" قول الشاعر:[1]

رَبّيتُـــــهُ حَتَّـــــى إِذا تَمَعْـــــدَدا وآض نَهْـــــداً كالحِـــــصَان أجْـــــرَدا

فالشاهد فيه قوله:وآض نهداً، إذ جاء الفعل "آضَ"ناقصاً بمعنى "صار"، فكان اسمه ضميراً مستتراً عائداً على تاء المخاطب، وخبره "نهداً" منصوب.

فالفعل "آضَ" في الشاهد السابق جاء بمعنى صار، أي إن الشاعر قصد أن المخاطب قد صار نهداً كالحصان، فلما كان الفعل هنا بمعنى "صار" أخذ حكمها، فرفع الاسم وسمي اسمها، ونصب الخبر وسمي خبرها، أي أخذت حكم صار الناقصة تماماً[2].

ويبين أبو حيان الأندلسي أن ابن مالك من النحاة الذين عدوا "آض، وعاد، ورجع، وآل" بمعنى "صار، وأدخلهما في حكم أخوات "كان"، غير أن بعض النحاة لا يرون أنها تدخل في حكمها، وإنما جعلوا المنصوب بعدها حالاً [3].

أما ابن هشام الأنصاري فقد فصّل القول عن هذه الأفعال، وبين أنها تأتي لمعنيين، أحدهما يكون بمعنى "صار"؛ فمثلاً الفعل "آضَ" يأتي بمعنى "رجع"، يقال: آضَ فلان إلى أهله، أي: رجع، وهذا المعنى يضعف كونها ناقصة بمعنى "صار"[4].

ويمكن لنا أن ندرج هذه الأفعال التي أشار إليها النحاة ضمن دائرة اللاوعي اللغوي، إذ هي لم تكن ناقصة، وأكثر مجيئها في اللغة تامة، وتتعدى بحرف الجر "إلى" كما أشار النحاة؛ لذا فإن حكمها يختلف عن حكم سائر الأفعال الناقصة من أخوات "كان"، كما لا يمكننا أن نبني حكماً نحوياً بناء على تشابه المعنى بين بعض الأفعال وأفعال أخرى.

وما نشير إليه ههنا هو أن هذه الأفعال قد أُلحقت بالأفعال الناقصة – "كان وأخواتها – لسبب معنوي متمثل بمشابهة معناها لمعنى "صار"؛ وهذا السبب وحده لا يكفي لعدها أفعالاً

---

(1) ابن العجاج، رؤبة: ديوانه، جمع وتحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1400هـ، ص76، وهذا البيت بغير نسبة في: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج4، ص446.

(2) ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري: كتاب الأفعال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، د.ط، 1395هـ، 1975م، ج1، ص117.

(3) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1163، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص161.

(4) ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف: المسائل السفرية في النحو، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1403هـ، 1983م، ص29.

ناقصة، ومن جانب آخر فقد استعملت هذه الأفعال استعمال الأفعال الناقصة في اللغة بسبب قصور القواعد الذهنية التي اعتمد عليها المتكلم قبل تقنين قواعد اللغة، فكانت تلك القواعد الذهنية سهلة الاختراق، ومن السهولة بمكان أن تتمرد التراكيب عليها، الأمر الذي فتح الباب أمام الاستعمال اللاواعي للغة، مما أوجد بعض هذه المظاهر التركيبية في اللغة.

ولما جاءت القواعد المقننة الملزمة، لم يتمكن النحاة من نفي هذه الشواهد عن جسم اللغة، ولا إبعادها، بل بقيت على حالها ذاك الذي وصلت به إلينا، ولكنها دخلت تحت دائرة المتبقي اللغوي.

والأصل في القاعدة النحوية التركيبية أن يأتي اسم "كان" أو أحد أخواتها وخبرها ضمن التركيب، ولا يحذف منهما شيء، إلا أنه سُمع عن العرب بعض الشواهد التي حُذف فيها اسم كان أو خبرها[1].

ومن بين تلك الشواهد قول الشاعر: [2]

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِن خَائفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حِين لَيْسَ مُجِيرُ

فالشاهد فيه قوله: حين ليس مجيرُ، برفع "مجيرُ" دون ذكر لخبرها.

والاسم المرتفع بعد "ليس" في البيت السابق اسمها، أما خبرها فمحذوف، وتقديره: في الدنيا، أي: ليس في الدنيا مجيرُ[3].

ومن قال بجواز حذف اسم "كان" أو خبرها استدل بعدد من الشواهد، كان من بينها هذا الشاهد سابق الذكر، وإن كانوا قد خصوا "ليس" بالحديث، وأجازوا أن يحذف خبرها دون سائر أخواتها[4].

---

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص205 – 206.

(2) البيت للتيمي في: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد: شرح ديوان الحماسة، تحقيق: تغريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ، 2003م، ص670، و ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1980م، ص182.

(3) السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد: سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1415هـ، 1995م، ج2، ص805.

(4) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص825.

وعلى الرغم من صحة تلك الشواهد التي استشهد بها من قال بحذف اسم "ليس" أو خبرها، إلا أنهم نصوا على أن هذا الحذف يأتي للضرورة، وهو قليل جداً في كلام العرب[1].

وقد أجاز بعض النحاة حذف خبر "ليس"أو اسمها اختياراً، ولكن بوجود قرينة دالة على هذا الحذف، أما ابن مالك فإنه لم يجز حذف شيء من ذلك إلا "ليس"، فإنه أجاز الحذف فيها اختياراً ولو كان بغير قرينة[2].

وبناء على ما سبق يظهر لنا أن مجيء هذا التركيب المرتبط بأحد أخوات "كان" يخالف أصالة القاعدة النحوية التي وُضعت، فإن الأصل مجيء الاسم والخبر مع الفعل الناقص، أما أن يُحذف أحدهما فهذا مخالف لأصالة القاعدة.

ويرتبط هذا الشاهد الاستعمالي في اللغة بفكرة اللاوعي اللغوي التي ترتبط بدورها أصلاً بطبيعة الاستعمال اللغوي عند العرب عامة، إذ إن القواعد الذهنية لا تحمل القدر نفسه من الصرامة والحتمية على الاستعمال كما هو الحال مع القواعد المقننة المستقرة؛ لذا نجد أن القواعد الذهنية العامة التي اعتمد عليها العرب بدءاً في نطق كلامهم تحمل شيئاً من المرونة، الأمر الذي جعل بعض مظاهر الاستعمال تبتعد عن أصل القاعدة، وتتمرد على القياس العام لكلام العرب، وهو ما أدرجها تحت فكرة اللاوعي اللغوي، أي إن أبناء اللغة ينطقون بمثل هذه التراكيب المتمردة نتيجة لعدم وعيهم التام بصرامة القاعدة واطرادها، مما يدفع بهذه الشواهد الاستعمالية نحو دائرة المتبقي اللغوي.

وكما هو معروف لنا من خلال الحديث عن تركيب الجملة الاسمية مع "كان" وأخواتها، فإن الأصل فيها أن يأتي اسمها، ثم خبرها، غير أن البصريين أجازوا تقديم خبرها على اسمها في المواضع التي يتقدم فيها المبتدأ على الخبر[3].

ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[4].

---

(1) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1150.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص426.

(3) المبرد: المقتضب، ج4، ص88.

(4) سورة الروم، آية: 47.

والشاهد في هذه الآية الكريمة تقديم خبر "كان" على اسمها، فإن شبه الجملة "علينا" في موضع خبرها، و"نصرُ المؤمنين" اسمها المرفوع.

ولا يقف أمر تقديم خبر "كان" على اسمها عند المواضع التي وجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ فحسب، بل إن نحاة البصرة قد وسّعوا هذه الدائرة حتى صار أمر تقديم خبر "كان" على اسمها جوازاً، نحو قولنا:كان قائماً عبدُ الله، وكان جالساً زيدٌ، وهكذا دون أن يكون تقديم الخبر على المبتدأ في الأصل وجوبياً[1].

ويقع هذا التقديم لخبر "كان" وأخواتها على اسمها أو عليها هي نفسها ما لم يمنع من ذلك مانع لغوي أو معنوي دلالي، فإذا كان هناك مانع من ذلك التقديم فلا يجوز، كما أن الأكثر فيه – أي التقديم – أن يكون بالظروف؛ لأنها في حكم المؤخرة حتى لو تقدمت على بعض عناصر الكلام[2].

وقد أشار ابن مالك أن تقديم الخبر على الاسم في هذه الأفعال جائز، حتى مع غير المتصرف منها، ما لم يمنع من ذلك مانع، وعليه أكثر النحويين[3].

وترتبط هذه الشواهد التي وردت في تقديم خبر "كان" أو إحدى أخواتها على اسمها بفكرة اللاوعي اللغوي، إذ إن القاعدة الأصيلة في اللغة تقول بأن الخبر يتأخر عن الاسم، ولكن هذه الشواهد اشتملت على تقديم الخبر.

وهذا التقديم إنما هو تقديم مرتبط بفكرة تقديم الخبر على المبتدأ أصالة قبل دخول هذه النواسخ، ففي المواضع التي جاز فيها تقديم الخبر على المبتدأ، جاز تقديم خبر "كان" على اسمها، فمن هنا أجازه أكثر النحويين.

أما هذه الدراسة فترى أن هذا التقديم نوع من التمرد على أصالة القاعدة، وهذا التمرد ناشئ من القواعد الذهنية غير المستقرة التي اعتمد عليها العرب في كلامهم قبل تقنين قواعد النحو لديهم، وتلك القواعد الذهنية تمنحهم مقدرة أكبر على التحكم بعناصر التركيب اللغوي، وبالتالي الوصول إلى بعض الاستعمالات اللغوية غير الموافقة تماماً للقاعدة النحوية، وهو ما جعل هذه الاستعمالات اللغوية تدخل تحت فكرة المتبقي اللغوي.

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص86.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص368.

(3) شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص348 – 349.

ومن الأمور التقعيدية التي تخص "كان" وأخواتها ما يتعلق بمجيء اسم "ليس" على الأغلب نكرة محضة؛ لأن ذلك يتماشى مع فكرة النفي المرتبطة بـ "ليس" نفسها[1].

ومن الشواهد على مجيء اسم "ليس" نكرة محضة قوله:[2]

كَـمْ قـد رأيْـتُ، وَلَـيْسَ شـيء بَاقِيـا مِـنْ زائـر طَيْـف الهَـوى، ومَـزُور

فالشاهد في هذا البيت قوله: وليس شيء باقياً، فقد جاء اسم "ليس": شيء" نكرة محضة متناسباً مع معنى النفي فيها.

ومن مواضع ذلك أيضاً أن يأتي اسم "كان" المنفية نكرة كذلك لاشتمالها أيضاً على معنى النفي[3]، ومنه قوله:[4]

إذا لـم يكـن أحـدٌ بَاقِيـا فـإنَّ التأسِّـي دَواءُ الأَسَـى

فالشاهد في هذا البيت قوله: لم يكن أحدٌ، فإن اسم "كان" المنفية في البيت السابق جاء نكرة محضة، ليتناسب مع معنى النفي الذي سُبقت به "كان".

وقد أشار سيبويه في كتابه إلى أن مثل هذه التراكيب تأتي لاختصار الكلام، واستغناء المتكلم بما يعني، فإن من اختصار الكلام قولهم: ليس أحدٌ، وهم يريدون: ليس أحد هنا، فقد جاء اسم "ليس" نكرة في كلامهم، كما حُذِف الخبر تخفيفاً واختصاراً[5].

وارتباط النكرة المحضة باسم ليس أو "كان" المنفية إنما جاء متوافقاً مع طبيعة النفي المرتبط بـ "ليس" أو "كان" المنفية، فإن نفي النكرة يفيد العموم، وهو ما يتناسب مع معنى "ليس" و"كان" المنفية[6].

---

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص207.

(2) البيت بغير نسبة في: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص437، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج3، ص557.

(3) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج4، ص207.

(4) البيت بغير نسبة في: ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص359، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج4، ص28.

(5) سيبويه: الكتاب، ج2، ص346.

(6) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص359.

ومجيء اسم "ليس" نكرة، وكذلك اسم "كان" المنفية كثير في كلام العرب، وعليه شواهد مسموعة، و"كان" المنفية تشارك "ليس" في هذا العدد الكبير من الشواهد التي سُمعت عن العرب[1].

وقد ركز النحاة حديثهم عن مجيء اسم "ليس" نكرة في هذا السياق؛ لأن الأصل في هذا الاسم أن يكون معرفة، فهو منسوخ من المبتدأ، والأكثر في المبتدأ أن يأتي معرفة وليس نكرة، فمن هنا اختص النحاة بحديثهم عن "ليس" لما فيها من معنى النفي، وحديثهم كذلك عن "كان" المنفية دون سواها من أخوات "كان"[2].

ويظهر لنا من خلال الشواهد اللغوية السابقة أن الشاعر قد جعل اسم "ليس" واسم "كان" المنفية نكرة محضة، وذلك لسبب معنوي ذكره النحاة متمثل بطبيعة النفي المتعلق بـ "ليس" و"كان" المنفية، إذ إن النكرة تناسب النفي أكثر من المعرفة، ولكن ذلك يتنافى مع الطبيعة الأصيلة للتركيب الاسمي في العربية، فإن المبتدأ – اسم الناسخ – يأتي معرفة، أما في هذه الحالة فقد جاء نكرة، وهذا مخالف لحتمية القاعدة التي تحدث عنها النحاة فيما بعد.

وهذه الحالة التركيبية المخالفة لأصل القاعدة التي تسير عليها اللغة جاءت نتيجة لفكرة اللاوعي اللغوي – من وجهة نظر الدراسة – إذ إن الأصل مجيء اسم "ليس" معرفة، شأنه في ذلك شأن المبتدأ وسائر أسماء النواسخ، غير أن هذه القاعدة الحتمية لم تكن بهذا الحد من الإلزام بالنسبة لمتكلمي اللغة الفصيحة، انطلاقاً من طبيعة القواعد الذهنية التي كانوا يحتكمون إليها في إصدار كلامهم، وتركيب جملهم، فلما استقرت القواعد وُجدت بعض هذه التراكيب التي لا تتوافق تماماً مع القاعدة الجبرية التي وضعها النحاة، وذلك نتيجة لصدورها عن متكلم لم يأخذ في اعتباره الناحية الإلزامية في هذه القواعد، ثم خرجت منه هذه الاستعمالات وذهبت إلى دائرة البقايا اللغوية التي وُجِدت في اللغة نتيجة للاوعي اللغوي.

وقد تزاد "كان" المضارعة في الجملة، فلا يكون لها عمل، بل يأتي الاسم بعدها والخبر مرفوعان[3].

---

(1) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1148.

(2) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص437.

(3) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص70.

ومن الشواهد عليه قولها:[1]

أئـــــتَ تكُـــــون ماجـــــدٌ نَبيـــــلٌ إذَا تَهـــــــبُ شَـــــــمْأَلَ بليـــــــلُ

فالشاهد في البيت السابق قوله: تكون ماجدٌ نبيلٌ، فقد جاء اسم "كان" وخبرها مرفوعان، مما يعني أن "كان" زائدة في هذا الشاهد.

وهذاالاستعمال المسموع عن العرب لم يكن مطرداً اطراداً يمكن معه القول بأنه كثير السماع عند العرب، وإنما وصفه النحاة بالشذوذ، فالشواهد التي جاءت على هذا النمط التركيبي ليست كثيرة، فهو من استعمال "كان" شذوذاً[2].

ومن أجاز زيادة "كان" في هذا البيت ونحوه من الشواهد التي وُجِّهت على زيادتها، إنما أجازه استناداً إلى عدم تغير معناها، فإذا لم يتناقض المعنى بحذفها حُكِم عليها بالزيادة[3].

وقد بيّن المرادي تفصيل ذلك، إذ إنه يكثر زيادة "كان" بلفظ الماضي، ويندر زيادتها بلفظ المضارع على ما ورد في الشاهد السابق، ومن جهة أخرى فإنه يندر زيادة "كان" في حشو الكلام، ويكثر في أوله[4].

وقد ذكر أكثر النحاة هذه الحالة التركيبية التي تختص بـ "كان" المضارعة، ومنهم ابن هشام الأنصاري[5]، وابن عقيل[6]، وناظر الجيش[7]، والعيني[8]، وغيرهم.

وما طرأ في هذا التركيب النحوي ليس موافقاً لما عليه القاعدة النحوية الأصيلة التي يتحدث عنها النحاة، إذ إن الأصل ألا تزاد "كان" في الكلام؛ لأنها جاءت لمعنى، فكيف تزاد؟ ومن ناحية ثانية فإن مجيء الاسم والخبر بعدها مرفوعين فيه مخالفة لصرامة القاعدة التي وضعها النحاة، إذ

---

(1) ينسب هذا البيت لأم عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه، انظر البيت في: البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة الرابعة، 1997م، ج9، ص225، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج11، ص386.

(2) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص100.

(3) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1186.

(4) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج1، ص501.

(5) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج1، ص249.

(6) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص292.

(7) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1161.

(8) العيني: المقاصد النحوية، ج2، ص601.

على الرغم من وجود "كان" الشكلي إلا أن ذلك لم يفضِ إلى نصب الخبر، الأمر الذي دفع النحاة إلى القول بزيادة "كان" على هذا النحو.

وما نشير إليه في هذه الدراسة متمثل بارتباط "كان" الزائدة في هذا الشاهد الشعري بفكرة اللاوعي اللغوي، إذ إن أبناء اللغة كانوا ينطقون لغتهم على أساس من القواعد الذهنية غير المستقرة، الأمر الذي أوقعهم في بعض التراكيب التي لا تتماشى مع القياس التركيبي العام في المسموع عن العرب، الأمر الذي جعل النحاة يصفون هذه الاستعمالات بالشذوذ، ولكن ما تراه هذه الدراسة يتمثل بأن هذه الشواهد ما هي إلا مظاهر للاستعمال اللاواعي للغة، وذلك نتيجة عدم إحساس المتكلم بصرامة القاعدة النحوية، فتخرج منه بعض الاستعمالات اللغوية على وجه مخالف لما عليه قياس الكلام، ومن ثم يكون هذا الاستعمال مخالفاً لما عليه القاعدة النحوية التي وضعها النحاة.

وقد تأتي "كان" زائدة بين الجار والمجرور، ومن ذلك ما جاء في قول الشاعر:[1]

سُــرَاةُ بنـــي أَبـــي بكـــر تـــسامَى علـــى كَـــانَ المـــسوَّمةِ العِـــرَابِ

والشاهد في هذا البيت قوله: على كان المسوّمة، إذ جاءت "كان" زائدة بين الجار والمجرور.

والمعنى في هذا البيت وفقاً لما يراه النحاة: على المسومة العراب كان ذلك، فحالت "كان" بين الجار والمجرور[2].

لقد أدت "كان"في هذا الموضع وظيفة دلالية وفقاً لما يذكره النحاة، فالبيت على تقدير: على المسومة العراب كان تساميهم[3].

ووفقاً لهذا التقدير الذي وضعه النحاة فإنهم قد وقعوا في شيء من التناقض، إذ كيف أنهم يقولون بأن "كان"في هذا البيت زائدة، ثم يقدرون لها موضعاً من الكلام متمثلاً بتأخيرها عن الجار والمجرور، بتقدير اسم وخبر لها،أي إنها وفقاً لهذا الرأي ليست زائدة، وإنما متحوّلة عن مكانها الذي وُضعت فيه أصلاً، وهذا ما يدخل شيئاً من التناقض على موقف هؤلاء النحاة الذين قدروا موقعاً جديداً لـ "كان"وفقاً لمعنى البيت.

---

(1) البيت بلا نسبة في: البغدادي: خزانة الأدب، ج4، ص33.

(2) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص296.

(3) ابن الوراق: علل النحو، ص249.

أما أبو الفتح ابن جني فقد حرص حرصاً شديداً على عبارته، فلما وصف هذا التركيب بزيادة "كان" لم يقدرها في المعنى، وإنما قال في تقدير معنى البيت: على المسومة العراب، فحسب، وبيّن أن "كان" في هذا البيت زائدة لا موضع لها من المعنى والكلام[1]، وبذلك قال الزمخشري مبيّناً أن "كان" في هذا التركيب زائدة[2]، وابن يعيش[3].

وما يمكن لنا أن نلحظه في هذا الشاهد أنه جاء مخالفاً للقاعدة الأصيلة التي وضعها النحاة لـ "كان"، وهي أنها تأتي للدلالة على معنى، هذا من ناحية، ولها أثر تركيبي أيضاً هذا من ناحية ثانية، أما أنها تأتي زائدة فهذا ليس من صلب موضعها في اللغة، بل لا بد لها من عمل ودلالة.

غير أن ما سُمِع من كلام العرب لا يتوافق تماماً مع هذه القاعدة التي وضعها النحاة، بل يتمرد عليها من جهة طبيعة التركيب الذي يتصل به "كان"، فإن بعض الاستعمالات المسموعة عن العرب لم تعمل فيها "كان"شيئاً، وهي أبعد ما تكون عن أداء وظيفة دلالية معنوية ضمن هذا التركيب، وذلك مثل الشاهد الذي سبق ذكره، فما كان منهم إلا أن أولوا هذا الشاهد على زيادة "كان".

وما نراه في هذه الدراسة مختلف عن قولهم السابق، إذ إن هذا الاستعمال اللغوي في ظننا مرتبط بفكرة اللاوعي اللغوي، فانطلاقاً من طبيعة القواعد الذهنية التي اعتمد عليها أبناء اللغة في وضع تراكيبهم، وصوغ كلامهم خرجت بعض هذه الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع تماماً لعناصر القاعدة التركيبية، وإنما كانت هذه الاستعمالات متمردة على أصل تلك القاعدة، نتيجة لبعض مظاهر اللاوعي اللغوي في تركيب هذه العبارات اللغوية.

ومما يتصل بـ "كان" وأخواتها من القواعد ما ذكره النحاة من أنه يجوز حذف "كان" مع اسمها في بعض التراكيب، نحو قولهم:الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، وقولهم: طلرء مقتول بما قُتل به إن سيفاً وإن خنجراً، ففي هذه الشواهد جاء التقدير بـ "كان" المحذوفة مع اسمها، أي:إن كان الجزاء خيراً، وإن كان الجزاء شراً، وبتقدير: إن كان القتل سيفاً أو خنجراً، وعلى هذا التقدير يظهر لنا حذف "كان" مع اسمها، غير أن سيبويه بيّن أنه يصح إظهار هذا الفعل مع اسمه، فتقول: إن كان العملُ خيراً، وإن كان القتل سيفاً[4].

---

(1) ابن جني: اللمع في العربية، ص39.

(2) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص351.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص347 – 348.

(4) سيبويه: الكتاب، ج1، ص258.

وقد تميزت بعض العناصر التركيبية في العربية بأن "كان" واسمها يُحذفان معها دون سواها من المواضع، وهذه العناصر هي: إنْ الشرطية، و"لو" الشرطية كذلك، فإن وليهما منصوب كان تقدير الكلام بحذف "كان" واسمها وبقاء خبرها[1].

وهذا التقدير الذي قال به النحاة للكلام المسموع عن العرب إنما جاء وفقاً لما يقتضيه المعنى في هذه الجملة، فقد سعى النحاة إلى المحافظة على المعنى المقصود في هذه العبارة، وانطلاقاً من هذا السعي قدّروا "كان" واسمها محذوفين، دلهم على هذا التقدير وجود الاسم المنصوب بعد "إنْ" الشرطية، فكان تقديرهم لهذا التركيب المحذوف انطلاقاً من هذه العناصر الدالة[2] .

ولا يكاد النحاة يختلفون على هذا التقدير، المتمثل بحذف "كان" واسمها من هذا التركيب، فقد قال به جمهورهم، ومن بينهم زيادة على من سبق ذكرهم ابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان الأندلسي[5]، وغيرهم.

يظهر لنا من خلال كلام النحاة السابق أنهم قد جعلوا انتصاب الاسم بعد "إنْ"و"لو" الشرطيتين على تقدير "كان" واسمها المحذوفين، فهذا التقدير يوافق المعنى الذي تسير إليه الجملة، ومن هنا صح هذا التقدير.

غير أن النحاة حينما قدّروا هذا التقدير إنما أرادوا أن يرضوا القاعدة النحوية التي وضعوها هم، فاضطروا إلى تبرير النصب في الاسم المنصوب بعد "إنْ" و"لو"، فما كان منهم إلا أن قدروا "كان" واسمها محذوفين، وما هذا إلا انطلاقاً من جبرية القاعدة النحوية التي جاء بها هؤلاء النحاة.

أما من وجهة نظر هذه الدراسة فإن الأمر مختلف شيئاً ما، إذ إن هذه الدراسة تسعى للكشف عن مظاهر اللاوعي اللغوي المرتبط بالاستعمال التركيبي عند العرب، فإن أبناء اللغة كانوا يقيمون كلامهم وفقاً لمجموعة من القواعد الذهنية غير المستقرة، فيجعلون منها حكماً فيصلاً على كلامهم، وربما تداخلت بعض تراكيب الكلام، فخرجت عن قاعدتها الأصلية، وتمردت على سياق القياس اللغوي الذهني لدى أبناء اللغة، وذلك نتيجة لعدم استقرار القواعد الذهنية على نحوٍ يجعل المتكلم قادراً على إخضاع تراكيبه اللغوية لقواعد ثابتة مستقرة يستطيع من خلالها الحكم الملزم

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص232.

(2) انظر: ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج1، ص140.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص85.

(4) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص364.

(5) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1189.

على استعمالاته اللغوية، من هنا نشأت هذه التراكيب المتمردة على أصالة القاعدة اللغوية، والناشئة من طبيعة اللاوعي اللغوي.

الأحرف المشبهة بـ "ليس":

هناك مجموعة من الحروف في العربية رأى فيها النحاة شبهاً بـ "ليس" التي هي من أخوات "كان"، وذلك انطلاقاً من طبيعة معنى النفي المرتبط بها، وهذه العناصر التركيبية هي: ما الحجازية، و"لا"، وإنْ"، ولات"، فهذه العناصر التركيبية أشبهت "ليس" في معناها، وعليها من الشواهد ما يؤيد عملها عمل "ليس"[1].

وقد نُقل عن العرب بعض الشواهد التي عملت فيها "ما" الحجازية عمل "ليس" على الرغم من وجود "ما" قبلها[2]، وذلك قوله:[3]

لَا يُنْـــسِكَ الأسَـــى تَأسِّـــيًا نَهَـــا مَـــا مـــن حِمـــام أحـــدٌ مُعْتَـــصِما

فالشاهد فيه قوله: فما ما من حمام الموت أحدٌ معتصماً، فقد أعمل "ما" المشبهة بـ "ليس" على الرغم من أنها مسبوقة بـ "ما" قبلها.

وقد رأى البصريون وعامة النحويين أن "ما" الحجازية إذا كُررت لا يبقى عملها، فرُدّ عليهم بهذا الشاهد، وهو يدل على جواز إعمال "ما" الحجازية على الرغم من تكررها، إذ إن هذا التكرار ما هو إلا توكيد لها، وبالتالي فلا دخل له بانتفاء عملها[4].

وهذا الشاهد استدل به الكوفيون على صحة عمل "ما"الحجازية إذا كررت، أي إذا أُكّدت بـ "ما" قبلها، وهو المذهب الذي اختاره ابن مالك في تسهيل الفوائد[5].

---

(1) انظر: ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، ج2، ص587.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص371.

(3) البيت بغير نسبة وهو لقائل مجهول، وانظر البيت في: البغدادي: خزانة الأدب، ج4، ص120، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج12، ص63.

(4) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج4، ص261.

(5) المرادي: الجنى الداني، ص328.

وقد سار على مذهب ابن مالك في هذا الاختيار شُراحه، ومن بينهم ناظر الجيش في تمهيد القواعد[1]، والعيني[2]، والأشموني[3]، وغيرهم.

يشير لنا كلام النحاة السابق إلى أن مجيء "ما" الحجازية مؤكدة مكررة ينفي عملها على قول البصريين، ولا ينفيه على قول الكوفيين وتابعهم ابن مالك، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالبيت الشعري السابق، إذ عملت "ما" الحجازية على الرغم من وجود "ما" تؤكدها قبلها.

وهذا الشاهد النحوي وإن جاء مخالفاً لما عليه البصريين من القول باشتراط عدم توكيد "ما" الحجازية بأخرى قبلها، إلا أنه معضود بشاهد، وهذا الشاهد يمكن لنا أن ننظر إليه بمنظور مختلف، وذلك انطلاقاً من فكرة اللاوعي اللغوي.

فإن الأصل ألا تسبق "ما" الحجازية بأخرى قبلها للتوكيد أو لشيء غيره، بل تأتي بغير توكيد قبلها، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض الشواهد اللغوية التي اعتمدت أصلاً على قاعدة ذهنية غير مستقرة، كان من شأنها أن تتمرد على القاعدة العامة التي وضعها النحاة، وعلى أصالة التراكيب التي اعتاد عليها العرب، ذلك انطلاقاً من فكرة اللاوعي اللغوي التي لها دورها البارز في تحويل هذه التراكيب عن مسارها المقيس في اللسان العربي.

ومن بين الحروف المشبهة بـ "ليس" في العمل "لات"، وهي تقتصر عند كثير من النحاة باتصالها بلفظ "الحين"، يقال: ولات حين، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4]"، فاتصلت "لات" هنا بالحين"[5].

غير أن بعض الشواهد دلّت على جواز مجيئها متصلة بغير الحين، نحو قوله:[6]

نَـــدِمَ البُغـــاةُ ولاتَ سَـــاعَةَ مَنْـــدَمِ وَالْبَغْـــيُ مَرْتَـــعُ مُبْتَغِيْـــهِ وَخِـــيْمُ

والشاهد في هذا البيت مجيء "لات" متصلة بـ "ساعة" وهو ما يخالف ما ذهب إليه أكثر النحاة من كثرة اتصالها بالحين.

---

(1) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1195.

(2) العيني: المقاصد النحوية، ج2، ص636.

(3) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج2، ص350.

(4) سورة ص، آية: 3.

(5) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص377.

(6) البيت بغير نسبة، وقيل هو لرجل من طيء، انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ج4، ص175.

ومن الذين قالوا بجواز مجيء "لات" متصلة بغير الحين ابن مالك على ما بيّنا، إذ استدل بهذا الشاهد وبشواهد أخرى غيره اتصلت فيها "لات" بغير الحين، على نحو ساعة وأوان[1].

تدلنا هذه الشواهد المسموعة عن العرب أن "لات" لا تختص بدخولها على الحين فحسب، وإنْ كان أكثر دخولها على الحين، إلا أن لدخولها على ساعة وأوان من الشواهد ما يؤيد ذلك[2].

وإلى ذلك ذهب ابن الصائغ[3]، وأبو حيان الأندلسي[4]، وابن هشام الأنصاري[5]، وغيرهم.

وانطلاقاً مما ذكره النحاة في وضع هذه القاعدة النحوية التركيبية فإن "لات" تدخل على الحين في أكثر الشواهد الاستعمالية المسموعة عن العرب، غير أن هذه الكثرة لا تقصر ورودها على الحين فحسب، وإنما جاءت بعض الشواهد المسموعة التي تمردت على قاعدة النحاة، وجاءت فيها "لات" متصلة بغير الحين، كاتصالها بالساعة والأوان.

إن الحكم الفصل الذي وضعه بعض النحاة على "لات" وكونها تتصل بالحين دائماً، لم يكن حكماً مطابقاً لما عليه سائر كلام العرب، بل هو حكم استقرائي لبعض الشواهد، التي لم تخضع لها كافة مظاهر الاستعمال، فظهرت هذه الشواهد التي استدل بها ابن مالك على سبيل المثال للتدليل على جواز اتصال "لات" بغير الحين.

ويمكننا القول بأنه من الصحيح القول إن "لات" أكثر اتصالها بالحين، إلا أن ذلك لا يعني الحتمية على كافة المظاهر الاستعمالية، بل إن هناك من الشواهد تمردت على القاعدة انطلاقاً من طبيعة القواعد الذهنية غير المستقرة التي تحكمت بالاستعمال اللغوي عموماً عند العرب، فأفضى ذلك إلى خروج بعض المظاهر الاستعمالية عن أصالة القاعدة، نتيجة لارتباطها بفكرة اللاوعي اللغوي.

ومن بين القواعد الفرعية التي وضعها النحاة للحروف المشبهة بـ "ليس" في عملها ومعناها ما يرتبط بـ "لات"، إذ سُمع عن العرب مجيء ما بعدها مجروراً، فتكون على ذلك حرف جر، ومن ذلك قولهم:[6]

طَلَبُوا صُلْحَنا وَلَاتَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِيْنَ بَقَاء

---

(1) ابن مالك: شرح الكافية، ج1، ص443.

(2) انظر: ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص108.

(3) ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص488.

(4) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1211.

(5) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج1، ص47.

(6) البيت بغير نسبة في: الأصبهاني، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن: الأزمنة والأمكنة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ، ص177، والبغدادي: خزانة الأدب، ج4، ص169.

فالشاهد في هذا البيت قوله: ولات أوان، بجر "أوان"، والأصل أن تأتي منصوبة.

ومن خلال الشاهد السابق يمكن لنا أن نلحظ كيف أن "لات" جرّت الاسم الذي بعدها، ومن هنا صارت حرف جر، وينسب هذا القول في مبدئه للفراء[1].

وفي الوقت الذي تحدث فيه بعض النحاة عن مجيء "لات" حرف جر، أوّل بعضهم الشاهد السابق على أن "أوان"لا يأتي إلا مضافاً، فلما حُذِف المضاف إليه عنه، بقي ساكناً، ومن هنا حُرِّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وليس القول في ذلك أن "لات" حرف جر[2].

غير أن هذا التأويل لم يكن مقنعاً لبعض النحاة، فقد رأوا في "لات" حرف جر، وأن "أوان" التي جاءت بعدها مجرورة بها، ومن بينهم الزجاجي[3]، وابن الأثير الشيباني[4].

غير أن ابن مالك يرجح أن يكون التأويل متمثل بانقطاع "أوان" عن مضافها، والتقدير: لات أوان الصلح، فلما انقطعت عن المضاف إليه تحركت بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين[5].

وأياً يكن الأمر، فإن ما يهمنا في هذا الشاهد متمثل بخروج "لات" عن طبيعتها التقليدية التي عرفناها ضمن قواعد النحو العربي، التي تتمثل بأنها عاملة عمل "ليس" إذ في هذا الشاهد الشعري لم تعمل عملها، وإنما جاءت حرف جر، والدليل على ذلك أن الاسم الذي يليها مجرور، بصرف النظر عن طبيعة التأويلات التي ذكرها النحاة في بيان طبيعة هذا الجر الذي تلاها، وأنه جرّ عارض وليس جراً تركيبياً.

فعلى الرغم من هذا كله فإن "لات" عملت الجر فيما بعدها، الأمر الذي يجعلنا نقول بأنها أخذت حالة تركيبية متمردة عن القاعدة الأصيلة التي جاء بها النحاة.

وهذا الخروج عن القاعدة له تفسيره في هذه الدراسة، إذ هو متصل بعناصر اللاوعي اللغوي، فإن المتكلم إذا أراد أن يتكلم بالتركيب قبل تقعيد القواعد، ووضع القوانين اللغوية الصارمة، فإنه يحتكم لقواعد ذهنية لا تحمل القدر الكافي من الصرامة والإلزامية الذي تحمله

---

(1) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى، د.ت، ج2، ص398.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص143.

(3) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى، 1984م، ص69.

(4) ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج1، ص587.

(5) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص378.

القواعد التركيبية المنظمة؛ لذا تجد بعض الاستعمالات اللغوية تخرج عن نمطيتها عند العرب، وتأتي وفقاً لحالة تركيبية جديدة لا تتوافق مع قياس اللغة العام.

وانطلاقاً من هذا كله فإنه يمكن لنا أن نفسر ما وقع في هذا الشاهد اللغوي بأنه نتيجة لعناصر اللاوعي اللغوي، إذ تخرج هذه الاستعمالات اللغوية البعيدة عن القواعد التركيبية الناظمة لكلام العرب نتيجة لعدم وجود قواعد ثابتة بادئ الأمر، ونتيجة لاعتماد المتكلم على قواعد ذهنية لا تحمل قدراً كافياً من الاستقرار بالقدر الذي تحمله تلك القواعد التركيبية المنظمة للتركيب النحوي على وجه صحيح قواعدياً.

"كاد" وأخواتها:

هناك مجموعة من الأفعال في العربية تأتي ناقصة، وتدخل على الجملة الاسمية، مثلها في ذلك مثل "كان" وأخواتها، إلا أنها اختصت عن "كان" وأخواتها ببعض الميزات، الأمر الذي جعلنا نسميها بـ "كاد" وأخواتها، وهي أفعال المقاربة، والرجحان، والشروع.

أما أفعال المقاربة فهي التي تأتي للدلالة على اقتراب وقوع الفعل، ومنها: عسى، وكاد، وأوشك، وخبر هذه الأفعال لا يكون إلا جملة فعلية، وقد تصدر بـ "أن" المصدرية[1].

أما أفعال الشروع، فهي الأفعال التي تدل على البدء بعمل ما، وهي مثل "كاد" و"عسى" في العمل والموضع، ومنها: أخذ، وطفق، وانطلق، إذا دلت على الشروع[2].

ويأتي خبر هذه الأفعال جملة كما سبقت الإشارة إليه، ولكنه سُمع عن العرب إدخالهم الباء في خبرها، ومن ذلك قول الشاعر:[3]

أَ عَـــاذْلُ تُوشِـــكينَ بِـــأَن تَرَيْنِـــي صَـــــــــــــــرِيْعًا، لَا أَزُوْرُ، وَلَا أُزَارُ

فالشاهد في هذا البيت قوله: توشكين بأن تريني، فقد أدخل الباء على "أن" التي هي في موضع خبر "توشكين"، وهو استعمال شاذ عن أصل القاعدة.

---

(1) المبرد: المقتضب، ج3، ص68 – 70، وابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج1، ص484.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج4، ص386.

(3) البيت بغير نسبة في: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج4، ص342.

والواقع أن خبر "أوشك" يقترن غلباً بـ"أن" المصدرية، ومن الندرة بمكان أن يقترن بالباء على هذا النحو[1].

وهذا الوصف بالندرة هو الذي قاد النحاة إلى القول بأن دخول الباء على خبر "أوشك" إنما هو من الشاذ[2].

ولم نعثر على شواهد أخرى غير هذا الشاهد الذي دخلت فيه الباء على خبر "أوشك"، وهي حالة تركيبية مخالفة لما عليه أصل القاعدة النحوية، إذ إن القاعدة الأصيلة تقول بأن خبر "أوشك" لا يأتي إلا جملة مستفتحة بـ "أنْ" المصدرية، واتصال الباء بها يعني أن هذا المصدر صار في موضع جر، وهو ما لا يوافق أصالة القاعدة.

إن ما جرى في هذا الشاهد النحوي يتمثل بفكرة اللاوعي اللغوي، إذ يكثر في كلام العرب دخول الباء على "أن"المصدرية، فارتبط ذلك في أذهانهم ارتباطاً وثيقاً، الأمر الذي جعل بعضهم يدخل هذه الباء في غير موضعها، فكان من ذلك أن أدخلها عليها في صدر خبر "أوشك".

إن هذا التحول في طبيعة التركيب النحوي لـ "أوشك" إنما هو ناشئ من فكرة القاعدة الذهنية غير المستقرة التي احتكم إليها العرب في كلامهم قبل وصولهم إلى القواعد النحوية الملزمة والحتمية، فأفضى ذلك إلى وجود بعض الاستعمالات اللغوية التركيبية التي لا تتوافق مع الطبيعة التركيبية العامة لعناصر اللغة، وذلك ناشئ عن عدم وعيهم الكافي بعناصر هذا التركيب اللغوي.

وقد ذكرنا سابقاً أن الأصل في خبر "كاد"، و"عسى" أن يكون جملة، غير أن ذلك لم يمنع من مجيء هذا الخبر في بعض الأحيان مفرداً منصوباً، ومن ذلك قول الشاعر:[3]

أكَثــرْتَ فِــي اللــومِ ملحّــا دائمــاً لا تُلحنــي إنّــي عَــسِيتُ صَــائِما

فالشاهد فيه قوله: عسيت صائماً، فقد جاء خبر "عسى"مفرداً منصوباً، وهو "صائماً".

وقد سُمعت عن العرب مجموعة من الشواهد الشعرية والنثرية التي جاء فيها خبر "عسى"، و"كاد"اسماً مفرداً منصوباً، من ذلك قول الزباء: عسى اللغوبِ أبؤساً، تريد أن البأس كله في الغار[4].

---

(1) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1226.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص477.

(3) البيت بغير نسبة في: العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص192، وابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص393.

(4) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص451.

والبيت السابق وغيره من الشواهد التي سُمعت عن العرب جاء فيها خبر "عسى" اسماً مفرداً منصوباً، وهو بخلاف القاعدة النحوية التي ترى أن الأكثر في خبرها أن يكون جملة فعلية، ومن هنا فقد خالف هذا الشاهد أصل القاعدة النحوية[1].

وأكثر النحاة يوردون هذا الشاهد الشعري وغيره من الشواهد التي جاء فيها خبر هذه الأفعال اسماً مفرداً منصوباً على أنه من الشاذ، ومنهم ناظر الجيش[2]، والسيوطي[3]، وغيرهما.

فقد نظر النحاة القدماء إلى هذه الشواهد المسموعة عن العرب على أنها نمط من الشذوذ الاستعمالي عند العرب، على الرغم من فهمهم العميق للقاعدة النحوية التركيبية الأصيلة، فلا شك أن هذه الشواهد قد خرجت عن أصالة القاعدة النحوية.

والسبب الذي جعل هذه الشواهد تخرج عن القاعدة النحوية الأصيلة متمثل بأن الزمن الذي قيل فيه هذا الشاهد هو زمن لم تكن فيه القواعد النحوية التركيبية قد استقرت بصورتها التقعيدية الملزمة التي نراها اليوم، وإنما كان المتكلم يحتكم إلى مجموعة من القواعد الذهنية التي لا تتصف باستقرار تام بالقدر الذي تتصف به قواعد النحو التركيبية المقننة التي جاءت فيما بعد، ولما كان احتكام المتكلم إلى هذه القواعد الذهنية غير المستقرة فإن ذلك أدخل شيئاً من اللاوعي في طبيعة استعمال العناصر اللغوية المختلفة، مما أوجد هذه الشواهد اللغوية التي خرجت عن قياس الاستعمال في اللغة، وتمردت على القاعدة انطلاقاً من عدم إلزامية القاعدة الذهنية، وخضوعها لمؤثرات اللاوعي الذهني لدى المتكلم.

ومن بين القواعد التأصيلية التي وضعها النحاة لـ "كاد" وأخواتها ما يتعلق بالضمير المتصل بـ "عسى"، فإنه إذا اتصل بها ضمير أو ضميران فإن حق هذا الضمير أن يكون مرفوعاً[4].

غير أنه سُمع عن العرب بعض الشواهد التي جاء فيها الضمير المتصل بـ "عسى" منصوباً، ومنها قول الشاعر:[5]

يَـــــأَبتـــــا علَّـــــك أَو عَـــــسَاكا

---

(1) انظر: أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1226 – 1227.

(2) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج2، ص645.

(3) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص477.

(4) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص481.

(5) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه، ص181.

فالشاهد فيه قوله: عساك، إذ إنه من الأولى في الضمير المتصل بـ "عسى" أن يكون رفعاً وليس نصباً.

والأصل في البيت السابق أن يكون بضمير الرفع، فيقال: عسيتَ، بضمير الرفع المخاطب وليس بضمير النصب، إذ ذلك هو الأصل الذي أشار إليه النحاة من قبل[1].

ولما كان الضمير المتصل بـ "عسى" ضمير نصب، فإنه يكون في موضع النصب، ولا يكون في موضع الرفع، إذ إنه لو كان في موضع الرفع لجاء بضمير رفع[2].

وقد أجمل أبو حيان الأندلسي الحديث عن مذاهب النحويين في مثل هذه الشواهد النحوية، فقال: " وإذا اتصل بعسى ضمير رفع، فالمشهور أن يكون بصورة المرفوع، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب فيقول: عساني، وعساك، وعساه، وفروعهن، ومذهب سيبويه: إقرار المخبر عنه، والخبر على حاليهما من الإسناد السابق، إلا أن العمل انعكس، فجاء الاسم منصوبًا، والخبر في موضع رفع حملاً على لعل، ومذهب المبرد، والفارسي عكس الإسناد، وجعل المخبر عنه خبرًا والخبر مخبرًا عنه، ومذهب أبي الحسن إقرارهما على حالهم من الإسناد؛ لكنه يجوز في الضمير، فيجعل مكان الضمير المرفوع ضمير منصوب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، والصحيح مذهب سيبويه"[3].

ومن خلال ما سبق من كلام النحاة يتبين لنا أن الأصل في الضمير المتصل بـ "عسى" أن يكون رفعاً، غير أنه سُمع عن العرب بعض الاستعمالات اللغوية التي تمرد فيها على القاعدة وأصالتها، فلم يأتِ الكلام على أصالة القاعدة، وإنما انساق نحو اللاوعي اللغوي.

وهذا الاستعمال بضمير النصب مع "عسى" إنما هو استعمال مخالف للقاعدة، غير أن هذه المخالفة لأصل القاعدة ليست على سبيل الشذوذ أو على سبيل القلة والندرة، وإنما ترى هذه الدراسة أن هذا الخروج عن القاعدة إنما هو بسبب اللوعي اللغوي، فإن الكلام اللغوي يمر بمرحلة يكون للاوعي فيها دور بارز نتيجة لارتباط الكلام بقواعد ذهنية غير مستقرة، ولا ثابتة، وإنما هي مجرد قواعد ذهنية يحتكم إليها المتكلم، تتأثر بمكنونات اللاوعي، بمعنى أن القاعدة الجبرية الملزمة ليست موجودة، والاحتكام إلى قواعد ذهنية غير مستقرة لا يحمل القدر نفسه من الإلزامية التي تحملها القاعدة الجبرية الملزمة، ومن هنا تظهر هذه الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع تماماً

---

(1) ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص342.

(2) ابن مالك: شرح الكافية الشافية.

(3) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1233.

لعناصر القاعدة التركيبية اللغوية التي جاء بها النحاة من بعد، وتبدو هذه الاستعمالات خاضعة لمكونات المتبقي اللغوي.

"إنّ" وأخواتها:

يدخل على الجملة الاسمية فئة أخرى من النواسخ التي تغيّر في طبيعتها التركيبية، ألا وهي "إنّ"وأخواتها، وهذه الفئة تأخذ عملاً نحوياً، كما تأخذ دلالة معنوية في الجملة، إذ إنها تنصب الاسم – المبتدأ – ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها[1].

أما هذه الفئة فتتكون من ستة حروف هي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعل، وجميعها لها معنى يؤيدها في الجملة، فـ "إنّ" تفيد التوكيد، و"أنَّ" تفيد المصدرية، و"كأنّ" تفيد التشبيه، و"لكنّ" تفيد الاستدراك، و"ليت" تفيد التمني، و"لعلّ" تفيد الرجاء[2].

هذه هي القاعدة الأصيلة التي جاءت بها "إنّ" وأخواتها، غير أنه ثمة بعض مظاهر الخروج على هذه القاعدة، والتمرد على أصالتها، وذلك بفعل اللاوعي اللغوي، ومن ذلك أن "لعل" فيها لغات كثيرة سُمعت عن العرب، من بينها "لعن"، ومن الشواهد عليه قول الشاعر:[3]

وَلَا تَحْـــرِمِ الْمَـــرْءَ الْكَـــرِيْمَ فَإِنَّـــهُ أَخُـــوكَ وَلَا تَـــدْرِي لعَنَّـــكَ سَـــائِلُهْ

فالشاهد فيه قوله: لعَّك، في موضع "لعل" إذ جاءت لعل على هذا النمط من التحول الصوتي.

لقد درج النحاة على القول بأن "لعن" هذه إنما هي لغة في "لعل"، إذ يرد في هذه الأخيرة عدد كبير من اللغات، من بينها: لعل، وعل، ولعن، وغيرها[4].

---

(1) ابن جني: اللمع في العربية، ص41.

(2) الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز: المقدمة الجزولية في النحو، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة، طبع مطبعة أم القرى، مكة – السعودية، جمع وتصوير دار الغرب العربي، بيروت – لبنان، د.ط، ود.ت، ص109.

(3) البيت بغير نسبة في: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن اليماني/ مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد – الهند، الطبعة الأولى، 1368هـ، 1949م، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1405هـ، 1984م، ج1، ص495، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج6، ص147.

(4) السخاوي: سفر السعادة وسفير الإفادة، ج2، ص704.

وقد ذكر النحاة هذه اللغة التي سُمعت عن العرب، وجاءت مخالفة في طبيعة لفظها لما عليه الأصل في الكلام، ومن بينهم أبو حيان الأندلسي[1]، والسيوطي[2]، وغيرهما.

ويفسر بعض المحدثين ما جرى في هذه اللغة على أنه تبادل بين الأصوات المائعة أو المتوسطة، وهي: اللام، والنون، والميم، والراء، إذ إن هذه الأصوات المتوسطة تتبادل فيما بينها، ويحل بعضها محل بعض، وهذا ما وقع في "لعن"، أي إن النون المتوسطة حلت محل اللام المتوسطة هي أيضاً، فكان ذلك من قبيل الإبدال الصوتي[3].

أما هذه الدراسة فتنظر إلى هذه الشواهد بمنظور آخر مختلف عما نظر به القدماء والمحدثون، وذلك أنها ترى في كلمة "لعن" استعمال لاواعي لـ "لعل" المعروفة لدينا، إذ ليس هناك فرق بينهما إلا في إبدال اللام نوناً، وهذا يخالف أصالة القاعدة التي سارت عليها اللغة في "لعل".

وما هذا الإبدال إلا بسبب الاستعمال غير الواعي لأدوات الكلام، فإن المتكلم حينما كان ينطق بالوحدات الكلامية العربية، كان ينطقها وفقاً للقواعد الذهنية غير المستقرة، فلما كانت هذه القواعد الذهنية غير مستقرة دخلت بعض الاستعمالات المتمردة على القاعدة الأصيلة التي وضعها النحاة، وذلك بسبب الاستعمال غير الواعي لهذه العناصر اللغوية، فأفضى ذلك إلى وجود مثل هذه الألفاظ التي لم تخضع خضوعاً تاماً لأصالة القاعدة النحوية.

وكما أشرنا سابقاً فإن "إنّ" وأخواتها تنصب الاسم ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، إلا أن هذه القاعدة الأصيلة لم تجد من الشواهد ما يخضع لها خضوعاً تاماً، إذ ورد عن العرب بعض الشواهد التي نصب فيها المبتدأ والخبر معاً، ومن ذلك قوله:[4]

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

فالشاهد في هذا البيت أنه نصب الخبر مع المبتدأ حينما دخلت "إنّ" المؤكدة عليه، والأصل ألا يرتفع الخبر.

---

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج5، ص177.

(2) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص488.

(3) انظر: عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص226.

(4) البيت لعمر بن أبي ربيعة، هكذا تذكر المصادر، غير أنه ليس موجوداً في ديوان ابن أبي ربيعة، انظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1217، والسيوطي: همع الهوامع، ج1، ص490.

وكان النحاة قد نظروا إلى هذا الشاهد وما سواه من الشواهد الأخرى على أنه يختص ببعض أخوات "إنّ" دون بعضها، إلا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن نصب المبتدأ والخبر مع أخوات "إنّ" فيها جميعاً، واستدلوا لما ذهبوا إليه ببعض الشواهد[1].

ويبين أبو حيان الأندلسي أن المذاهب في هذا الشأن ثلاثة، الأول: جواز نصب المبتدأ مع الخبر فيها جميعاً، والثاني: جواز ذلك مع "ليت" فحسب، والثالث: جواز ذلك مع "ليت"، و"كأنّ"، و"لعل"، وهذا كله يؤيده ما سُمع من كلام العرب[2].

أما الذين منعوا مجيء المبتدأ والخبر منصوبين مع "إنّ" وأخواتها، فأولوا هذه الشواهد على أن الاسم المنصوب ليس هو الخبر، وإنما هو حال، والتقدير: إن حراسنا تجدهم أسداً، أو على أنه خبر "كان" محذوفة، والتقدير: كانوا أسداً، وبالتالي فلا يكون "أسداً" خبر "إنّ" وإنما هو حال أو خبر "كان" المحذوفة، وبذلك يستقيم التركيب[3].

ويظهر لنا من خلال ما سبق أن البيت الشعري لم يكن موافقاً تماماً لما عليه القاعدة اللغوية الأصيلة التي وضعها النحاة، إذ إن أصل القاعدة يقول بأن الخبر يأتي مرفوعاً مع "إنّ" وأخواتها، إلا أنه في هذا الشاهد جاء منصوباً.

وما نراه في هذه الدراسة يتمثل بارتباط هذا الشاهد بفكرة اللاوعي اللغوي، إذ إن هذه الفكرة تقود إلى أن المتكلم قبل تقعيد القواعد يتكلم بلغته وفقاً لما استقر لديه من قواعد ذهنية يقيس بها كلامه، غير أن هذه القواعد الذهنية لا ترقى إلى حد أن تكون فيه ملزمة إلزام القواعد الثابتة المستقرة المقننة، إذ إن القاعدة المستقرة تأخذ صفة الإلزام، وتحمل صفة الاستقرار، ومن هنا ظهرت بعض الاستعمالات اللغوية التي لا تتفق تماماً مع قياس كلام العربية، وذلك انطلاقاً من أن المتكلم يأتي بها نتيجة لعدم وعيه التام بطبيعة التركيب الملزمة التي يجب عليه أن يتقيد بها، فتذهب هذه الاستعمالات لدائرة المتبقي اللغوي نتيجة لتأثير اللاوعي عليها.

---

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص9.

(2) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج5، ص27.

(3) المرادي: الجنى الداني، ص394.

ومن بين الأمور التي لم تأتِ وفقاً لنظام القاعدة الجبرية بالنسبة لـ "إنّ" وأخواتها، ما يتصل بجواز مجيء خبر "إنّ" بالنهي، إذ ورد على هذه الحالة التركيبية شواهد شعرية، من بينها قول الشاعر:[1]

إنّ الّـــذين قَتَلْـــتُم أَمْـــس سَـــيِّدهُمْ لَا تَحْـــسَبوا لَـــيْلَهُم عَـــن لَـــيْلِكم نَامَـــا

فالشاهد في البيت السابق هو وقوع جملة النهي "لا تحسبوا..." في موضع خبر "إنّ".

والأصل في هذا التركيب أنه لا يجوز مجيء جملة النهي في موضع خبر "إنّ" غير أن هذا الشاهد يستدل به على جواز ذلك[2].

وعلى الرغم من مجيء هذا البيت مشتملاً على النهي في جملة خبر "إنّ" إلا أن ذلك وحده لم يكن كافياً لاعتبار هذه الحالة التركيبية جائزة في خبر "إنّ"إذ لم يعدّها جمهور النحاة خبراً، وإنما عدّوا الخبر القول، أي بتقدير القول، أي يقال فيه: لا تحسبوا....، هذا ما ذكره ابن هشام[3].

ولا ينطبق الكلام السابق على جملة النهي فحسب، بل على جميع الجمل الإنشائية التي تأتي ظاهرياً في موضع خبر "إنّ"، وهي في واقع الحال متعلقة بتقدير القول[4]، وبذلك قال ناظر الجيش[5]، والسيوطي[6]، وغيرهم.

ويظهر لنا من خلال كلام النحاة السابق أن الأصل في القاعدة ألا تقع جملة الإنشاء في موضع خبر "إنّ" وإن وقعت في موضع الخبر، فهي في ظاهر الكلام خبر، أما في المعنى العميق للكلام، فهي متعلق بالخبر المحذوف، وهو تقدير القول، هذا هو تأويل النحاة لهذه الحالة التركيبية.

أما من وجهة نظر هذه الدراسة، فإنها ترى أن ما جرى في هذا الشاهد إنما هو ذو علاقة وثيقة بفكرة اللاوعي اللغوي، فانطلاقاً من هذه الفكرة يمكن لنا أن نصف ما جرى في هذا التركيب بأن المتكلم به اعتمد على قاعدة ذهنية قلقة، لا تمنحه القدر الكافي من الصرامة والإلزامية التي نجدها في القواعد الثابتة التي جاء بها النحاة فيما بعد، وبناء على اعتماد هذا

---

(1) الشاهد منسوب لأبي مكتع، انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ج10، ص247، وناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1305، والأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج1، ص444،

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص11.

(3) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ص762.

(4) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص374.

(5) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1305.

(6) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص492.

المتكلم على هذه القواعد الذهنية القلقة فإنه قد وقع في بعض ملامح اللاوعي اللغوي، فخرج هذا التركيب المتمرد على أصل القاعدة النحوية التركيبية.

وينطبق على خبر "إنّ" بعض ما ينطبق على خبر المبتدأ من جهة أنه يجوز حذفه للعلم به، وقد قال سيبويه عن ذلك: " لإضمارك ما يكون مستقرّاً لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمَر بنفس المظهر. وذلك: إن مالا وإن ولدا وإن عددا، أي إن لهم مالا.فالذي أضمرت لَهُمْ.

ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إن زيدا، وإن عمرا، أي إن لنا"[1].

ففي كلام سيبويه السابق تبيّن أنه يجوز حذف خبر "إنّ" لعلم المخاطب به، إذ إنه لما علم هذا المخاطب بمقصود الخبر لم يكن له دافع لسماعه على المستوى التركيبي.

ويمكننا أن نفهم السبب من وراء حذف هذا الخبر، وذلك أنه قد ارتبط بسياق كلامي له معناه ومغزاه، فكان لهذا السياق الكلامي دوره في فهم الخبر المحذوف، فإنك لو قلت لأحدهم: أليس لكم أحد، إن الناس ألب عليكم، ورد:إن زيداً وإن عمراً، فلا شك أن القصد:إنّ لنا زيداً، وإن لنا عمراً، وهذا ما يُفهم من سياق الكلام[2].

وقد جرى هذا الحذف على ألسنة العرب، فصار يُفهم من سياق الكلام كثير من المعاني التي لم تأتِ في تركيب الجملة، فيقال:إن محلاً، وإن مالاً، وإنّ ولداً، يقصدون بذلك كله حذف الخبر، وهو "لنا"، والتقدير:إنّ لنا مالاً، وإنّ لنا ولداً[3].

وقد أجاز النحاة عموماً حذف خبر "إنّ" وسائر أخواتها إذا دل السياق على ذلك، بدءاً من سيبويه كما مر بنا، وصولاً إلى أبي حيان الأندلسي[4]، والسيوطي[5]، والصبان[6]، وغيرهم.

لقد أشار النحاة في كلامهم السابق إلى دور سياق الكلام والمعنى العام للسياق في تقدير الخبر، وذلك يُفهم من خلال كلامهم، فإن أمثلتهم التي ساقوها تبيّن أنهم أرادوا بيان ما جرى في هذه التراكيب وفقاً لما يقتضيه سياق الكلام، ولولا السياق والموقف لما فُهم المعنى، ولما جاز أن يُحذف الخبر هاهنا.

---

(1) سيبويه: الكتاب، ج2، ص141.

(2) المبرد: المقتضب، ج4، ص130.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص258 -259.

(4) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج3، ص1189.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص494.

(6) الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج2، ص14.

أما ما تشير إليه هذه الدراسة، فيتمثل بفكرة اللاوعي اللغوي، إذ إن عناصر التراكيب اللغوية في بادئ الأمر لم تكن خاضعة خضوعاً ملزماً للقواعد التركيبية التي جاءت فيما بعد، إذ إن المتكلم كان يعتمد على مجموعة من القواعد الذهنية التي يقيس بها كلامه، فربما خرجت بعض تلك الاستعمالات الكلامية، والتراكيب اللغوية على غير ما يوافق القياس العام، وذلك انطلاقاً من تأثير اللاوعي على هذا المتكلم، الأمر الذي يدفعه إلى نطق بعض التراكيب متمردة على القاعدة، وهو ما كان في نحو حذف الخبر في الجمل السابقة، فقد وقع ذلك الحذف نتيجة لمكونات اللاوعي اللغويالتي أُخضعت لها عناصر تلك التراكيب، انطلاقاً من عدم إلزامية القواعد اللغوية الذهنية غير المستقرة.

وعلى الرغم مما سبق ذكره بأنه يجوز حذف خبر "إنّ"جوازاً إذا دل على ذلك سياق الكلام، فإنه ثمة مواضع يُحذف فيها خبر "ليت"وجوباً، ومن ذلك إذا وليها استفهام، بعد قولنا: ليت شعري، إذ يقول الشاعر مثلاً :[1]

أَلا لَيْت شِعْري كَيْف حَادِث وَصْلِها وكيف تراعى وصلة المتغيب

فالشاهد فيه قوله: ليت شعري كيف حادث وصلها، فقد جاء الاستفهام بعد "شعري"، والخبر محذوف، تقديره: كائنٌ.

ولا يجوز اعتبار الجملة الاستفهامية في هذا الشاهد ولا في غيره خبراً لـ "ليت"؛ لأن الجملة غير الخبرية لا يصح أن تقع خبراً، فلا يصح اعتبار قوله: كيف حادث وصلها، في موضع الخبر، وإنما الخبر محذوف[2].

يقول السيوطي مفصلاً الحديث عن الموضع الإعرابي لهذه الحالة التركيبية: " فشعري مصدر اسْم لَيْت وَالْخَبَرُ الْتزم الْحَذف وَالتَّقْدِير لَيْت شعري بِكَذَا ثَابت أَو مَوْجُود أَو وَاقع وَجُمْلَة الِاسْتِفْهَام فِي مَوضِع نصب بِالْمَصْدَرِ وَعلة الْحَذف كَونه فِي معنى لَيْتَني أشعر وسد الْجُمْلَة بعده عَن الْمَحْذُوف"[3].

ما جرى في الشاهد الشعري السابق يجري في غيره من الشواهد الشعرية الأخرى، وذلك انطلاقاً من طبيعة المرونة التي تتصف بها الجمل الإنشائية، غير أنها لاتصلح أن تكون خبراً، ومن هنا قدّر لها النحاة خبراً محذوفاً، إذ إن القاعدة الأصيلة في الكلام العربي تقول بأن الخبر لا

---

(1) البيت لامرئ القيس، الكندي، امرؤ القيس بن حجر: ديوان امرئ القيس، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1425هـ، 2004م، ص74.

(2) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج5، ص57.

(3) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص495.

يصلح أن يأتي جملة إنشائية، وبناء على ذلك فإن هذا الشاهد وما شابهه قد خرج على أصالة القاعدة التركيبية اللغوية.

وخروج هذا التركيب على القاعدةالأصيلة جاء وفقاً لطبيعة الموقف والسياق الذي يريده الشاعر، ومن جهة ثانية فإن هذا الشاعر قد احتكم إلى مجموعة القواعد الذهنية التي استقرت في ذهنه غير أنها لم تستقر تماماً في تراكيب الكلام؛ لأنها لا تحمل الصفة الإلزامية التي تحملها القواعد المقننة التي جاءت فيما بعد، وبناء عليه فقد ظهرت بعض هذه الاستعمالات اللغوية ذات الصفة المتمردة على أصالة القاعدة، وما ذاك إلا بتأثير اللاوعي اللغوي، انطلاقاً من طبيعة التعامل الذهني المباشر مع هذه التراكيب اللغوية، فظهر هذا التركيب المتمرد على القاعدة، غير الخاضع لجبريتها وإلزاميتها.

ومن الأمور التي تتصل بـ "إنّ" وأخواتها، دخول "ما" الكافة عليها، إذ تلي "ما" الكافة "إنّ" أو إحدى أخواتها، فتلغي عملها، أي يأتي الاسم بعدها مرفوعاً، والخبر كذلك[1].

غير أنه سُمع مع "ليت" من ينصب الاسم بعدها، ومن ذلك قول الشاعر:[2]

قالَــت: ألاَ لَيْتَمَــا هَــذَا الحمــامُ لنَــا إلـــى حَمامَتِنـــا أو نِـــصفُهُ، فَقَـــدِ

والشاهد فيه أنه رُوي "الحمامُ" بالرفع والنصب، فمن رواه بالرفع أعمل "ما" الكافة، ومن رواه بالنصب لم يُعملها.

وقد وصف سيبويه هذه الحالة التركيبية مع "ليتما" بأن الإلغاء فيها هو الأكثر، وأن هذا البيت رُوي بالوجهين، فمن رواه بالنصب ألغى عمل "ما" الكافة، ومن رواه بالرفع أعملها[3].

ونصب الاسم الذي يلي "ما"الكافة ليس مقتصراً على "ليت" فحسب دون سائر أخواتها، وإنما يشير النحاة إلى أنه ينصب بعد "كأن" و"لعل" كذلك، وهو الأكثر، إذ تصير "ما" بعد هذه الحروف زائدة وليست كافة كما هو الأصل فيها[4].

---

(1) انظر: الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص390.

(2) البيت للنابغة الذبياني، الذبياني، النابغة: ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1977م، ص111.

(3) سيبويه: الكتاب، ج2، ص137.

(4) ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج1، ص541.

ورواية هذا البيت بالنصب والرفع دليل على جواز الوجهين، وفي حالة الرفع يمكن تأويل "ما" على أنها موصولة، فالمعنى: ليت الذي هذا الحمام، وهو تأويل متكلف لا داعي له[1].

ويظهر لنا من خلال ما سبق من كلام النحاة، أن هذا لبيت قد جاء مخالفاً لما عليه القاعدة الأصيلة عند النحاة، إذ يشير أصل القاعدة إلى أن "ما" التي تلي الحروف الستة – أخوات "إن" – تكفها عن عملها، أما في هذا الشاهد وما جرى جريه في العربية فإن العمل لم يبطل، وبقي عمل "ليت" بنصب الأول ورفع الثاني، وما هذا إلا بخلاف أصل القاعدة النحوية التركيبية.

ووفقاً لما تقتضيه هذه الدراسة، فإنه يمكن لنا أن نفسر هذا التحول في طبيعة عمل "ما" الكافة وفقاً لمعطيات اللاوعي اللغوي، فإن المتكلم حين يتكلم بالتراكيب اللغوية يتكلم بها وفقاً لعناصر ذهنية ليست مستقرة بالقدر الذي عليه القواعد الثابتة التي جاءت فيما بعد، وإنما هي قواعد غير ثابتة، ولا مستقرة، ولا بد أن تؤثر وتتأثر بمعطيات الذهن، ومن هنا يظهر دور اللاوعي اللغوي، إذ ينطق المتكلم بمثل هذه التراكيب المتمردة على القاعدة انطلاقاً من تأثير عناصر اللاوعي فيها، وانطلاقاً من عدم إحساس المتكلم بصرامة القاعدة التركيبية التي يحتكم إليها، الأمر الذي يفضي إلى هذه الاستعمالات اللغوية التي لا ترقى إلى حد القياس المسموع عن العرب، وما هذه التراكيب إلا تمرد على طبيعة اللغة التركيبية.

"لا" النافية للجنس:

وتدخل "لا" التي لنفي الجنس على الجملة الاسمية، فتبنى مع النكرة التي تليها على الفتح، ولا يدخلها التنوين، فتقول مثلاً : لا رجلَ عندي، ولا حجةَ لك، أما إذا فصل بينها وبين معمولها شيء بطل عملها، فنقول مثلاً : لا لك حجةٌ، ولا في الدار رجلٌ، أما إذا كانت معطوفة على أخرى قبلها، فيجوز إعمالها في الثانية أو عدم إعمالها، مثل: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، يجوز أن يقال: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله[2].

يتبين لنا من خلال ما سبق أن الأصل في "لا" النافية للجنس أن تدخل على النكرة، إذ ذلك أحد شروطها الأساسية، إلا أنه سُمِع عن العرب بعض الاستعمالات اللغوية التي جاء فيها دخول

(1) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج5، ص149.

(2) ابن جني: اللمع في العربية، ص44.

"لا" النافية للجنس على المعرفة، ومن ذلك قولهم: إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، وقولهم كذلك: قضية ولا أبا حسن لها[1].

فالشاهد في النماذج السابقة التي سُمعت عن العرب أن "لا" النافية للجنس قد دخلت على المعرفة، ولم تدخل على النكرة هذا في ظاهر الكلام.

يشير النحاة إلى أن هذه الأسماء التي دخلت عليها "لا" النافية للجنس وإن كانت في ظاهرها معرفة، إلا أنها في معناها نكرة، أي إن القصد من هذه الأسماء تنكيرها وليس تعريفها، وبالتالي فإن "لا" النافية للجنس قد دخلت على نكرة وليس على معرفة[2].

وفي هذه المسموعات عن العرب التي دخلت فيها "لا"النافية للجنس على معرفة، إنما قُصد بها بيان المثلية في ذلك، فقولهم مثلاً : قضية ولا ابا حسن لها، إنما أرادوا علي بن أبي طالب، فالتقدير في ذلك: قضية ولا مثل علي لها، وبناء عليه تكون "لا" قد دخلت على النكرة كما هو مخصص لها في أصل قاعدتها[3].

وعلى الرغم من هذه التأويلات التي ذكرها النحاة في هذه الحالة التركيبية، إلا أنه لا يمكن لنا أن نتجاهل دخول "لا" النافية للجنس في هذه التراكيب على المعرفة دون النكرة؛ لذا اجتهد النحاة في بيان سبب دخولها على المعرفة دون النكرة، وحاولوا ربط هذه المعرفة ببعض المعاني الدالة على التنكير، كأن يقوم المضاف إليه مقام المضاف، أو قصد عموم معنى العلمية في الاسم الذي يلي "لا"[4].

ويبين لنا السيوطي أن التقدير في هذه الأسماء المعرفة التي دخلت عليها "لا" التي لنفي الجنس إنما هي مؤولة باعتقادتنكيرها، وذلك بأن يُجعل الاسم واقعاً على مسماه، وعلى كل ما أشبهه، ومن هنا صار نكرة بعمومه، أو أنه بتقدير "مثل"، وبهذا التقدير يكون نكرة كذلك[5].

ومهما يكن من تأويلات النحاة في هذه المسألة، فإننا نؤكد هاهنا على أن "لا" التي لنفي الجنس قد خالفت أصل القاعدة النحوية التي تنتمي إليها، وخالفت الأساس العام لهذه القاعدة، والمتمثل بأنها تدخل على النكرة دون المعرفة، ومن هنا فلا بد من تفسير ذلك.

---

(1) ابن مالك: شرح الكافية الشافية، ج1، ص532.

(2) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص107.

(3) ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص501.

(4) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك، ج2، ص5.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص524.

وهذه الدراسة تنظر إلى مثل هذه الاستعمالات التركيبية التي لا تخضع تماماً لعناصر القاعدة النحوية على أنها متأثرة بمكونات اللاوعي اللغوي عند أبناء اللغة الأوائل، إذ اعتمد الناطقون بهذه الجمل والتراكيب على مجموعة من القواعد الذهنية التي استقرت في أذهانهم، غير أنها لم تحمل قدراً كافياً من الاستقرار العلمي، والإلزام الاستعمالي كما هو الحال بالنسبة للقواعد النحوية المقننة لدى النحاة اللاحقين، ومن هنا تأثرت هذه الاستعمالات اللغوية بمكونات اللاوعي اللغوي، فخرجت متمردة على نمطية القاعدة النحوية، وكان لها أن بقيت في جسم اللغة دون اندثار، غير أنها لم تكن خاضعة تماماً لمعايير القاعدة الثابتة في اللغة.

ومن ناحية ثانية نجد أن القاعدة الأصيلة في استعمال "لا" النافية للجنس أنها قد ترتبط بتراكيب مثل: لا ابا لك، ولا أخا لك، وهكذا، فهذا التركيب مسموع عن العرب، إلا أنه سُمع عنهم من التراكيب ما خرج على هذه النمطية، فجاء محذوف اللام في الشعر[1]، وذلك نحو قوله:[2]

أَبـــألمَوت الَّـــذِي لَا بُـــدَّ أَنِّـــى مُـــــلاَق لَا أَبـــــاكِ تُخَـــــوِّفينِى

فالشاهد فيه قوله: أباكِ، بحذف لام "لكِ"، إذ إن الأصل أن يقول: أبا لكِ.

إن اللام التي تدخل في مثل: لا أبا لك، إنما تدخل لتأكيد المعنى، كقولنا: يا بؤس للحرب، وهذا من تأكيد معنى الإضافة في هذه التراكيب، وقولنا: لا اباه، إنما هو: لا أبا له، وكذلك الحال في البيت السابق[3].

وهذا الحذف الذي وقع في اللام ضمن هذا التركيب إنما هو حذف جرت العادة عليه في الكلام، فهو مسموع عن العرب[4].

وعلى الرغم من أن هذا التركيب مسموع عن العرب، إلا أن النحاة قد وصفوا ذلك بالشذوذ أو الضرورة، أي إن هذه الحالة التركيبية لا تقع في الكلام إلا لضرورة الشعر واستقامة الوزن، أما في اختيار الكلام فإن اللام لا تحذف[5].

---

(1) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص524.

(2) البيت لأبي حية النميري، انظر: البغدادي: خزانة الأدب، ج4، ص100.

(3) المبرد: المقتضب، ج4، ص374 – 375.

(4) ابن جني: الخصائص، ج1، ص346.

(5) ابن مالك: شرح الكافية، ج1، ص528.

تبين لنا من خلال الكلام السابق أن الأصل في مجيء تركيب "لا أبا لك" باللام، غير أن هناك بعض الشواهد التي سُمعت عن العرب جاءت بغير لام، وذلك في حال الضرورة أو الشذوذ كما سماها النحاة، وما ذاك إلا خروج عن أصل القاعدة التركيبية التي وُضِعت لهذا التركيب.

ونشير إلى فكرة اللاوعي ودورها في هذا الخروج عن القاعدة الأصيلة في "لا" النافية للجنس، إذ إن القاعدة الأصيلة تقضي بألا تُحذف هذه اللام من التركيب، إلا أن ما سُمع عن العرب جاء مخالفاً لما عليه أصل هذه القاعدة، وبناء عليه فقد تمرد هذا التركيب على القاعدة، وخرج عن أصالته، وما هذا الخروج إلا بسبب اعتماد المتكلم على مجموعة القواعد الذهنية غير المستقرة، وغير الملزمة إلزام القواعد الثابتة تركيبياً عند النحاة، ومن هنا تظهر بعض هذه الاستعمالات اللغوية التي لا توافق القاعدة، والسبب في ذلك عائد إلى تأثير الاستعمال غير الواعي لبعض مكونات اللغة، فإن هذا الاستعمال غير الواعي ينتج بعض الاستعمالات اللغوية التي من شأنها أن تكون مخالفة للقاعدة، انطلاقاً من الطبيعة غير الجبرية للقواعد الذهنية التي قاس بها المتكلم كلامه.

ومن بين القواعد الفرعية التي تختص بـ "لا" النافية للجنس، ما كان مرتبطاً بكونها تدخل على المفرد في غالب الأحيان، إلا أنه سُمع عن العرب بعض الشواهد التي دخلت فيها "لا" النافية للجنس على المثنى والجمع، ومن ذلك قول الشاعر:[1]

أَرَى الرَّبْعَ لا أَهْلِين فِي عَرصَاتهِ ومن قبلُ عَنْ أهليه كانَ يضيقُ

والشاهد في هذا البيت قوله: لا أهلين، فقد دخلت "لا" التي لنفي الجنس على الجمع "أهلين"، ونصبته بالياء، مع العلم بأن اسم "لا" النافية للجنس يكون مبنياً على الفتح.

ويبين ابن مالك أن هذا التحول الذي طرأ على العناصر التركيبية في هذه الجملة إنما هو من مخالفة القياس، فالقياس يشير إلى أولوية دخول "لا" النافية للجنس على المفرد، وبدخولها على الجمع خالفت القياس، وهذه المخالفة للقياس جاءت كثيرة في كلام العرب، ودرجت على ألسنتهم[2].

وقد تسببت الضرورة الشعرية في نشوء هذه التراكيب المخالفة لقياس العربية، وذلك أن الشاعر إذا اضطر إلى تركيب معين، استعان بهذه الأحوال التركيبية المخالفة لقياس اللغة، فجاء

---

(1) الشاهد بغير نسبة في: ابن هشام الأنصاري: تخليص الشواهد وتخليص الفوائد، ص396، والسيوطي: همع الهوامع، ج1، ص527.

(2) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص60.

بتركيب يوافق الوزن الشعري، وربما استعان به في قافية الكلام، هذا هو التأويل الذي درج عليه النحاة واللغويون عند حديثهم عن هذه التحولات التركيبية[1].

وعلى الرغم من مخالفة هذا التركيب لقياس كلام العرب في دخول "لا" النافية للجنس على المفرد، وبنائه على الفتح، إلا أن هذه الشواهد قد كثرت في كلام العرب، فورد منها في الشعر كما هو مبيّن في البيت السابق، كما ورد منها في نثر الكلام، ولا تأويل لذلك إلا بالضرورة الشعرية[2].

يتبين لنا من خلال ما سبق أن التركيب "لا أهلين في عرصاته" تركيب مخالف لأصل القاعدة النحوية المتعلقة بـ "لا" النافية للجنس، فإن القاعدة الأصيلة تقول بأن "لا" تدخل على المفرد، فيبنى على الفتح، ولكنها في هذا البيت دخلت على الجمع، وهذا خروج عن القاعدة الأصلية للكلام.

وقد تؤول النحاة القدماء هذه الحالة التركيبية بالضرورة الشعرية، وبيّنوا أن الشاعر حينما اضطر أدخل "لا" النافية للجنس على الجمع، ليدل بهذا الجمع على جميع الأهلين، غير أن هذا التأويل لا يتناسب مع طبيعة الوصف العام للقاعدة، وهو ما تحاول الدراسة أن تفسره بفكرة اللاوعي اللغوي.

إذ إن المتكلم اعتمد في تراكيبه النحوية واللغوية على قواعد ذهنية غير مستقرة، فالقاعدة القياسية عنده تقول بأن "لا" النافية للجنس تدخل على المفرد، غير أن هذه القاعدة لا تحمل القدر الكافي من الإلزام والحتمية؛ لذا فمن السهولة بمكان أن تتمرد التراكيب على هذه القاعدة انطلاقاً من طبيعة اللاوعي اللغوي المسيطر على بعض الاستعمالات اللغوية، فيفضي ذلك إلى وقوع مثل هذه الحالات التركيبية التي لا تتوافق تماماً مع القاعدة القياسية التي صارت فيما بعد تأخذ صفة الجبرية والإلزام.

وبناء على ما سبق كله يمكن لنا أن نتوصل لمجموعة من النتائج، وهي كما يلي:

1يلعب اللاوعي دوراً مهماً في التأثير على التراكيب اللغوية المرتبطة بالنواسخ، وذلك انطلاقاً من طبيعة إعمالها في الجملة الاسمية، الأمر الذي يفتح الباب أمام اللاوعي اللغوي للتأثير في المتكلم فيأتي بالكلام على غير قياسه التركيبي العام.

---

(1) انظر في ذلك: أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل، ج5، ص254.

(2) انظر: ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج3، ص1411.

2. يمكن لنا أن نعد أكثر مظاهر التمرد على القاعدة التركيبية ضمن النواسخ من الشعر القليل في العربية، وإن وصفه بعض العلماء بأنه كثير، إلا أن ذلك لا يعني الكثرة التي يمكن معها القول بأنه ظاهرة؛ لأنه لو كان كثيراً بهذا القدر الكبير لأخذ مكاناً واسعاً في القاعدة النحوية القياسية.

3. تظهر ملامح التمرد على القاعدة، والخروج عن أصلها وأساسها في النواسخ غالباً ضمن الحديث عن اسمها وخبرها، وضمن الحديث عن العلامة الإعرابية تحديداً؛ وذلك لأن الناسخ له عمل في المبتدأ أو الخبر، الأمر الذي يجعل التمرد على هذه القاعدة ماثلاً في طبيعتها التركيبية المختصة بعناصر الإعراب والعلامة الإعرابية.

الفصل الرابع

مظاهر اللاوعي اللغوي وأصالة القاعدة ضمن عناصر الإسناد الفعلي

يتناول هذا الفصل الحديث عن الشق الثاني من أنماط الإسناد اللغوي في اللغة العربية، وهو الإسناد الفعلي، إذ ينهض هذا الفصل ببيان مظاهر اللاوعي اللغوي في المسموعات اللغوية العربية ضمن المرفوع من الجملة الفعلية، وهما: الفاعل ونائب الفاعل، إذ إن الفاعل أو نائب الفاعل يعد عمدة في تركيب الجملة العربية؛ لذا لا تستقيم الجملة الفعلية العربية إلا بوجود أحدهما.

مفهوم الإسناد الفعلي وعناصره:

يشير مصطلح الإسناد إلى تركيب لغوي يتكون من عنصرين، الأول: المسند، والثاني: المسند إليه، وهما في الجملة الفعلية الفعل والفاعل أو ما ينوب عن هذا الفاعل، وقد سمى النحاة هذا التركيب إسناداً لما يتشكل من تمام المعنى بالوقوف عليه، إذ إن المعنى يتم بتمام هذا التركيب؛ لذا سُمي بالإسناد[1].

أما بالنسبة للجملة الفعلية، فإن الفعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه، وهما ركنا الجملة، والفاعل حقه الرفع في جملته، كما أنه يتأخر عن فعله[2].

وفي هذا الفصل سنتحدث عن مظاهر اللاوعي وأصالة القاعدة ضمن الفاعل ونائب الفاعل، باعتبارهما عمدتا الجملة الفعلية، إذ لا تستقيم الجملة الفعلية إلا بوجود أحد هذين العنصرين، والفاعل هو الاسم الذي تقدمه فعل مبني للمعلوم أو شبهه. وحقهُ الرفع نحو: جاء الرجل الواسع علمه الحسن فهمهويكون ظاهراً وضميراً مذكراً ومؤنثاً مفرداً أو مثنى أو جمعاً.

فإذا كان مثنى أو جمعاً بقي الفعل معهُ مفرداً نحو: التحم الجيشان وانتصر الصابرون[3].

---

(1) انظر: الأحمد نكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول: دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، 2000م، ج3، ص169.

(2) ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص42.

(3) السراج، محمد علي: اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، 1403هـ، 1983م، ص81.

فالفاعل إذن ركن الجملة الفعلية، ولا يستغنى عنه أبداً في تركيب هذه الجملة، وله من الأحكام والأحوال ما له، ورد في التعريف السابق بعضها، وسيرد بعضها الآخر عند الحديث عن تفاصيل ملامح اللاوعي وأثره في تركيب الجملة الفعلية.

ويذكر لنا ابن الناظم تعريفاً أكثر تفصيلاً للفاعل فيقول: " هو الاسم المسند إليه فعل مقدم على طريقة فعل أو يفعل، أو اسم يشبهه. (فالاسم) يشمل الصريح، نحو: قام زيد، والمؤول، نحو: بلغني أنك ذاهب، و (المسند إليه فعل) مخرج لما لم يسند إليه، كالمفعول، والمسند إليه غير الفعل، وشبهه، كقولك: خز ثوبك"[1].

ويدخل في تركيب الجملة الفعلية نائب الفاعل، غير أنه لا يدخلها إلا إذا كان الفعل مبنياً للمجهول، فنائب الفاعل هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شِبْهِهِ، نحو "يُكرمُ المجتهدُ، والمحمودُ خُلقُهُ ممدوحٌ"[2].

فنائب الفاعل هو الذي يحل محل الفاعل في التركيب الإسنادي، ويأخذ حكمه ورتبته، وبناء عليه فإن هذا الفصل سيتحدث عن هذين الركنين المكونين للجملة الفعلية، وهما يعدان من المرفوعات كما هو معروف.

مظاهر اللاوعي اللغوي وعناصر الإسناد الفعلي:

الفاعل:

لكل من الفاعل والمفعول به في الجملة الفعلية رتبته التي لا يتعداها، فالفاعل له الرتبة الأولى على المفعول به بعد الفعل، والمفعول به يتأخر عن الفاعل، وحق الفاعل الرفع، وحق المفعول به النصب، والمعنى يعضد ذلك كله، غير أنه سُمع عن العرب بعض الاستعمالات التي جاء فيها المفعول به مرفوعاً، والفاعل منصوباً، وقد تأوله النحاة بأمن اللبس، إذ إنه لما أُمن اللبس في هذه الحالات ارتفع المفعول به، وانتصب الفاعل، ومن ذلك قولهم: خرقَ الثوبُ المسمارَ، وبلغتْ سوءاتِهم هجرُ[3].

---

(1) ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص157.

(2) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة والعشرون، 1414هـ، 1993م، ج2، ص246.

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص129.

فالشاهد في القولين السابقين يتمثل بمجيء المفعول بـه مرفوعـاً، والفاعل منصوباً، والتعليل مرتبط بأمن اللبس.

وقد سُمع مثل هذا التركيب عن العرب، إذ إن المعنـى يؤيد أن يرتفع المفعول بـه، فلا يلبس على السامع ما المقصود من الكلام، ولا يدخله شك في نسبة الفعل إلى الفاعل، ولا إلى المفعول به، فإن قولنا مثلاً :بلغت سوءاتهم هجر، مفهوم ضمناً أن السوءات هي التي بلغت هجر، ومن هنا فلا فرق بين انتصاب هذه وارتفاع تلك، فالمعنى مفهوم من السامع ولا لبس فيه[1].

إن العـرب يغيـرون فـي إعـراب الكـلام وحركـات الإعـراب الداخلـة عليـه مـا دام المعنـى واضحاً، فإن وضوح المعنى والدلالة تمنع من وقوع الالتباس على السامع، ومن هنا جاءت هذه المسموعات على غير الأصل في تركيب القاعدة[2].

فمن الناحية التركيبية الشكلية يمكننا القول بأن الفاعل المرفوع، أي: الثوب، والمفعول بـه هو المنصوب، أي: المسمار، على الرغم من أن المعنى لا يؤيد ذلك، إلا أنه لا بد من إجراء واقع التركيب على ما هو عليه، وكما سُمع عن العرب، لذا فإن المعنى لم يغير من طبيعة التركيب، والتركيب لم يؤثر في المعنى، وذلك بسبب وضوح الدلالة ضمن هذه التراكيب[3].

وكما يظهر لنا من خلال ما سبق، فإن جملة: خرق الثوب المسمار، لم تأتِ موافقة لما عليه عناصر التركيب الإسنادي القياسي في اللغة، إذ إن القاعدة الأصيلة في هذا التركيب أن يأتي الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، ولكن هذه التراكيب خالفت قياس القاعدة التركيبية.

كما تبيّن لنا من خلال ما سبق أن النحاة ركزوا في تأويلاتهم لما جرى في هذه التراكيب على فكرة أمن اللبس، وأن المعنى ما دام واضحاً فلا حاجة للعناية بالعلامة الإعرابية على الوجه الملزم الحتمي، بل يمكن أن يرتفع المفعول بـه، وينصبالفاعل، ما دام المعنى مستقيماً وواضحاً للمتلقي.

أما هذه الدراسة فترى غير ذلك، إذ إنها تربط هذه التراكيب الاستعمالية عند العرب بفكرة اللاوعي، وذلك انطلاقاً من طبيعة القواعد الذهنية التي كان يعتمد عليها المتكلم في كلامه، فإن هذه القواعد الذهنية غير المستقرة لا تحمل قدراً كافياً من الحتمية والإلزام بالقدر الذي تحمله القواعد التركيبية الملزمة والمقننة التي جاءت فيما بعد؛ لذا فمن السهولة بمكان أن ينطق المتكلم

---

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، ج2، ص464.

(2) انظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص152.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص105.

ببعض التراكيب اللغوية المتمردة على قياس اللغة العام، فتخرج مثل هذه التراكيب التي تمردت على اللغة، واندفعت نحو المتبقي بفعل اللاوعي عند المتكلم.

وكما مر بنا سابقاً، فإن الفاعل حقه الرفع، غير أنه ثمة مجموعة من الاستعمالات اللغوية المقيسة عند النحاة يأتي فيها الفاعل مجروراً بحرف جر زائد، وذلك مثل الباء في قولنا: كفى بالله شهيداً[1]، وقد جاءت في القرآن الكريم، قال سبحانه وتعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ﴾[2].

فالشاهد فيه قوله:كفى بالله شهيداً، فقد دخلت الباء الجارة زائدة على لفظ الجلالة "الله"، والمعنى:كفى اللهُ شهيداً.

وهذا الموضع أحد المواضع التي نص عليها النحاة التي يأتي فيها حرف الجر زائداً، وهو هنا الباء، إذ إن لفظ الجلالة في موضع الرفع، وحرف الجر الزائد يدخل على المرفوع على نحو ما ذكرنا[3].

وبناء على أن حرف الجر هاهنا قد دخل على المرفوع، فإن إزالته من التركيب يقضي بأن يأتي الاسم الذي دخل عليه مرفوعاً، فتقول:كفى اللهُ شهيداً، وكفى اللهُ وكيلاً، وهكذا[4].

أما السهيلي فيرى أن الباء في هذه الآية الكريمة ليست زائدة، وإنما هي متعلقة بخبر الاكتفاء، بمعنى:أكتفي بالله شهيداً، فالجملة في لفظها خبر، وفي معناها إنشاء، فالباء هنا ليست زائدة[5].

والنحاة حين يذكرون أن الباء في الآية الكريمة زائدة، لا يعنون بذلك أنها زائدة من الكلام ولا قيمة لها، وإنما يقصدون بالزيادة ما يرتبط بالتركيب فحسب، أما من جهة المعنى، فلا شك أن هذه الباء لها من المعنى ما لها، كما أنها تؤدي وظيفة دلالية مهمة في الآية الكريمة؛ لذا نجد أكثر

---

(1) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج2، ص392.

(2) سورة الرعد، آية: 43.

(3) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، ص381 – 382.

(4) الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص136.

(5) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص273.

النحاة يذكرون الباء على أنها زائدة في هذه الآية الكريمة، ومن بينهم ابن الأثير الشيباني[1]، والعكبري[2]، وابن يعيش[3]، وأبو حيان الأندلسي[4]، والسيوطي[5]، وغيرهم.

يتبين لنا من خلال ما سبق أن زيادة الباء أو أي حرف جر في الفاعل يفضي إلى جره بهذا الحرف، دون أن يؤثر ذلك في تركيبه أو رتبته، وإنما يكون التأثير متمثلاً بالحركة الإعرابية فحسب، وهذا ما يخالف الإطار الشكلي العام للفاعل في التركيب الاسمي، إذ إن هذه الحالة بُيّنت عند النحاة على أنها داخلة ضمن أحوال الفاعل، وهو ما كان في كلامهم عن هذه التراكيب القياسية.

ويمكننا أن نشير في هذه الدراسة إلى فكرة مهمة وهي متعلقة بناحية اللاوعي، إذ إن التراكيب النحوية تخضع لعناصر اللاوعي، انطلاقاً من الطبيعة التقعيدية المعتمدة على القواعد الذهنية العامة، التي لا تتسم بالقدر الكافي من الاستقرار، في حين تتسم القواعد النحوية المقننة بقدر كافٍ من الاستقرار الذهني، ولما كانت القواعد الذهنية غير مستقرة، كان الناطق يتمكن من إدخال بعض التحولات على النظام التركيبي للجملة، ومن هنا دخلت الباء أو "من"الجارة، أو غيرهما من حروف الجر على مثل هذه التراكيب، لتعمل فيها عملاً ظاهرياً متمثلاً بظهور حركة الكسر على آخر الاسم الذي يليها وهو الفاعل، مع بقاء رتبته التركيبية على أنه فاعل.

ومن ناحية ثانية، فإن الفعل يلتزم حالة الإفراد مع الفاعل المثنى، والمجموع، فيقال: جاء زيدٌ، وجاء الزيدان، وجاء الزيدون، ولا يتصل بالفعل ضمير التثنية أو الجمع، إلا في لغة طيء[6] تسمى لغة أكلوني البراغيث[7].

---

(1) ابن الأثير الشيباني: البديع في علم العربية، ج2، ص426.

(2) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص203.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، ج2، ص119.

(4) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج4، ص1700.

(5) السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص577.

(6) وهذه اللغة ما تزال ماثلة في الاستعمالات اليومية في لغتنا العربية الحاضرة، كما أنها موجودة في أخوات العربية من الساميات، مما يشير إلى أصالتها.

(7) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص578.

ومن الشواهد عليها قول الشاعر:[1]

يَلُومُـــونَنِى فِـــى اشْـــتِرَاء النَّخِيـــل أهلـــــــــى، فكُلُّهُـــــــــمُ أَلْـــــــــوَمُ

فالشاهد في هذا البيت قوله: يلومونني... أهلي، فإن الفعل اتصل به ضمير الجماعة مع الفاعل المجموع.

وتسمى هذه اللغة عند النحاة بلغة "أكلوني البراغيث"، وهي لغة أناس من العرب، وقد جاء عليها عدد من الشواهد التي ذكرها النحاة في مصنفاتهم، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى اللغة الفصيحة المعيارية[2].

والأصل في الفعل ألا يشتمل على ضمير يدل على عدد الفاعل، بل يتجرد من أي ضمير دال على ذلك، ومن هنا خرّج النحاة هذه الشواهد على أن الضمير المتصل إنما هو ضمير دال على الجمع أو التثنية، والاسم المرفوع هو الفاعل، ومنهم من خرّجها على أن الفعل مع الضمير جملة في موضع خبر مقدم، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر، ومنهم من خرجها على أن الضمير المتصل فاعل، والاسم المرفوع بعدها بدل منه[3].

وهذه التأويلات التي ذكرناها آنفاً يذكرها أكثر النحاة، خاصة المتأخرين منهم، إذ هي المخرج الذي رآه النحاة لهذه الحالة التركيبية في اللغة، ومن بينهم ابن الصائغ[4]، وأبو حيان الأندلسي[5]، والمرادي[6]، وغيرهم.

فمن خلال ما سبق يتضح لنا أن هذه التراكيب التي وردت على ألسنة العرب لم تكن موافقة لأصل القاعدة النحوية تماماً كما هو الحال المفترض عند النحاة؛ لذا لجأ النحاة إلى الحديث عن تأويلها بما يوافق قواعدهم التي ذكروها، إذ لا يصلح اعتبار الضمير فاعلاً، والاسم المرتفع بعده فاعلاً كذلك، ومن هنا وقع الخلل وكان لا بد من تأويل هذه النماذج المسموعة عن العرب.

---

(1) البيت بغير نسبة في: شرح شواهد المغني، وضع حواشيه وعلق عليه: أحمد ظافر كوجان، تذييل وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، 1386هـ، 1966م، ج2، ص783، ويعقوب: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج7، ص221.

(2) السيرافي: شرح أبيات سيبويه، ج1، ص337.

(3) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج1، ص298.

(4) ابن الصائغ: اللمحة في شرح الملحة، ج1، ص312.

(5) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج2، ص552.

(6) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج3، ص1183.

ونشير في هذه الدراسة لفكرة اللاوعي، فإن الاستعمال اللغوي بدأ وفقاً لمجموعة من القواعد الذهنية غير المستقرة، وغير الملزمة، وانطلاقاً من هذه الفكرة فإن ذلك كان سبيلاً لدخول أثر اللاوعي على تراكيب اللغة، فالقاعدة التي يحتكم إليها المتكلم لاتحمل قدراً كافياً من الإلزام كي لا يخرج عنها، الأمر الذي أفضى إلى تمرد عناصر اللغة على التراكيب.

وبعبارة أخرى، فإن المتكلم حينما جاء بهذه التراكيب اللغوية، جاء بها انطلاقاً من طبيعة قاعدة ذهنية، فلما رأى أن الفاعلين مجموعة، تبادر إلى ذهنه بأن يجعل في الفعل علامة بجماعة الفاعلين، وذلك دون وعي منه للاسم المرفوع بعد هذا الفعل المشتمل على ضمير الجماعة أو الاثنين، ومن هنا دخلت عناصر اللاوعي اللغوي في الوصول إلى هذه العناصر التركيبية والتأثير فيها.

نائب الفاعل:

وكما مر بنا سابقاً فإن نائب الفاعل يحل في الجملة محل الفاعل عندما لا يُذكر، ولا بد له من دالة، ودالته بناء الفعل للمجهول، سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً، والأولى في قيام المفعول به موضع الفاعل، أي إن الأولى أن ينوب المفعول به عن الفاعل، ويأخذ نائب الفاعل الأحكام نفسها التي يأخذها الفاعل من جهة أنه مسند إلى الفعل، كما أن نائب الفاعل يكون من الفعل المتعدي لمفعول ولمفعولين ولثلاثة مفاعيل كذلك[1].

والأصل في قاعدة نائب الفاعل أن يأتي المفعول به نائباً للفاعل على الأولى، فإذا كانت الجملة مشتملة على المفعول به، فهو أولى المكونات التركيبية بأن يكون نائباً للفاعل، أما إذا لم يوجد فقد يحل محله شبه الجملة من الجار والمجرور، غير أن الكوفيين رأوا أنه يجوز إقامة غير المفعول به على الرغم من وجوده في الكلام نائباً للفاعل[2].

ومن الشواهد التي استدلوا بها على جواز ما ذهبوا إليه قول الشاعر:[3]

وَلَـــوْ وَلَـــدتْ قُفَيــرةُ جَــرْوَ كلــبٍ لَـــسُبَّ بـــذلك الجَـــرْوَ الكِلاَبـــا

(1) انظر: ابن جني: اللمع في العربية، ص33.

(2) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ج1، ص585 – 586.

(3) البيت لجرير بن عطية: ديوان جرير، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت – لبنان، د.ط، 1384هـ، ص42.

فالشاهد فيه قوله: لسُبَّ بذلك الجروَ الكلابَ، فإن "الجرو" مفعول به، إلا أنه لم ينب عن الفاعل، وإنما ناب عنه شبه الجملة "بذلك".

وهذا البيت مما استدل به الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه من جواز مجيء شبه الجملة نائباً عن الفاعل على الرغم من وجود المفعول به، فإن "الجروَ" منصوب على المفعول به على الرغم من أنه أولى بأن يكون نائباً للفاعل، وقد ناب عن الفاعل هنا شبه الجملة[1].

إذ إن المفعول به عند الكوفيين والأخفش ليس له الأولوية على سواه من عناصر التركيب في الجملة، فكمايصلح أن يكون نائباً للفاعل، فإن الظرف وشبه الجملة تصلحان كذلك لأن يكونا نائباً للفاعل[2].

وعلى الرغم من جواز ما ذهب إليه الكوفيون من إقامة غير المفعول به في موضع نائب الفاعل، إلا أن ذلك لم يوافق جُل النحاة، إذ وضع النحاة لذلك قاعدة متمثلة بأن المفعول به أولى بإقامتهنائباً للفاعل دون سائر المكونات التركيبية الأخرى، هذا على الرغم من وجود الشواهد اللغوية المتعددة لذلك[3].

ويظهر لنا من خلال ما سبق من كلام النحاة، أن أصل القاعدة يتمثل بأن المفعول به هو أولى العناصر التركيبية أحقية بأن يكون نائباً للفاعل، غير أن ذلك لا يمنع من وقوع سواه نائباً للفاعل، خاصة إذا لم يكن المفعول به مذكوراً في الجملة، أما إذا كان مذكوراً فالأولى أن يقع هو في موقع نائب الفاعل، إلا أن هذه القاعدة الأصلية لم تنطبق على جميع ما ورد من كلام العرب، وإنما ثمة مجموعة من الشواهد اللغوية التي خالفت أصل هذه القاعدة، وأخذت منحى آخر مختلفاً، يتمثل بالتمرد على القاعدة الأصيلة.

ويمكن لنا أن نعلل هذا التمرد بفكرة اللاوعي، بمعنى أن القواعد الذهنية التي احتكم إليها المتكلم قبل قعيد قواعد النحو لم تكن ملزمة بالقدر الذي يمكن معه اعتبارها سبيلاً للحتمية والجبرية على كافة الاستعمالات المنطوقة من كلام العرب.

ولبيان ذلك، فإن المتكلم حينما اعتمد على قواعده الذهنية، آثر أن يجعل شبه الجملة من الجار والمجرور في موضع نائب الفاعل؛ لأنها سبقت المفعول به في تركيب الكلام، فتبادر إلى ذهنه أنها هي التي في موضع نائب الفاعل، غير أنه حينما أكمل الكلام وجد المفعول به، فلم يفضِ

---

(1) ابن مالك: شرح تسهيل الفوائد، ج2، ص128.

(2) أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ج6، ص244.

(3) ناظر الجيش: تمهيد القواعد، ج4، ص1628.

ذلك إلى إعادة التركيب، بل بقي التركيب على ما هو عليه، وبقي المفعول به منصوباً، وشبه الجملة من الجار والمجرور هي التي في موضع نائب الفاعل.

ويمكن لنا أن نصل في نهاية هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج، على النحو الآتي:

1. قلّت مظاهر اللاوعي وعلاقته بأصالة القاعدة في الحديث عن الفاعل ونائب الفاعل؛ والسبب في ذلك عائد إلى قلة التفريعات القواعدية التي ترتبط بهذين العنصرين التركيبيين؛ لذا قلت مظاهر اللاوعي فيها.
2. تتميز الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية فيما يتعلق بالمرفوع فيها، أن الجملة الفعلية لا يجتمع فيها الفاعل ونائب الفاعل دفعة واحدة في الجملة نفسها، وإنما يوجد في كل جملة فعلية أحدهما فقط، إما الفاعل أو نائب الفاعل وفقاً لما تقتضيه تلك الجملة.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة لا يسع الباحث إلا أن يضمن مجموعة من النتائج التي تمثل ثمرة هذه الدراسة، وحصاد جهدها المبذول، وهي على النحو الآتي:

أولاً : يرتبط اللاوعي اللغويبمظاهر الاستعمال المتمرد على القاعدة عموماً، سواء أكان هذا التمرد في المبتدأ، أم في الخبر، أم فيما يتعلق بهما.

ثانياً: كانت مظاهر اللاوعي اللغويماثلة جلياً في الخبر؛ لأنه أكثر تحوّلاً من المبتدأ، وتطرأ عليه بعض التفصيلات القواعدية التي لا تطرأ على المبتدأ، ومن هنا كانت مظاهر اللاوعي اللغوي فيه أظهر من المبتدأ نفسه.

ثالثاً: يتلخص الأثر الاستعمالي لمظاهر اللاوعي اللغوي في التركيب الأساسي للجملة الاسمية باعتباره نمطاً من أنماط التحول التركيبي ضمن هذه الجملة، مع الأخذ في الاعتبار كون تلك التحولات ناشئة عن خروجات متمردة عن القاعدة الأصلية التي افترضها النحاة لهذه الجملة.

رابعاً:يلعب اللاوعي دوراً مهماً في التأثير على التراكيب اللغوية المرتبطة بالنواسخ، وذلك انطلاقاً من طبيعة إعمالها في الجملة الاسمية، الأمر الذي يفتح الباب أمام اللاوعي اللغوي للتأثير في المتكلم فيأتي بالكلام على غير قياسه التركيبي العام.

خامساً: يمكن لنا أن نعد أكثر مظاهر التمرد على القاعدة التركيبية ضمن النواسخ من الشعر القليل في العربية، وإن وصفه بعض العلماء بأنه كثير، إلا أن ذلك لا يعني الكثرة التي يمكن معها القول بأنه ظاهرة؛ لأنه لو كان كثيراً بهذا القدر الكبير لأخذ مكاناً واسعاً في القاعدة النحوية القياسية.

سادساً: تظهر ملامح التمرد على القاعدة، والخروج عن أصلها وأساسها فيالنواسخ غالباً ضمن الحديث عن اسمها وخبرها، وضمن الحديث عن العلامة الإعرابية تحديداً؛ وذلك لأن الناسخ له عمل في المبتدأ أو الخبر، الأمر الذي يجعل التمرد على هذه القاعدة ماثلاً في طبيعتها التركيبية المختصة بعناصر الإعراب والعلامة الإعرابية.

سابعاً:قلّت مظاهر اللاوعي وعلاقته بأصالة القاعدة في الحديث عن الفاعل ونائب الفاعل؛ والسبب في ذلك عائد إلى قلة التفريعات القواعدية التي ترتبط بهذين العنصرين التركيبيين؛ لذا قلت مظاهر اللاوعي فيها.

ثامناً: تتميز الجملة الفعلية عن الجملة الاسمية فيما يتعلق بالمرفوع فيها، أن الجملة الفعلية لا يجتمع فيها الفاعل ونائب الفاعل دفعة واحدة في الجملة نفسها، وإنما يوجد في كل جملة فعلية أحدهما فقط، إما الفاعل أو نائب الفاعل وفقاً لما تقتضيه تلك الجملة.

المصادر والمراجع

ابن الأثير الشيباني، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد (ت: 606هـ)، **البديع في علم العربية**، ط1، (تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، 1420هـ.

الأحمد بكري، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول (2000)، **دستور العلماء، أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون**، ط1، (عرّب عباراته الفارسية: حسن هاني)، بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي (1991)، **معاني القراءات**، ط1، الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب.

الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر (ت: 905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1421هـ، 2000م.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى (ت: 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.

الأصبهاني، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت: 421هـ)، **الأزمنة والأمكنة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1417هـ.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2003م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: 256هـ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، (تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر)، ط1، دار طوق النجاة مصورة عن السلطانية، 1422هـ، 2001م.

بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، ط1، دار غريب للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، د.ت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـ) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ط4، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1997م.

الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: 816هـ) **كتاب التعريفات**، ط1، (ضبطه وحققه: مجموعة من العلماء)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م.

جرير بن عطية، **ديوان جرير**، (د.ط)، (تحقيق: كرم البستاني)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1384هـ.

الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت: 607هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، (تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد)، (مراجعة: حامد أحمد نيل، وفتحي محمد أحمد جمعة)، مطبعة أم القرى، مكة، السعودية، جمع وتصوير دار الغرب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، **الخصائص**، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، د.ت.

ـــــــــــ، **اللمع في العربية**، (تحقيق: فائز فارس)، دار الكتب الثقافية، الكويت، الكويت، د.ط، ود.ت.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد (ت: 889هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ط1، (تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي)، المدينة المنورة – السعودية، 1423هـ، 2004م.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، (دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة)، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، 1409هـ، 1989م.

حجازي، محمود فهمي (د.ت)، **علم اللغة العربية**، ط1، عمان: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن الحداد، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، **كتاب الأفعال**، (تحقيق: حسين محمد محمد شرف)، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، د.ط، 1395هـ، 1975م.

حسان، تمام (2006)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط5، القاهرة: دار عالم الكتب.

حسن، عباس (د.ت)، **النحو الوافي**، ط15، القاهرة: دار المعارف.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف (ت: 745هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ط1، (تحقيق: رجب عثمان محمد)، (مراجعة: رمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1418هـ، 1998م.

ـــــــــــــ، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ط1، (تحقيق: حسن هنداوي)، دار القلم، ودار كنوز إشبيليا، دمشق، سوريا، د.ت.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (ت: 1403هـ)، **إعراب القرآن وبيانه**، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، ودار اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق سوريا، وبيروت، لبنان، 1415هـ.

الذبياني، النابغة، **ديوانه**، ط1، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1977م.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (ت: 606هـ)، **مفاتيح الغيب، أو التفسير الكبير**، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 1420هـ.

الرافعي، مصطفى صادق (د.ت)، **تاريخ آداب العرب**، بيروت: دار الكتاب العربي.

الرشيدي، مضيان عواد (2013)، **البنية التركيبية لمكملات العملية الإسنادية بين القاعدة والمتبقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ)، **حروف المعاني والصفات**، ط1، (تحقيق: علي توفيق الحمد)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1984م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: 538هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، ط1، (تحقيق: علي بو ملحم)، مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1993م.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت: 403هـ)، **حجة القراءات**، (حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: سعيد الأفغاني)، دار الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.

السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد، **سفر السعادة وسفير الإفادة**، ط2، (تحقيق: محمد الدالي)، (تقديم: شاكر الفحام)، دار صادر، بيروت، لبنان، 1415هـ، 1995م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت: 316هـ)، **الأصول في النحو**، ط1، (تحقيق: عبد الحسين الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د.ت.

السراج، محمد علي، **اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب**، ط1، (مراجعة: خير الدين شمسي باشا)، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1403هـ، 1983م.

السعران، محمود (1997)، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، ط2، القاهرة: دار الفكر العربي.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت: 581هـ)، **نتائج الفكر في النحو**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1992م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت: 180هـ)، **الكتاب**، ط3، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1408هـ، 1988م.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزباني (ت: 368هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، ط1، (تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت: 911هـ)، **الاقتراح في أصول النحو**، ط1، (تحقيق وشرح: محمود فجال)، دار القلم، دمشق، سوريا، 1409هـ، 1989م.

ـــــــــــ، **الدر المنثور**، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.

ـــــــــــ، **شرح شواهد المغني**، (وضع حواشيه وعلق عليه: أحمد ظافر كوجان)، (تذييل وتعليق: محمد محمود الشنقيطي)، لجنة التراث العربي، القاهرة، مصر، 1386هـ، 1966م.

ـــــــــــ، **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، ط1، (تحقيق: محمد إبراهيم عبادة)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 1424هـ، 2004م.

ـــــــــــ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، ود.ت.

شاهنشاه، أبو الفداء إسماعيل بن علي (ت: 732هـ)، **الكناش في فني النحو والصرف**، (دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 2000م.

شوقي ضيف، أحمد شوقي عبد السلام (1403هـ)، **المدارس النحوية**، ط1، القاهرة: دار المعارف.

صادق، آمال، وأبو حطب، فؤاد (2001)، **نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين**، ط4، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

الصالح، صبحي إبراهيم (1960)، **دراسات في فقه اللغة**، ط1، بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن بن سباع (ت: 720هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، ط1، (تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي)، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، 1424هـ، 2004م.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: 1206هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1997م.

العبادي، عدي بن زيد، **ديوانه**، (جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبد)، بغداد، العراق، 1965م.

عبد التواب، رمضان (1997)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

ـــــــــــ، (1999)، **فصول في فقه العربية**، ط6، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عبد المعطي، حسن مصطفى، وقناوي، هدى محمد (د.ت)، **علم نفس النمو**، ط1، القاهرة: دار قباء للنشر والتوزيع.

ابن العجاج، رؤبة، **ديوانه**، ط2، (جمع وتحقيق: وليم بن الورد)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1400هـ.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت: 395هـ)، **جمهرة الأمثال**، دار الفكر، بيروت، لبنان، ود.ت.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت: 669هـ)، **ضرائر الشعر**، ط1، (تحقيق: السيد إبراهيم محمد)، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت: 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط20، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر، ودار مصر للطباعة، سعيد جودت السحاري وشركاؤه، القاهرة، مصر، 1400هـ، 1980م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: 616هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ط1، (تحقيق: عبد الإله النبهان)، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1416هـ، 1995م.

عمر، أحمد (1998)، **أسس علم اللغة**، ط8، القاهرة: دار عالم الكتب.

ـــــــــــ، (2008)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط1، القاهرة: دار عالم الكتب.

العنزي، عبد الله بن يوسف بن عيسى (2007)، **المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف**، ط3، بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (2010)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، شرح الشواهد الكبرى، (تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر)، ط1، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (1993)، **جامع الدروس العربية**، ط28، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، **معجم مقاييس اللغة**، ط1، (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، دار الفكر، القاهرة، مصر، 1399هـ، 1979م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، ط1، (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي)، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، د.ت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت: 276هـ)، **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، ط1، (تحقيق: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن اليماني)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، 1368هـ، 1949م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ، 1984م.

الكرمي، مرعي بن يوسف بن أبي بكر (ت: 1033هـ)، **دليل الطالبين لكلام النحويين**، ط1، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، الكويت، 1430هـ، 2009م.

الكندي، امرؤ القيس بن حجر، **ديوان امرئ القيس**، ط2، (اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1425هـ، 2004م.

لوسركل، جان جاك (2005)، **عنف اللغة**، ط1، (ترجمة: محمد بدوي)، (مراجعة: سعد مصلوح)، بيروت: الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي.

ليونز، جون (د.ت)، **اللغة وعلم اللغة**، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية.

ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت: 672هـ)، **شرح الكافية الشافية**، ط1، (تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، د.ت.

ـــــــــــ، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ط1، (تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون)، دار هجر للطباعة والنشر والإعلان، 1410هـ، 1990م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (ت: 285هـ)، **المقتضب**، ط1، (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (ت: 749هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ط1، (تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ، 1992م.

ـــــــــــ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ط1، (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2008م.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت: 421هـ)، **شرح ديوان الحماسة**، ط1، (تحقيق: تغريد الشيخ)، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ، 2003م.

ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت، لبنان، 1414هـ، 1993م.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (ت: 518هـ)، **مجمع الأمثال**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ود.ت.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (ت: 778هـ)، **تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد**، ط1، (دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون)، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 1428هـ.

ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد جمال الدين بن مالك (ت: 686هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ط1، (تحقيق: محمد باسل عيون السود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1420هـ، 2000م.

ابن هرمة، إبراهيم، **ديوانه**، (تحقيق ودراسة: محمد جبار المعيبد)، مطبعة الآداب، النجف، العراق، 1389هـ.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، **المسائل السفرية في النحو**، ط1، (تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة)، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م.

ـــــــــــــ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط1، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ت.

ـــــــــــــ، **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ط1، (تحقيق: عباس مصطفى الصالحي)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1406هـ، 1986م.

ـــــــــــــ، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ط11، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، القاهرة، مصر، 1383هـ.

ـــــــــــــ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط6، (تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله)، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1985م.

ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، ط1، (تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 1999م.

يعقوب، إميل بديع (1996)، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (ت: 643هـ)، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، (قدم له: إيميل بديع يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ، 2001م.

THE ELEMENTS OF THE ATTRIBUTIVE PROCESSED BETWEEN LINGUSTIC SUB-CONCEINCE AND THE ORIGIN OF THE GRAMMATICAL RULE

By
Abdullah Mohammad Abdullah Al-Shamarani
Supervisor
Dr. Nihad Yassin Al-Mousa, Prof.

ABSTRACT

This study rises up with talking about some linguistics prospects that do not completely comply with the combination prospect, but it is described that it is strayed from the grammatical prospect laid by grammarians at a stage of language stages, for they looked at these prospects and combination elements as they linguistic elements are nothing, but a group of remained prospects of unconscious performance amongst of language native speakers.

These rebel prospects on the basis of combination prospect and its general system are explained from the point of view of pure Froudi, represented in the unconscious performance prospects amongst the language native speakers who are arbitrated to mental prospects not at a satisfactory degree of firmness available stability at the regulated and stable prospects that came afterwards. From here we can explain this rebel combination prospect starting from the lowest unconscious idea and the linguistic remain. This study aimed at pinpointing the concept of unconscious performance, elements of the remain, and the concept of predicative elements in the Arabic language, and clearing the relationship between the idea of the unconscious performance and the origin of the grammatical prospect upon which the studier depends

It also aimed at instructing the peculiar combination constituents, from the prospect a logical combination instruction emerging from the idea of the linguistic remain.

this study discusses the talk about the unconscious performance within the elements of the predicative process and what is attached to it; for this study talks about these rebel prospects within the subject and the predicate, within the literal and actual abrogation, within verbs that take two objects originally subject and predicate and within the verb caction, the dear of the cartion (Subject) and vice Subject, Considering these constituents as the basic probs (supports) in the predicative combination in Arabic.

The study deduced a group of results, the most prominent of which, the linguistic un consciousness had an important role in forming the elements of the Arabic linguistic combination. Also this un consciousness had a great important in deepening the explanatory out look to the origin of the combination prospect amongst grammarians and studiers. Also it was shown to the researcher that the nominative combination in Arabic is more submitting to the idea of the linguistic remain and the unconscious performance from the actual sentence, starting from the nominative sentence being submit to a number of transformations and structural changes that the actual sentence cannot reach, especially from the side of a abrogation's, for they enter the nominative sentence, and dose not enter the actual sentence. From here, the nominative sentence is more related with the linguistic remain than the actual sentence.